دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا أسيوية

عنوان المجلة

قضايا أسيوية

Journal of Assian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

المجلد الرابع العدد 16 أفريل 2023

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

برلين - ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال؛ دون إذن مسبق خطي من الناشر

جميع الحقوق محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a

retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de

asian@democraticac.de

رئيس المركز:

أ. عمار شرعان

رئيس هيئة تحرير المجلة

الدكتورة عبلة مزوزي

نائب رئيس التحرير الأول

الدكتور محمد بلعيشة

النائب الثاني

الدكتورة رزايقية حنان

أعضاء هيئة التحرير:

- د. كعبوش الحواس جامعة الجزائر3 – الجزائر
- د. بن مهروب نسرين - جامعة الجزائر3 – الجزائر-
- د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- أ. أسماء بن مشيرح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/ الجزائر
- أ. أسماء باهي – جامعة لمين دباغين سطيف/ الجزائر
- د. أونيس راضية- جامعة بومرداس/ الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية

- أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
- أ د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
- أ د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.
- د. عبد القادر رندن- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.
- د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر -3-.
- د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
- د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
- د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
- د. أحمدي بواعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
- د. العزبي فاروق -أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
- د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
- د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
- د. حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
- د. عبد القادر شاقوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف.
- د. فاطمة صفراوي – جامعة سوسة/تونس.
- د. جلال حسن حسن عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
- د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
- د.نذيرة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.
- د. ميثم منفي كاظم العميدي- كلية القانون- جامعة بابل- العراق.
- د.بن مهروب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر
أ.م.د. وحيد أنعام كاكائي-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى- العراق.
- الياس كشاوي، جامعة الجزائر -3- الجزائر.
- د. كعبوش الحواس، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
- د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
- د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر .
- د. حمدان بوعمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.
- د محمد الشيخ ريس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.
- د كمال بطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر
- د فواز الربع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب
- د. محمد بلعيشة الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر-3-
- د. مجال عبدالعزيز عوضني البسطي جامعة الشرق الأدنى – قبرص – تركيا
- د. مجدي عبدالله فواز نصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.
- د. آسيا قبلي/ باحثة في مركز الشعب للدراسات والبحوث/ الجزائر.

فضاء سورية

فهرس المحتويات

01	الباحثة : صابـرين حيدر حسن - أ.د. زياد طارق عبدالرزاق مضيق هرمز في الأدراك الاستراتيجي الإيراني	01
02	أ.م.د عماد جاسم محمد توازن التهديد : مقاربة يابانية لمواجهة التهديد الصيني	14
03	الاستاذ الدكتور ابراهيم حردان مطر قراءة في المنظومة القيمية للصين وأثرها في سياستها الخارجية	32
04	د.حمدي أتراس سلوك الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي: كيف ترفع الاستراتيجيات العسكرية احتمال حدوث اللعبة الصفرية؟	53
05	الباحث / محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي أثر عاصفة الحزم على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل اختلاف التوجهات السياسية بين دول الخليج العربي ودولة إيران	66
06	م.م. محمد علي عباس علي الموقف الصيني من الحرب الروسية-الأوكرانية	76
07	الباحثة شروق مستور تحول السلوك النزاعي الروسي في حربها على أوكرانيا	92
08	د. بلال محمد المصري / د. ليلى العلوي أثر إدارة البلديات في التنمية الاقتصادية - فلسطين	103

مضيق هرمز في الأدراك الاستراتيجي الإيراني

الباحثة : صابــرين حيدرحسن

أ.د. زياد طارق عبدالرزاق

المقدمة

ان مضيق هرمز يعد أحد أهم الممرات المائية نظراً للأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية التي يحظى بها، ونتيجة لقربه الجغرافي من إيران أضحى محط اهتمام صانع القرار الإيراني وجزء من استراتيجية إيران لتحقيق مصالحها وأهدافها؛ إذ يعد المضيق ذي أهمية بالغة في الأدراك الاستراتيجي الإيراني منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، وقد عملت إيران على تطبيق استراتيجيتها وتحقيق أهدافها من خلال اتباع العديد من الوسائل البارزة، بغية تحقيق أهدافها ومصالحها الجوهرية وهذه الوسائل تتمثل بالوسائل السياسية والاقتصادية، فضلاً عن الوسائل العسكرية، كما تواجه الاستراتيجية الإيرانية العديد من التحديات منها السياسية، الاقتصادية وكذلك الأمنية.

أهمية الدراسة: من خلال التعريف بموضوع الدراسة ، يتضح أنه على قدر كبير من الأهمية العلمية والأكاديمية ، الأمر الذي يجعله جديرا بالدراسة، فهو يندرج ضمن الدراسات الاستراتيجية وترتبط أهمية الموضوع بالمكانة الجيوستراتيجية التي تحظى بها منطقة الدراسة.

إشكالية الدراسة: تبرز إشكالية البحث من تساؤل أساسي مفاده : ماهي طبيعة الاستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز ؟ ومن هذا التساؤل تنبثق عدة أسئلة فرعية تحتاج إلى إجابة وهي:

1. ماهي الوسائل المتبعة من قبل إيران في تحقيق اهدافها الاستراتيجية في مضيق هرمز؟
2. هل هناك تحديات تواجه استراتيجية ايران في مضيق هرمز؟

فرضية الدراسة: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: "أن الاستراتيجية الإيرانية تواجه العديد من التحديات في مضيق هرمز، وتحاول مواجهة هذه التحديات باستخدام وسائل مختلفة، ونجاح هذه الوسائل سيؤدي إلى سيطرة إيران على المضيق وتحقيق مصالحها".

منهجية الدراسة: من أجل إثبات فرضية البحث ودراسة جميع جوانب الدراسة تم توظيف المنهج التحليلي كون موضوع الدراسة يشتمل على جوانب استراتيجية، ومتغيرات سياسية واقتصادية وأمنية، لمنطقة ذات أهمية جيوستراتيجية، تستوجب التفكيك والتحليل والتفسير.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور، اذ يدرس المحور الأول طبيعة واهداف الاستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز، بينما تضمن المحور الثاني تحديات الاستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز، وتمثل المحور الثالث بدراسة وسائل الإستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز.

المحور الأول : طبيعة وأهداف الاستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز

إن الاستراتيجية الإيرانية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة عن طريق، نظرية تستند على دفع المشاكل الداخلية إلى الخارج ، وترى إيران أن من حقها بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية ، أن تضع نظرية أمن للمنطقة ، تمكنها من تحقيق مصالحها وطموحاتها ، وتكون قابلة للتطبيق باستخدام الأساليب والطرق المناسبة ، وفق المتغيرات الدولية ، وتقدم هذه النظرية عدداً من المعطيات تعتمد على بعدين أساسيين : أحدهما عقائدي ، يشمل تغيير سلوكيات المنطقة باتجاه قيم الثورة الاسلامية ، أما البعد الآخر فهو بعد نضالي ثوري ، يتعلق بإيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة ، بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والأمنية والاقتصادية ، تحول دون تدخل قوى أجنبية[1] وقد استمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشروعيتها الدستورية من البعد الديني، كما أن الرؤية العقائدية لإيران ما بعد الثورة ، ساهمت في تحديد طبيعة وشكل علاقاتها الخارجية ، إذ اقامت علاقاتها على أساس المعايير الإسلامية ، والنموذج الإسلامي الذي تتبناه ، واستراتيجيتها المتعلقة بقيادة مشروع إسلامي عالمي، اذ شكل الإسلام البنية الأيديولوجية والقوة المهيمنة في جمهورية إيران الإسلامية ، فلم يقتصر دوره على تشكيل نسيج إيران المعاصرة فحسب ، بل تعداه إلى تشكيل علاقاتها بالعالم الخارجي[2].

نجحت الثورة التي قادها روح الله الخميني بين عامي (1978-1979) في أن تكون واحدة من أهم الحركات الشعبية في التاريخ الإنساني ، التي لم تطح فقط بنظام الشاه بهلوي ، بل عملت على تغيير استراتيجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتوجهاتها السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية ، والاقتصادية بشكل جذري ، لتعيد تشكيل بناء هوية إيران الدينية القومية الفارسية ، فقد وضع الخميني نظرية " ولاية الفقيه " كإطار لقيادة الدولة الإسلامية وحل مشاكلها ، اذ وضع إطاراً دينياً ومسؤولية دينية لإنهاء حكم النظام البهلوي والاستعاضة عنه بدولة جديد ، وإنتاج فكر معاكس ومغاير للفكر البهلوي في جميع أشكاله المادية والفكرية ، وفي كافة النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الدينية[3] فضلا عن وضع المبادئ الأساسية للجمهورية الإيرانية ، وتمثل المبدأ الأساسي في انه لم يعد يقوم على الحفاظ على بقاء الدولة الإيرانية وسلامة أراضيها فقط ، بل ضرورة اندماج وتوحد كافة مسلمي العالم تحت إطار الأمة الإسلامية وكانت السنوات العشرة الأولى بعد اندلاع الثورة مدفوعة بالمبادئ الدينية التي غرستها الثورة داخل النظام السياسي[4]، اذ قامت مبادئ النظام السياسي الإيراني على مبدأين رئيسيين متمثلين في الشعارين التاليين : الأول " لا شرقية ولا غربية جمهورية إسلامية " ، الذي يؤكد ضرورة ابعاد التدخلات الأجنبية لا سيما ، الغرب والولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي سابقا، أما الثاني ، فيقوم على فكرة" تصدير الثورة " إلى الشعوب المضطهدة للتخلص من حكامهم المستبدين والفاسدين ، وهذا ما حرك وحشد الشعب الإيراني لدعم الحرب الإيرانية- العراقية [5].

ان تاريخ إيران انحصر بين الانكماش إلى الداخل أوقات الضعف ، والتوجه إلى الخليج اوقات القوة ، فقد شلت يد إيران ، بسبب السيطرة البريطانية آنذاك و نفوذها على الساحل العربي من الخليج ، ثم أطلقت يديها في ظل الهيمنة الأمريكية ، وتستند إيران في تعاملها مع العرب على ميراث تاريخي وحضاري ، رسخ لدى الأنظمة المتعاقبة مبدأ الفوقية في التعامل ، فقد فرضت الدولة الإيرانية التي برزت قبل ١٢ قرناً من ظهور الإسلام ، خلال تاريخها ، السيطرة على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً ؛ وقد كان لها في عهد الإمبراطورية الفارسية ، سلطة على العديد من الدول العربية ، على اعتبار انها إمبراطورية كانت تتسم بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية ، لذا عدَ العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية عاملاً

مهماً في رسم سياستها ، وأساساً وقاعدة منهجية في سياسة التوسع نحو الخارج ويقود هذا إلى الشعور بالتفوق العرقي ، ووضع القوميات الأخرى موضع الخطر المهدد ، وهو ما شكل أحد دوافع التوسع الخارجي للسيطرة على القوميات الأخرى ، لفترات طويلة ، والحرص على إعطاء الجمهورية الايرانية طابعاً قومياً فارسياً ، فضلاً عن ذلك فأن إيران ترى نفسها قائدة العالم الإسلامي ، ومنوطة بالدفاع عنه ، والوصاية عليه[6].

إن دراسة صنع الاستراتيجية وصناعة القرار في حكومة إيران عملية معقدة للغاية ، فتركيبة النظام السياسي الإيراني تركيبة معقدة ودقيقة جداً ، ويندر أن تتقارب حالة أي نظام سياسي عالمي مع الحالة الإيرانية ويظهر هذا التميز على مستوى المؤسسات كافة وعلى السياسات والخطاب السياسي ، إذ تتميز عملية تشكيل وصناعة الاستراتيجية الإيرانية بتعدد وتداخل المراكز والهيئات ، فمنظومة صنع القرار تتمثل بثنائية المؤسسات والاستراتيجيات ، فهناك مؤسسات " الدولة " توازيها مؤسسات " ثورة " فقد تتبنى الدولة استراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي ، وتتبنى "الثورة" استراتيجية مغايرة تماماً [7] ، وقد شهدت الاستراتيجية الإيرانية خلال عهد الرئيس الأسبق (محمد خاتمي ١٩٩٧-2005) نوعاً من التحول الفكري الذي تمخض عن المراجعات الفكرية التي أجراها اليسار الديني ، وقد تصدى لهم رجال من المؤسسة الدينية الذين لا يرغبون بأي تحولات فكرية من الممكن أن تسلبهم سلطتهم ، وبعدها شهدت الساحة الفكرية الإيرانية طروحات فكرية جديدة تدعو إلى إصلاح سياسي وديمقراطي وديني [8] أذ كانت نظرة الإصلاحيين حينها تنطلق من مفاهيم مدى تقبل الغرب للمقاربة الإيرانية الجديدة ، والتي استندت على فكرة حوار الحضارات (التي كان يؤمن بها الرئيس الاسبق محمد خاتمي) من جهة ، وعلى مدى إدراك القوى الغربية للمصالح والاهداف الإيرانية وفق رؤية الإيرانيين لمستقبلهم والدور الذي يخططون لممارسته على المستويين الإقليمي والدولي من جهة أخرى وكانت القيادة الإصلاحية على إدراك تام بالمصاعب التي ستواجهها في إقناع المؤسسة الدينية وهرم السلطة بتقبل النهج السياسي الجديد[9].

وخلال عهد الرئيس الأسبق (محمود احمدي نجاد ٢٠٠٥ – ٢٠١٣) عادت إيران إلى سياستها الخارجية الصدامية مع دول الخليج العربي والغرب ، لاسيما ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان متغير الملف النووي الإيراني أبرز المتغيرات التي ميزت السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الرئيس أحمدي نجاد ، فقد استأنف تخصيب اليورانيوم في مدينة أصفهان وسط البلاد ، وفي سبتمبر ٢٠٠٥ ، قال نجاد من على منصة الأمم المتحدة " إن إيران لديها الحق في تطوير برنامج نووي إيراني مدني "، كما تصاعد الحضور الإقليمي لطهران بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، والذي أفضى إلى تغيير التكتيكات التفاوضية الإيرانية ، وآليات صناعة القرار النووي فيها [10] ، أما في عهد الرئيس السابق (حسن روحاني ٢٠١٣ – ٢٠٢١) فقد اعلن روحاني خلال حملته الانتخابية ، تبني استراتيجية وسياسة أكثر مرونة تجاه الغرب لوضع حد للعقوبات المفروضة على البلاد ، فمنذ أن كان يشغل منصب كبير المفاوضين في زمن الرئيس الأسبق محمد خاتمي كان قد أبدى مرونة كبيرة في هذا الخصوص ، وقال في أحد تصريحاته : حكومتي لن تكون حكومة تسوية واستسلام (في الملف النووي) ، لكننا لن نكون كذلك مغامرين ، مضيفاً أنه سيكون مكملاً لسياسات "رفسنجاني وخاتمي"، كما أنه لم يستبعد إجراء مباحثات ومفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية العدو التاريخي لجمهورية ايران الإسلامية - لإيجاد حل للأزمة النووية وتعهد أيضاً بإجراء إصلاحات [11]، وقد كان الرئيس روحاني ، بحديثه عند مجيئه بأن " السياسة الدولية لم تعد لعبة ذات محصلة صفرية ، بل هي الآن ساحة متعددة الأبعاد ، غالباً ما يحدث فيها تعاون وتنافس بين الدول" في الوقت ذاته يرسم ما يمكن اعتباره استراتيجية إيران وتكتيكاتها في المفاوضات مع واشنطن والغرب ، وأيضاً في التعامل مع العرب ، وهو ما يدل عليه مسار عملية التفاوض مع الغرب ، وكيفية إدارة إيران له ، واستخدام أوراقها الإقليمية لتعزيز موقعها ، فإيران

تقول للدول الست ، وعبرها للمجموعة العربية ، إن حل مشكلات المنطقة (سوريا ، العراق ، لبنان ، البحرين ، اليمن) يرتبط بما تقرره إيران في شأنها ، وأن على العالم أن يتعامل مع إيران ، ومع الأوضاع في الدول المعنية في المنطقة على هذا الأساس " [12].

وبانتخاب (إبراهيم رئيسي في اغسطس ٢٠٢١) رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، اختلفت أولوياته ورؤاه عن سلفه الرئيس حسن روحاني، أذ تتزاحم التحليلات حول ما يعنيه ذلك على مستوى السياسة الخارجية، فضلاً عن السياسة الداخلية للبلاد؛ ولأن السياسة الخارجية لدولة ما تُعد امتداداً للسياسة المتبعة داخلياً، يترابط التغيير الداخلي بالتغيير المُنتظر في السياسة الخارجية لطهران ولارتباط إيران بملفات عدة على المستوى الدولي والإقليمي، يهتم المجتمع الدولي وحتى الدول المجاورة بما يعنيه انتخاب رئيسي لأربعة أعوام -قد تمتد لثمانية- على السياسة الخارجية ، ويركز الرئيس المنتخب كسلفه على ضرورة إحياء الاتفاق النووي واستمرار عملية التفاوض، إلى جانب تطوير العلاقات الدولية بشكل عام، أما على المستوى المختلف عليه، فإن أولوية رئيسي في السياسة الخارجية تركّز على الإقليمي بدل الدولي، واكد على ان المنطقة والعالم الإسلامي هما محور سياسته الخارجية، وهو ما يجعله في النقاشات الداخلية ضمن المدرسة الإقليمية التي ترى في تطوير العلاقات الإقليمية وحل الخلافات مع دول الجوار باباً لتوسيع العلاقات الدولية[13].

كما أنه يتجه في خطابه نحو زيادة التوازن في العلاقات مع القوى الكبرى لتوسيع حيّز المناورة، وعليه فلن يفاوض الدول الغربية حول قدرات إيران الدفاعية وسياستها الإقليمية، بل على العكس، سيفاوض دول الجوار الإقليمي حول الخلافات البينية في الإقليم [14]، وتمثل إيران دولة رئيسة في مبادلة توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وقد برزت إيران كقوة إقليمية في

المنطقة، من خلال امتلاكها لمقومات تؤهلها للقيام بدور إقليمي مؤثر، يجعلها طرفًا في معادلات وسياقات النظام الدولي المختلفة [15]، وتسعى ايران الى تحقيق ما يأتي: [16]

1. بسط هيمنتها ونفوذها الاقليمي .
2. منع قيام أي دولة عربية بدور اقليمي موازن لها ، والمشاركة الفاعلة في أمن الخليج العربي ، اذ تقوم استراتيجية النظام الإيراني على تأمين استقرار منطقة الخليج، من خلال نظام أمن إقليمي، تضطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن رافض لصعود أي دولة أخرى.
3. توظيف دورها الاقليمي في حسابات القوة والنفوذ في المنطقة ولاسيما ازاء الدور الأمريكي ، والقوى الدولية الأخرى .
4. الانفتاح وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

المحور الثاني : تحديات الاستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز

تواجه الاستراتيجية الايرانية في مضيق هرمز العديد من التحديات والعقبات التي تقف امام تحقيق اهدافها واستراتيجيتها، ولعل هذا الأمر يعود إلى اهمية هذا المضيق بالنسبة لكثر من الدول ، ويمثل التحدي الاقتصادي والأمني ابرز هذه التحديات ، وسنحاول في هذا المحور توضيح هذه التحديات وكما يأتي :

اولاً :- تحدي سياسي- اقتصادي

يعد التحدي السياسي ابرز التحديات الايرانية والذي يتمثل بحدوث الازمات والاحتجاجات الداخلية فبعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ايران على إثر مقتل الفتاة كردية الأصل مهسا أميني على أيدي « شرطة الأخلاق » في طهران

بتاريخ سبتمبر 2022 دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على خط الأزمة وكانت داعمة للاحتجاجات ، إذ أبدت الإدارة الأمريكية والمسؤولون دعمهم للمتظاهرين ، بما في ذلك الرئيس الأمريكي جوبايدن الذي أشار في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دعم حق الشعب الإيراني في الحرية ، ليس هذا وحسب ، بل اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بتعزيز تدفق المعلومات لضمان تمكن المواطنين الإيرانيين من الوصول بحرية إلى المعلومات المتوفرة على الإنترنت ، وستساعد هذه الخطوات في مواجهة حجب الحكومة الإيرانية الوصول إلى الإنترنت عن معظم مواطنيها في إطار محاولتها القضاء على زخم الاحتجاجات ومراقبة المحتجين[17]، وكان الرئيس التنفيذي لشركة " سبيس إكس " إيلون ماسك قدم طلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء شركته من العقوبات المفروضة على إيران لتوفير خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية للشعب الإيراني ، وبالفعل وافقت واشنطن على ذلك وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية توجيهات لتوسيع خدمات الإنترنت المتاحة للمواطنين الإيرانيين على الرغم من العقوبات الأمريكية ضد إيران ، وهو ما كان له تأثير نسبي في زخم الاحتجاجات ، كما فرضت وزارة الخارجية الأمريكية عقوبات جديدة طالت (شرطة الأخلاق) الايرانية وسبعة مسؤولين أمنيين تدعي إنهم تورطوا بانتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان ، كما طالبت وزارة الخزانة الأمريكية حكومة طهران في بيان بوجوب إنهاء الاضطهاد ضد النساء ، والسماح بالاحتجاج السلمي ، ووعدت بتقديم الدعم للمواطنين الإيرانيين [18] ، ومن جانب أخر ، عدت الحكومة الإيرانية موقف الولايات المتحدة الأمريكية تدخلاً في شؤونها الداخلية وانتهاكاً لسيادتها ، وأنها تدعم مثيري الشغب وتتسبب في تأجيج الاحتجاجات ، وعَد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان تدخل الولايات المتحدة الامريكية ، متعارضاً مع مسار الدبلوماسية التي ينتهجها البيت الأبيض ، كما عَد مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان أن انخراط بلاده في محادثات نووية مع الحكومة الإيرانية لا يعني غض النظر عن انتهاكاتها بحق الشعب الإيراني ، ومما لاشك فيه ، أن التدخل الأمريكي يثير مخاوف النظام الإيراني الذي لديه شكوك متأصلة بشأن الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ ترى الحكومة الايرانية أن واشنطن ترغب في زعزعة الاستقرار وتقويض شرعية النظام[19].

كثفت الولايات المتحدة الامريكية عقوباتها على إيران خلال سبتمبر 2022 م ، واستهدفت العقوبات هذه المرة كل من ، وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية ، وذلك لدورها في الهجوم السيبراني على الأنظمة الإلكترونية للحكومة الألبانية[20]، كما فرضت وزارة الخزانة عقوبات على ثلاث شركات إيرانية ، وعلى شخص يدعى رحمت الله حيدري ، وذلك على خلفية حظر بعض التبادلات مع روسيا ، كما جرى إدراج شركات « برآور بارس » و « داما » لتصميم وصناعة محركات الطائرات و « بهارستان كيش » في قائمة العقوبات الأمريكية ، كذلك فرضت عقوبات على جهات إيرانية تمد روسيا بطائرات مسيرة لاستخدامها في الحرب ضد أوكرانيا ونتيجة تعرض بعض المؤسسات الأمريكية لهجمات سيبرانية من قبل طهران فرضت وزارة الخزانة الأمريكية أيضا ، عقوبات جديدة على عشرة أفراد وكيانين ذو صلة بالحرس الثوري الإيراني ، كما رصدت وزارة الخارجية الأمريكية ، طبقاً لبرنامج المكافآت من أجل العدالة الذي تديره خدمة الأمن الدبلوماسي ، مكافأة تصل إلى حوالي 10 ملايين دولار للحصول على أي معلومات بإمكانها أن تؤدي إلى تحديد موقع او هوية أي شخص يشارك في أنشطة سيبرانية ضد البنية التحتية الأمريكية [21] ، فضلاً عن إعلان وزارة التجارة الأمريكية ادراجها لثلاث طائرات " بوينج 747 " مملوكة لشركات طيران إيرانية قامت بإرسال بضائع إلى الروس ، بما في ذلك المكونات الإلكترونية ، في انتهاك لقوانين التصدير المعمول بها ضد تصدير المواد الحساسة إلى موسكو ، وبهذا تكون 183 طائرة إيرانية مدرجة في هذه القائمة لانتهاكها قوانين التصدير الأمريكية [22]، في المقابل واصلت إيران تحركاتها على مسار المواجهة وتعزيز أوراق الضغط ، إذ أعلن الجنرال مهدي فرحي نائب وزير الدفاع الإيراني أن بلاده جهزت 51 مدينة وبلدة بأنظمة دفاع مدني

تحسباً لإي هجوم خارجي ، وذلك بالتزامن مع تعثر المفاوضات النووية ، كما اعلت الحرس الثوري الإيراني عن صاروخ باليستي باسم « رضوان » يبلغ مداه 1400 كم ، وتتجاوز سرعته ثماني مرات سرعة الصوت ، وقد امتدت المواجهة العسكرية إلى الأراضي الأوكرانية ، اذ قدرت مؤخرا مصادر عسكرية غربية تتابع تطورات الحرب في أوكرانيا أن طائرات إيرانية مسيرة استخدمها الجيش الروسي لعبت دوراً في وقف الهجوم الأوكراني شرقي البلاد في منطقة خاركيف [23].

ثانياً :- التحدي الأمني – العسكري

ترى إيران أن التهديد الأمني الأكبر الذي تواجهه هو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الخليجين فهم مصدر تهديد أمني خطير ؛ لما تملكه من قدرات عسكرية تقليدي وغير تقليدية (نووية) ، فضلاً عن التعارض في المنهج السياسي بينهما ، وكثيراً ما توظف الولايات المتحدة قدراتها العسكرية التصنيعية في مجال تجارتها الخارجية من خلال بيع منتجاتها لدول أخرى ذات توجهات سياسية تتعارض مع ايران أبرزها (السعودية) الأمر الذي تجد فيه ايران تحدياً أمنياً لها [24]، كما أن صفقات السلاح بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي تدخل ضمن سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى وتحالفاتها مع الدول ، فهي ليست عملاً تجارياً فقط وتعتمد الدول المصنعة للسلاح إلى انتهاج سياسات خاصة في بيعها وذلك وفق إستراتيجيتها وعلاقاتها الدولية أو وفق تصنيفها بعض الدول كحليف أو خصم أو قد تبيع لحلفائها للوقوف بوجه خصومها وتحظر بيعه لخصومها ، وتلعب مجمعات الصناعة العسكرية في الدول الكبرى دوراً كبيراً ومستمراً في إنتاج الأسلحة المتطورة سواء أكان ذلك بطلب من حكوماتها أو بدافع ذاتي يتعلق بإنتاج سلعة عسكرية متفوقة تدفع الحكومات والجيوش لشرائها ولتامين تفوقها العسكري النوعي ، ولهذا نجد أن الهدف الحقيقي هو حماية مصالح الدول الكبرى عبر تشغيل مصانعها العسكرية وضمان أمنها ، فالولايات المتحدة الاميركية قوة عسكرية لا منافس لها مما جعلها تحتل مركزاً مؤثراً في السياسية الدولية وانطلاقاً من إستراتيجيتها في تامين أمنها على المستوى المحلي ومصالحها في مناطق نفوذها كمنطقة الخليج العربي التي أضحت تشهد العديد من الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي بات يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة [25] وترى إيران ان الولايات المتحدة الأمريكية تتبع استراتيجية تتمثل في عسكرة الخليج واعتمادها على سياسة دفاعية ، تقوم على تزويد دول المنطقة بالمعدات العسكرية يمثل تحدي أمني وتهديد واضح لها[26].

فالتداعيات الأمنية المشحونة بالتوترات بين إيران ودول الخليج، يمكن ان تدفع إلى تدخل القوى الخارجية أو حتى الصراع بينهما من أجل حماية وضمان وجودها الإقليمي في المنطقة ، وترى الولايات المتحدة الامريكية الوضع في الخليج العربي على أنه مسرح للمنافسة الإقليمية ، نظراً لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة بدول الخليج العربي اذ تعدها قوة موازنة لنفوذ إيران في المنطقة ، من جانبها تدرك ايران خطورة العلاقة التعاونية والأهداف المشتركة التي تجمع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي، وتخشى من انبثاق تحالف استراتيجي شرق أوسطي تجمعه المصالح المشتركة أبرزها مواجهة النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي [27].

المحور الثالث : وسائل الإستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز

تتبع ايران وسائل عدة لتحقيق استراتيجيتها في مضيق هرمز ، وتتمثل هذه الوسائل بالوسائل السياسية والاقتصادية ، فضلاً عن الوسائل العسكرية ، وهي كما يأتي :

أولا :- الوسائل السياسية - الاقتصادية

تمثلت الوسائل السياسية المتبعة من قبل إيران باستثمارها نفوذها السياسي الإقليمي وتمكنها من امتلاك أوراق كثيرة ساعدتها على المساومة ، والضغط ، لتحقيق أكبر قدر من المصالح ، فإطهران دائماً ما تكون حريصة على حيازة أوراق

إقليمية ودولية ، كأدوات لإدارة أزماتها الخارجية تمكنها من فرض إرادتها ولذلك حرص نظام إيران على إثبات قدرته على التمدد والتأثير إقليمياً ، وأن يكون طرفاً نشطاً في التفاعلات التي تحدث بالمنطقة، حتى أضحت إيران عاملاً رئيسياً في كل القضايا الإقليمية ، سواء لجهة مستقبل العراق ، والأوضاع فيه ، أو تفاعلاتها في الساحة اللبنانية ، أو دورها في كل من اليمن وسوريا [28]، وقد تجلى حدود دور إيران الإقليمي ، وكيفية إجادة النظام الإيراني استخدام الأوراق الإقليمية ؛ لزيادة المصالح الإيرانية ، خلال أزمة ملف البرنامج النووي الإيراني ، التي كشفت عن نمط الإستراتيجية الإيرانية في التعامل مع الضغوط والاحتمالات المتعددة للمواجهة مع القوى الدولية ، وتلك القواعد المعقدة لإدارة المفاوضات ، والقدرة المتنوعة في استخدام الأوراق الإيرانية في المنطقة [29].

تتسم الدبلوماسية الإيرانية في التفاوض بأنها بالغة التعقيد ، ومرسومة بدقة على صعيد الأهداف ، وتطورها ، وإمكانية تغييرها ، بشكل تدريجي ، مرن وفجائي حاد ، في الوقت ذاته ، إذا تطلب تطور الأوضاع مثل هذا التحول أو ذاك هي قادرة على المزج بين ما هو سياسي وعسكري واقتصادي ، وحركي ، في جوانب متعددة ، في ذات الوقت ، وتعتمد على فتح آفاق الصراع بطرق عديدة ومتنوعة إلى أماكن كثيرة ، حتى تبدو إيران باستطاعتها سواء عبر التهديد ، أو التخطيط ، على زعزعة في المنطقة وقد كثفت إيران من استخدام الأوراق الإقليمية ؛ لإظهار القدرة على النفوذ والسيطرة ، وامتلاك ما يمكنها من فرض إرادتها ، أو على الأقل المساومة [30] .

تتمثل أفضليات الدبلوماسية الإيرانية ، بشكل عام ، بالتأجيل ، والمماطلة ، والمراوغة ، فطالما أدارت خلافاتها بإعلان استعدادها ورغبتها للتفاوض ، التي غالباً لا تأتي بغية الوصول إلى اتفاق أو حل نهائي ، ولكن من أجل كسب المزيد من الوقت ، ولعل في مفاوضاتها حول ملف برنامجها النووي تجسيداً واضحاً لتلك الاستراتيجية ، التي مكنتها نتيجة التسويف ، وعبر استثمار إطالة عملية التفاوض لكسب الوقت ، من تحقيق مكاسب تقنية هائلة ، وبشكل تدريجي بطئ ، في استراتيجيات التفاوض تتبع أنواع من التفاوض هدفها تسكين الأوضاع ، وخفض مستويات الصراع ، وإرهاق الخصم ، عندما تكون القضية محل التفاوض أمامها كثير من العقبات التي تعترض الوصول إلى تسويتها ، وهنا يكون كسب الوقت ، وتمديد أمد التفاوض ، تعويلاً على عامل الزمن ، مؤثراً مهماً في سير العملية التفاوضية وإدارتها ، فتستقر الحالة في وضع التفاوض واللا تفاوض ، أو التفاوض الرخو الذي لا يغير من طبيعة الوضع ، فيستمر كما هو عليه ، أو يمكن الطرف المراوغ من تعزيز موقفه ، وتحقيق ما تمنع التسوية النهائية تحقيقه [31].

تعد الوسيلة الاقتصادية من اهم ادوات قوة الدولة التي تمتلكها وتعتمد عليها في تفاعلاتها الخارجية ، الدولية والاقليمية وهي وسيلة لتحقيق مصالح الدول الاقتصادية ، وبدون وجود اداة اقتصادية تكون الدولة ضعيفة وهشة والمقصود بالأداة الاقتصادية ليس فقط امتلاك الدولة لموارد الثروة الطبيعية بقدر ما هو مقدرة الدولة في حسن توظيف وادارة تلك الموارد والمقدرات بما يحقق اهدافها ومصالحها، ويزيد من قدراتها ونفوذها على صعيد سلم الترتيب الدولي [32]، أذ تمتلك إيران رابع احتياطي عالمي من النفط وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي بعد روسيا وتستخدم إيران البترول كأداة فعالة في سياستها الخارجية ، وذلك اعتمادا على العائد الكبير للنفط ، و طبقا للبنك المركزي الإيراني فإن البترول يأتي بـ80 % من المدخرات الأجنبية والفوائد ، و 60% من العوائد الحكومية ، لذلك تعد عوائد صادرات النفط هي المصدر الأساسي لتمويل ميزانية النقد الأجنبي في جمهورية إيران الإسلامية سواء استخدمت لدعم الميزانية الحالية أو التنمية الاقتصادية الدائمة [33].

فمصادر الطاقة (النفط والغاز) تعد احد أسلحة إيران في سياستها الخارجية لتحقيق الاعتماد الذاتي من ناحية ولتوسيع شبكة علاقاتها الخارجية من ناحية أخرى ، وذلك مع الزيادة المطردة على الطلب العالمي من الموارد الطبيعية وخاصة من بعض الأقطاب العالمية الصاعدة اقتصاديا على رأسها الصين ، أصبحت لإيران قدرة على تخفيف تلك الضغوط الدولية عبر علاقتها مع الصين وروسيا على الصعيدين الاقتصادي والعسكري ، الأمر الذي صعب عملية التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران ، فالتحول في خريطة الطاقة بالمستوى العالمي ساعد طهران على تنويع شركائها التجاريين والالتفاف على العقوبات الاقتصادية ، اذ تواجه إيران مزيدا من الضغوط عبر العقوبات الاقتصادية حتى مع مجيء الإدارة الديمقراطية برئاسة جو بايدن التي فرضت مزيدا من العقوبات على الواردات الإيرانية والمنتجات البترولية والمؤسسات المالية ، ولكن هذه العقوبات ليست ذات جدوى واضحة في ردع إيران عن الاستمرار في بناء قدراتها النووية بسبب شبكة المصالح الاقتصادية بين إيران من ناحية وروسيا والصين وغيرهم من مستوردي النفط والغاز الإيراني من ناحية أخرى [34]، كما تعد عائدات النفط والغاز الإيرانية مهمة في تحركات إيران نحو الفواعل من غير الدول أيضا مثل حماس وحزب الله اللبناني والجهاد الفلسطينية وغيرها ، فتوافر عوائد صادرات إيران من تلك الموارد الطبيعية وفر لإيران الأموال اللازمة لدعم تلك الجماعات وغيرها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من دعم تلك الفواعل ، كما مكن إيران أيضا من استمرار نفقاتها العسكرية لزيادة التسلح التقليدي من ناحية والاستمرار في تطوير قدراتها من التكنولوجيا النووية من ناحية أخرى [35].

كما عملت إيران في أطار التغلب على العقوبات المالية بتكليف تعاونها مع موسكو بخصوص نظام مشترك للرسائل المالية والسعي لتدشين العمل ببطاقات « مير » المصرفية الروسية و « شتاب » الإيرانية في المستقبل القريب ، وإنشاء نظير نظام "سويفت" للتسويات المتبادلة مع عدد آخر من البلدان ، رغبة من الطرفين في التخلص من التعامل بالدولار ومواجهة العقوبات [36]، وفي نفس الصدد، وافقت حكومة طهران على استعمال وتعدين العملات المشفرة لاستيراد السلع والمواد من الخارج ، لاسيما، بعد الإعلان عن تنفيذ أول عملية استيراد باستخدام العملات المشفرة ، وكان رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية علي رضا بيمان باك قد أكد أنه بحلول نهاية شهر سبتمبر 2022 م (سيجري استخدام العملات الرقمية والعقود الذكية بشكل واسع في التجارة الخارجية لإيران مع الدول الأخرى) [37].

وفي إطار توجهاتها بالابتعاد عن الغرب وموازنة القوة الأمريكية ، وقعت إيران مذكرة تعهدات للحصول على العضوية الدائمة في منظمة شنغهاي [38]، وخلال كلمته أمام قمة المنظمة التي انعقدت في سمرقند منتصف سبتمبر ، قال الرئيس الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي : « ينبغي أن تتبنى المنظمة حلولاً لمواجهة العقوبات الأمريكية شديدة القسوة ونهجها الأحادي » ، مقترحا زيادة التعاون التجاري بين أعضاء المنظمة [39]، وفي إشارة إلى تمسك جمهورية إيران الإسلامية بموقفها من إنهاء الوجود الأمريكي في المنطقة، أكد ابراهيم رئيسي خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الأمن الإقليمي ينبغي أن ينبع من الداخل ولا يفرض من الخارج ، وعلى الرغم من توافق الطرفين على المضي قدما في استمرار الهدنة بدولة اليمن ، فإن المواجهة لا تزال محتدمة في العراق ، فعلى سبيل المثال أسقطت واشنطن طائرة مسيرة إيرانية فوق الأجواء العراقية ، كما انتقدت الخارجية الأمريكية الهجمات الإيرانية بالصواريخ الباليستية على مقرات للمعارضة الكردية الإيرانية المتمركزة في محافظة أربيل بشمال العراق [40].

ثانياً :- الوسائل الأمنية _ العسكرية

تعد الوسائل الامنية والعسكرية احد عناصر قوة ايران وهي من اكثر القضايا المثيرة للجدل على الصعيدين الاقليمي والدولي وان ايران تدرك جيداً مدى الاهمية البالغة لها ، و تعد القوات البحرية ، والصواريخ الباليستية، أحد أهم أوجه قوة إيران ، وقد ذكر التقرير الصادر في نوفمبر ٢٠١٩ عن وزارة الدفاع الأمريكية أن إيران استمرت في تعزيز قدراتها التقليدية وبخاصة القوات البحرية وتم إضافة غواصات وسفن جديدة للقوات البحرية وتم توسيع قواعدها على خليج عمان والخليج العربي وبحر قزوين ، فقد ظلت جمهورية إيران الإسلامية طوال تاريخها الممتد 40 عامًا تعارض الولايات المتحدة ووجودها في المنطقة ، من خلال اظهار إيران لقوتها العسكرية عبر مؤسستين عسكريتين مختلفتين: القوات النظامية ، والحرس الثوري الإيراني ، اذ تخدم هذه المنظمات هدفين استراتيجيين مهمين لإيران يتمثل الأول بقاء النظام اما الهدف الثاني ، تأمين موقع مهيمن في المنطقة ، وتستخدم إيران نهجًا هجينًا في الحرب باستخدام العناصر التقليدية وغير التقليدية ، فعلى الجانب التقليدي ، تستند الاستراتيجية العسكرية الإيرانية بشكل أساسي على الردع والقدرة على الانتقام من المهاجم ، فضلا عن استخدامها عمليات حربية غير تقليدية وشبكة من الشركاء والوكلاء المتشددين لتمكين طهران من تعزيز مصالحها في المنطقة ،وتحقيق عمق استراتيجي ، ويعتمد الجيش الإيراني إلى حد على القوات البحرية القادرة على تهديد الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ، فضلا عن، الصواريخ الباليستية ، والقدرات غير التقليدية بما في ذلك استخدام الشركاء والوكلاء في الخارج [41] فمن ناحية القوات البحرية ، طورت إيران قدراتها البحرية اعتمادا على التصنيع الداخلي ، وتأتي أهمية تلك القوات في سيطرتها على مناطق مهمة كالخليج العربي ومضيق هرمز اذ تستخدم إيران قدراتها في التلغيم كرادع قوى لأي هجمات بحرية غربية وهي الدولة الوحيدة في الخليج التي تمتلك سلاح الغواصات[42].

وتركز القدرات البحرية الإيرانية على استراتيجية منع الوصول إلى المنطقة ، بالاستفادة من موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي على طول الخليج العربي ومضيق هرمز ، اذ تعتمد قدرات إيران البحرية متعددة الطبقات على التكتيكات غير المتكافئة باستخدام العديد من المنصات والأسلحة التي تهدف إلى التغلب على القوة البحرية للعدو ، ويشمل النطاق الكامل لهذه القدرات صواريخ كروز المضادة للسفن التي تُطلق من السفن والشاطئ والقوارب الصغيرة والألغام البحرية والغواصات والمركبات الجوية والصواريخ البالستية المضادة للسفن والدفاعات الجوية ، وقد قامت الزوارق البحرية الإيرانية بمحاولات استفزاز البوارج الأمريكية في الخليج العربي ، وهددت طهران باستهداف سفن تجارية أمريكية في منطقة الخليج العربي وبحر عمان في إطار الاستعداد للمعاملة بالمثل في حال تعرضت أي ناقلات نفطية لهجوم أمريكي في الكاريبي[43].

اما من ناحية الصواريخ الباليستية فإنها تشكل مكونًا أساسيًا لرادعها الاستراتيجي ، نظرًا لافتقارها إلى قوة جوية حديثة ، فقد تبنت إيران الصواريخ الباليستية كقدرة هجومية بعيدة المدى لثني خصومها عن مهاجمتها ، وتمتلك إيران أيضًا أكبر قوة صاروخية في الشرق الأوسط ، مع مخزون كبير من الصواريخ الباليستية قريبة المدى والصواريخ الباليستية قصيرة المدى والصواريخ الباليستية متوسطة المدى التي يمكنها ضرب أهداف في جميع أنحاء المنطقة على بعد 2000 كيلومتر ، وستنشر إيران عددًا متزايدًا من صواريخ مسرح العمليات الباليستية الأكثر دقة وفتكًا ، وتحسين مخزونها الحالي من الصواريخ وأيضًا نشر صواريخ كروز هجومية برية جديدة ، وتجد في القدرات الصاروخية أسلوبا متقدما في الحرب غير المتماثلة ، التي تجيدها إيران وتعوضها النقص في القوة العسكرية التقليدية[44]، لذلك استمرت إيران في تطوير برنامجها الصاروخي القصير والمتوسط والبعيد المدى مثل صواريخ شهاب 3 طويلة المدى وصواريخ عاشوراء متوسطة المدى

حوالي 2000 كم ، وذلك بجانب عملها على تطوير وتحسين دقة الأنظمة الصاروخية القائمة بالفعل وتطوير قدرة قاذفات الصواريخ المحمولة للوصول إلى أهداف محددة ، كما تعزز إيران من قدرة تلك الأنظمة الصاروخية ضد الدفاعات الصاروخية و تنشر إيران صواريخ تستهدف السفن في الأوقات الحربية وقادرة على استهداف أهداف برية حيوية [45].

علاوة على ذلك، تعمل إيران على تعزيز أنظمة الدفاع الجوي المتكاملة من خلال الإنتاج المحلي وكذلك الاستحواذ الأجنبي ، وتعمل إيران على نشر صواريخ أرض-جو وأنظمة رادار أكثر قدرة محليًا ، وفي عام 2016 ، حصلت على نظام الدفاع الجوي الروسي SA-20C ، والذي زود إيران بأول قدرة للدفاع عن نفسها ضد القوات الجوية الحديثة [46]، وتكمن القدرة الاستراتيجية والعسكرية الإيرانية في قدراتها على تطوير منظومة صواريخ متطورة قادرة على الوصول إلى الأهداف ، وتعتمد إيران على الصواريخ طويلة المدى وحققت إيران تقدما كبيرا في صناعتها وتطويرها ، مما يعني قدرة إيران على الوصول لأي هدف سواء في دول الجوار وفي الخليج العربي وداخل إسرائيل بل وبعض البلدان الأوروبية ، ومنظومة الصواريخ الإيرانية تسمى (Tor.M1) وهو نظام روسي من الجيل الخامس للصواريخ المضادة للطائرات ، ويستطيع هذا النظام اكتشاف ما يبلغ من 48 هدفا وتتبعهم واستهدافهم في أماكن متفرقة وارتفاعات مختلفة [47].

اما بالنسبة للوسائل الأمنية ، فإن توظيف إيران للشركاء والوكلاء والحرب غير التقليدية يمثل أمرًا محوريًا لنفوذها الإقليمي واستراتيجيتها الرادعة ، و يحافظ فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني ، الأداة الرئيسية لإيران للعمليات غير التقليدية ، على شبكة واسعة من الشركاء غير الحكوميين والوكلاء والمنتسبين في جميع أنحاء المنطقة ، اذ تقدم إيران مجموعة من الدعم المالي والسياسي والتدريبي والمادي لتلك الجماعات ، وقد قامت إيران بنشر العديد من الصواريخ المضادة للسفن والصواريخ في المنطقة المطلة على مضيق هرمز ، وتعتمد إيران على روسيا والصين في دعم منظومة الصواريخ والتسلح الإيراني ، فتعاملت إيران مع روسيا لتوريد أنواع متقدمة من الطائرات المقاتلة وصواريخ أرض - جو والدفاعات الصاروخية والصواريخ المضادة للسفن ، وذلك من مقومات القوة الذكية الإيرانية من أجل توسيع نطاق البرنامج الصاروخي الإيراني ، تحسبا لمواجهات محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بسبب استمرار إيران في أنشطتها النووية ، لذلك تعزز إيران قدراتها وإمكانياتها في الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان من أجل دعم قدراتها في تلك المنافذ البحرية المهمة دوليا وإقليميا ، وذلك يدعم برنامجها الصاروخي وقدراتها على الدفاع والهجوم وإغلاق مضيق هرمز إذا استدعت الحاجة لذلك[48].

الخاتمة :

يعد مضيق هرمز احد اهم المضائق العالمية فهو بمثابة همزة الوصل بين القارات الثلاث ، كما ويعد ذو أهمية اقتصادية كبيرة الامر الذي جعله محط انظار صانعي قرار العديد من القوى الإقليمية لاسيما إيران ، وتواجه الأخيرة مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي تقف عائقاً امام تحقيق اهدافها واستراتيجيتها في مضيق هرمز ولعل ابرز هذه التحديات التدخل الامريكي في الشؤون الداخلية السياسية لإيران ، لاسيما دخولها على خط الأزمة الداخلية في ايران من خلال دعم الاحتجاجات ، فضلاً عن سياسة العقوبات الاقتصادية التي تواجه حكومة طهران ، وفي نفس السياق تمثل التحديات الأمنية العسكرية تحدي اخر يواجه الحكومة الإيرانية ، وذلك من خلال الوجود الامريكي في المنطقة المتمثل ببناء قواعد عسكرية أمريكية قريبة من ايران وتمثل تهديد مباشر لها ، وادراكا من قبل طهران بالتحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجيتها فإنها عملت على تبني وسائل سياسية واقتصادية وعسكرية ، تمثلت بالنفوذ السياسي الاقليمي في باقي دول المنطقة ، وتوسيع شبكة علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى في الجانب

الاقتصادي فضلاً عن تطوير قدراتها العسكرية والنووية ، وقد تبنت إيران استراتيجية دفاع بعيدة المدى من خلال تطوير قواتها البرية والبحرية والجوية ، بتكنولوجيا عالية وتقوم الاستراتيجية الإيرانية في مضيق هرمز عدة مرتكزات أبرزها ،السيطرة على الجزر واستصلاح الأراضي ، وتعزيز الوجود العسكري .

هوامش البحث

1() محمد السعيد عبد المؤمن ، تكيف مرحلي : إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196 ، مركز الأهرام للدراسات ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٤ ، ص ٦٣.

2() سماح عبد الصبور عبد الحي القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيراني : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ ، دار البشير للثقافة والعلوم ، مصر، ٢٠١٤ ، ص ٩٢.

3() بيزن يزدي ، المدخل إلى سياسة الخارجية جمهورية إيران الإسلامية ، ترجمة : سعيد الصباغ ، الدار الثقافية ، ٢٠٠٠، ص٣٤.

4() Kayhan Barzegar . Iran's Foreign Policy Strategy After Saddam . Washington Quarterly , Vol . 33 , No.1 , Jan 2010 , p 179-181

.

5() هشام داود ، العامل المذهبي و دوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٣ ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ٥٦.

6() شاهرام تشوبين ، طموحات إيران النووية، الدار العربية للعلوم " ناشرون" ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٨١.

7() Michael Axworthy , Diplomatic Relations Between Iran and the United Kingdom in the Early Reform Period, 1997–2000, in book : Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadinejad, Published by :Ithaca Press, Lebanon, 2008, p105.

8() وداد جبار غازي ، التجربة الإصلاحية في إيران 1997 - 2005 في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 43 ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص116- 117.

9() فاطمة الصمادي ، التيارات السياسية في إيران ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٣.

10() Mahjoob Zweiri, Arab–Iranian Relations: New Realities?, In book : Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadinejad, Published by :Ithaca Press, Lebanon, 2008, p 121 – 122.

11() شحاته محمد ناصر ، السياسة الخارجية في عهد الرئيس روحاني : حدود التأثير و أهم الملامح ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات ، 2014 ، ص٥٧.

12() ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني ، شركة المطبوعات للنشر ، بيروت ، 2015 ، ص٧٩.

13() Forough Mohammadbagher, Raisi's Foreign Policy: Pragmatic Revolutionism and the Iranian Pivot to Asia, The GIGA "German Institute for Global and Area Studies" , No. 7, Hamburg , 2021, p 2.

14() حسن أحمديان ، رئيسي والسياسة الخارجية الإيرانية.. ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ٢٠٢١، ص5.

15() بكر البدور ، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الاوسط في ظل العقوبات الأمريكية , مجلة رؤية تركية ، العدد 2 ، السنة 8 , مركز سينا للدراسات ، تركيا ، 2019 ، ص 108.

16() فهيم رملي ، التوجهات الاقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الاوسط بعد احادث 11/9 , مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 14 ، جامعة البليدة ، الجزائر، 2019 ، ص 63.

17 () Edward Wong and Michael Crowley, Biden criticizes Iran and China on human rights and security Issues, The New York Times, Washington, 26 September 2022, Available At : https://www.nytimes.com/2022/09/21/world/unga-biden-iran-and-china.html , Time Of Visit : 2 November 2022.

18() Elon Musk Seeks Sanctions Exemptions To Provide Starlink To Iranian, Iran International, Volant Media UK Limited, 20 September 2022, Available At : https://www.iranintl.com/en/202209207 ,Time Of Visit : 2 November 2022.

19() عبد الباري عطوان، بايدن يتحدّى إيران ويُلوّح بالحرب ضدّها بدعمه العلني للاحتجاجات فيها....، صحيفة رأي اليوم، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح على الموقع : https://www.raialyoum.com ، تاريخ الزيارة :٢ نوفمبر ٢٠٢٢.

) 20(Antony J. Blinken, Sanctioning Iran's Ministry Of Intelligence And Security For Malign Cyber Activities Press Statement, Washington , 9 September 2022 , Available At : Https://Www.State.Gov/Sanctioning-Irans-Ministry-Of-Intelligence-And-Security-For-Malign-Cyber- Activities/, Time Of Visit : 2 November 2022.

21() Treasury Sanctions Iranian Persons Involved In Production Of Unmanned Aerial Vehicles And Weapon Shipment To Russia, U.S. Department Of The Treasury, Washington, 8 September 2022, Available At : Https://Home.Treasury.Gov/News/Press-Releases/Jy0940 , Time Of Visit : 1 November 2022.

22() David Shepardson, U.S. Adds Iran Cargo Planes Flying To Russia To Export Violation List, 19 September 2022, Available At : Https://Www.Reuters.Com/World/Us/Us-Adds-Cargo-Planes-Operated-By-Iranian-Airlines-Flying-Russia-Export-Violation-2022-09-19 /, Time Of Visit : 2 November 2022.

23() Iran Equips 51 Cities With Civil Defense Systems to 'Monitor Threats,' Official Says, Haaretz Daily News Paper, 13 August 2022, Available At : https://www.haaretz.com/news/middle-east/2022-09-03/ty-article/iran-equips-51-cities-with-civil-defense-systems-to-monitor-threats-official-says/00000183-0300-d824-a7ab-df8cd4cc0000 , Time Of Visit : 2 November 2022.

24() محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمواجهة الى البراجماتية والاعتدال ، في كتاب :إيران والخليج البحث عن الاستقرار ، اعداد : جمال سند السويدي، ط2،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دبي، ٢٠١٤ ، ص134.

25() حمد النور ، الشراكة الإستراتيجية العربية -الأمريكية والتوازن الأمني المتغير في الخليج ، مجلة سياسات عربية ، العدد 17 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ١٧٢.

26() Mike Stone And Patricia Zengerle،, Saudi Gets First Major Arms Deal Under Biden With Air-To-Air Missile, Reuters, Washington, 4 November 2021, Available At : Https://Www.Reuters.Com/World/Middle-East/Us-State-Dept-Okays-650-Million-Potential-Air-To-Air- Missile-Deal-Saudi-Arabia-2021-11-04/, Time Of Visit : 2 November 2022.

27() فريدريك ويري وريتشارد سوكولسكي، تصور نظام أمني جديد في الخليج الفارسي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٥، ص١٢.

28() أحمد جلال محمود ، سياسات إيران الإقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الاوسط ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد ١٣٤ ، مركز بحوث الشرق الاوسط / جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2020 ، ص ٥٨.

29() حيان جابر ، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية سياقاته وماضيه وراهنه ، صحيفة العربي الجديد ، تشرين الأول ٢٠٢٢.

30() ياسر عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٣.

31() أحمد كامل الخفاجي ، القوة الناعمة ودورها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المصطفى العالمية ، قم ، ٢٠١٧ ، ص28.

32() مصطفى زهير مصطفى ، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن(٢٠١١ – ٢٠١٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧ ، ص ١٤.

33() The Strait of Hormuz is the world's most important oil transit chokepoint , U.S. Energy Information Administration, Washington, 2020 , p18.

34() Hua, L.. The Iran nuclear issue and China's Middle East diplomacy, Arab World Studies, No.6. 2014. p 7 .

35() Op.Cit , p8.

36() منظومة "مير "الروسية في إيران ..هل تشكل بديلا لنظام سويفت المالي؟، الجزيرة الإخبارية، ٨ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الموقع : https://www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة :٢ نوفمبر ٢٠٢٢.

37() تعدين العملات المشفرة ..هل تساعد إيران في مواجهة العقوبات؟، .الجزيرة الإخبارية، ٤ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الموقع :https://www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة :٢٩ أكتوبر 2022.

Syed Zafar Mehdi, Iran signs 'memorandum of commitment' for full SCO membership, Anadolu Agency, 15 September 2022,) 38(Available At : https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iran-signs-memorandum-of-commitment-for-full-sco-membership/2685515 , Time Of Visit : 2 November 2022.

39() في طريق مسدود ..واشنطن تصرح بموقفها في مفاوضات النووي والرئيس الإيراني يدعو لحلول جديدة لمواجهة العقوبات، الجزيرة الإخبارية،١٦ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net ، تاريخ الزيارة :٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢.

40(Seyyed Ebrahim Raisi, Iran (Islamic Republic of United Nations), 21 September 2022, Available At : https://gadebate.un.org , Time Of Visit :1 November 2022

41(Iran Military Power "Ensuring Regime Survival And Securing Regional Dominance", Defense Intelligence Agency, Washington, 2019, P28.

42() حسام سويلم ، القوات البحرية الإيرانية من حرب العصابات إلى إستراتيجية بحرية حديثة ، مختارات إيرانية ، العدد 116 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2010 ، ص 14 .

43() Christian Saunders,Iran Military Power Report Statement, An official website of the United States, 19 Nov 2019, Available At : https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/ 2021009/iran-military-power-report-statement , Date Of Visit : 16 November 2022.

44() سعيد بن حسين الشهراني ، التوجهات البحرية الإيرانية .. الأهداف والتحديات وحدود التأثير ، مجلة الدراسات الإيرانية ، العدد ١٤ ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، ٢٠٢١ ، ص79.

45() أنيس عبد الوهاب بن حسن ، القدرات العسكرية الإيرانية في الميزان الاستراتيجي ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ، الجزائر ،٢٠٢٢ ، ص252.

46() Clément THERME, The Russian-Iran Partnership in a Multipolar World, Russie .NEI. Reports, No. 37, Ifri, Paris, 2022, p14.

47() أنيس عبد الوهاب بن حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٩.

48() سعيد بن حسين الشهراني ، مصدر سبق ذكره ، ص 80.

توازن التهديد : مقاربة يابانية لمواجهة التهديد الصيني

Balance of Threat: A Japanese Approach to Countering the Chinese Threat

أ.م.د عماد جاسم محمد

imad.mohammed@aliraqia.edu.iq

الجامعة العر اقية – كلية القانون والعلوم السياسية .

ملخص:

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تفاعلاً إيجابياً يابانياً- صينياً على صعيد العلاقات الثنائية وفي المجلات الاقتصاديةن بيد أن ذلك لم يدم طويلاً، حيث أخفق الطرفان في تبديد الشكوك السياسية بينهما، جراء تسارع وتيرة الصعود الصيني، وطموحها للعب أدوار إقليمية فاعلة عبر السعي لتعديل ميزان القوى الإقليمي في آسيا لصالحها، الأمر الذي أثار المخاوف اليابانية بشأن مستقبل النوايا الصينية، وهو ما دفعها لاتباع سياسة يقظة وحذرة تجاه الصين لا سيما بعد عام 2010، عندما واجهت اليابان منعطفين حاسمين، أولهما قيام الصين بتوسيع مجال أنشطتها البحرية لتشمل الدفاع عن البحار البعيدة، والثاني تزايد التوترات السياسية والعسكرية في بحر الصين الشرقي حول جزر سينكاكو/ دياويو، وعلى هذا النحو أصبحت اليابان أكثر وضوحاً في تحقيق التوازن ضد الصين باعتبارها تهديداً محتملاً.

الكلمات المفتاحية : توازن التهديد؛ الصعود الصيني؛ الاستجابة اليابانية؛ التحالف الأمريكي الياباني.

Abstract : The beginning of the twenty-first century witnessed a positive Japanese-Chinese interaction at the level of bilateral relations and in economic magazines, but this did not last long, as the two parties failed to dispel political doubts between them, due to the acceleration of the pace of China's rise, and its ambition to play active regional roles by seeking to adjust the regional balance of power in Asia in its favor, which raised Japanese concerns about the future of Chinese intentions. This prompted it to pursue a vigilant and cautious policy toward China, especially after 2010, when Japan faced two critical turns: China's expansion of its maritime activities to include the defense of distant seas, and the growing political and military tensions in the East China Sea around the Senkaku/Diaoyu, Islands.

Keywords: balance of threat, Chinese rise, Japanese response, US-Japanese alliance.

مقدمة :

تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي منطلقاً للتفكير الواقعي الجديد، حيث تبلور عن ذلك اتجاهين متناقضين الأول دفاعي والآخر هجومي، لتفسير أهمية القوة في سلوك الفواعل الدوليين؛ حيث يفترض الواقعيون الهجوميون أن الدول تتصرف بعدوانية تجاه الدول الأخرى عندما تتمكن من تعظيم قوتها النسبية، في حين لا ترسم الواقعية الدفاعية رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة والأمن، لذا يقدم المنظور الواقعي الجديد رؤية مهمة لمستقبل الصعود الصيني على افتراض أنها تسعى لزيادة قوتها على حساب منافسيها، وفي هذا الصدد تصاعد النقاش الداخلي في اليابان حول كيفية موازنة الصعود الصيني، إذ أن النظرية التقليدية لتوازن القوى تشير بأنه لدى اليابان استراتيجيتان متاحتان إما تحقيق التوازن ضد الصين ومنعها من أن تصبح مهيمنة، أو الانخراط مع الصين لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التي يمكن أن يوفرها الصعود الصيني.

في هذا السياق يجادل الواقعي الدفاعي (ستيفن والت Stephen M. Walt) بأن الدولة التي تشعر بالتهديد ستحاول في أغلب الأحيان تحقيق التوازن ضد الدولة التي تعتبرها الأكثر تهديداً، لأنها بالإضافة إلى قدراتها القوية لديها أيضا نوايا عدوانية، وفي مثل هذه الحالة يمكن فهم التباين في الاستجابة اليابانية للتهديد، فعلى الرغم من تجاوز القدرات التدميرية الهائلة للاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة للقدرات الصينية الحالية، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى استجابة يابانية مماثلة، بل دفعها ذلك لاعتماد قيود عسكرية وتقديم ثلاثة مبادئ غير نووية.

أهمية الدراسة:

تركز معظم الأدبيات التي تناقش السياسة الأمنية اليابانية واستجابتها لصعود الصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها أحد أشكال التوازن التقليدي للقوة، لذلك تتراوح هذه الأدبيات في تصوير رد الفعل الياباني حيال الصعود الصيني، ما بين سباق التسلح إلى تلك التي تقول إن اليابان تحتوي الصين، ومع ذلك لا يبدو أن أيا من هذه الأدبيات يقدم تفسيرات معقولة للاستجابة اليابانية إزاء الصين، لذلك وعلى خلاف معظم الدراسات السابقة، تقدم دراستنا وبطريقة منهجية رؤية جديدة وفهماً أوسع، لكيفية مواجهة قوة في منطقة يشكل فيها صعودها تحدياً للوضع الراهن، حيث توفر نظرية توازن التهديد- لـ (ستيفن والت Stephen M. Walt) سيما فيما يتعلق بعاملي القوة الهجومية والنوايا العدوانية- النهج الأكثر شمولاً لتفسير السلوك الياباني الحالي لمواجهة التهديد الصيني المتزايد.

مشكلة الدراسة:

تواجه اليابان ومع بداية القرن الحادي والعشرين معضلة تمثلت بتغير بيئتها الأمنية جراء صعود القوة الصيني، لذلك فإن إحدى القضايا المركزية التي تطرح هي كيف ستستجيب اليابان لهذه المعضلة، وهل ستلجأ لموازنة الصين وفقاً لنظرية توازن القوى التقليدية؟ على افتراض أن اليابان ستوازن التحول النسبي في ميزان القوى لصالح الصين ومنعها من التفوق بشكل ساحق، بيد أن هذه النظرية تقف عاجزة عن تفسير كافة جوانب السلوك التوازني الياباني

حيال الصين، لأن هذه النظرية تتعامل مع التوازن كاستراتيجية للتحالف ضد الدولة الأقوى أو الأكثر قوة، واستناداً إلى ذلك لن يكون من المنطقي الادعاء بأن اليابان مع الولايات المتحدة - ذات القدرات المتفوقة في شرق آسيا - ستوازنان القوة الصينية، في هذه الحالة هل ستنخرط اليابان في سلوك التوازن مدفوعة إلى حد كبير بالعدوانية الصينية المتصورة؟ وبما يتماشى مع منطق نظرية توازن التهديد؟ وأمام هذه المشكلة تثار التساؤلات الآتية:

- ما مضمون نظرية توازن التهديد؟
- كيف سيؤثر صعود التهديد الصيني حيال اليابان؟
- كيف ستكون الاستجابة اليابانية لموازنة التهديد الصيني؟

فرضية الدراسة :

يشكل الصعود الصيني في القرن الحادي والعشرين تهديداً محتملاً لليابان، وهو ما حفزها للتفاعل والاستجابة بشكل دفاعي للحفاظ على التكافؤ، عبر الانخراط بتحقيق التوازن داخلياً من خلال الاعتماد على قدراتها العسكرية، وخارجياً بتوثيق تحالفها مع الولايات المتحدة.

منهجية الدراسة :

لدراسة المشكلة موضوع البحث وتحصيل أبعادها ولإثبات صحة الفرضية، فقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي، والذي يهتم بوصف الظواهر كيفياً وكمياً وإيجاد العلاقة بينها، لذلك كان هذا المنهج مطلوباً للوقوف على أبعاد التهديد الصيني بالوصف والتحليل، كما ظهرت الحاجة للاستعانة بمنهج التحليل الاستراتيجي، طالما إنّ هذه الدراسة لها بعض الجوانب العسكرية فإن ذلك تطلب تحليل بعض المعطيات العسكرية للوصول إلى نتائج دقيقة.

هيكلية الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة وعلى النحو الآتي: المحور الأول بعنوان (مضمون نظرية توازن التهديد)، أما المحور الثاني فتناول (صعود التهديد الصيني حيال اليابان)، في حين دار المحور الثالث حول (الاستجابة اليابانية لموازنة لتهديد الصيني) .

المحور الأول: مضمون نظرية توازن التهديد

رغم شيوع وكثرة استعمال مصطلح التوازن في الأدبيات السياسية والاستراتيجية، إلا أنه لا يزال يتسم بالغموض وصعوبة التحديد نظراً لتباين الآراء النظرية بصدده، وفي هذا الإطار يكاد يجمع معظم الواقعيين على أن التوازن هو السلوك الأمثل للدولة في ظل الفوضى، لكنهم يختلفون حول ما الذي تتوازن الدول ضده [1].

وفي هذا الصدد يعرف البعض التوازن بدلالته العسكرية، وعليه عرف (كولن إلمان) التوازن بأنه "سياسة تهدف لرفع مستوى القدرات العسكرية للدولة من أجل ردع أو هزيمة دولة أخرى"، وبالمثل، يعرف (راندال شويلر) التوازن "بأنه حشد القوة العسكرية للدولة لحماية سلامتها الإقليمية من التهديدات الخارجية"، وعلى ذات المنوال يطرح (كينث والتز) شكلين للتوازن: الأول التوازن الداخلي "التعبئة العسكرية الداخلية"، والثاني التوازن الخارجي "تشكيل التحالفات"، ومن ثم فإن مفهوم والتز للتوازن يركز على استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأمن والذي يسمى أيضا "التوازن الصلب" [2]، وعلى هذا فإن التعريف التقليدي لمفهوم التوازن قد ارتبط بالقوة العسكرية، لكنه في الواقع يمكن أن يشير إلى أكثر من ذلك، وهو ما دعا البعض إلى تعريفه بصورة أكثر مرونة وعليه عرف (هيدلي بول) التوازن بأنه " حالة لا تجد وسطها أي قوة من القوى نفسها في وضع تهيمن فيه بشكل مطلق على الآخرين" [3].

أما الواقعيون أمثال (هانز مورغنثاو) (وكينيث طومسون) فإنهم يعرفون التوازن بأنه "محاولة من جانب دولة لمواجهة قوة دولة أخرى من خلال زيادة قوتها إلى نقطة تكون فيها مساوية إن لم تكن متفوقة على قوة دولة أخرى"، في حين يشير (روبرت آرت) إلى أن التوازن "هو سلوك مصمم لتقليل ميزة التفوق التي تتمتع بها دولة أخرى أو تحالف مضاد"، وبالمثل يرى (دانيال نيكسون) أن التوازن هو"سلوك لدولة تسعى من خلاله الحد من عوامل ضعفها إما عن طريق تعزيز قدراتها، أو الحد من قدرات الفاعل المهدد" [4]. وهكذا يمكن أن يستكشف من التعريفات السابقة، أن مفهوم التوازن يقصد به الاستعداد لصد قوة التحالفات المضادة، عبر تثبيط قدرات الخصوم المتصاعدة، وتقويض استراتيجياتهم الهجومية [5]. وفي ضوء ذلك لعل من المهم التأكيد بأن مفهوم التوازن يتسم بأربع سمات أساسية هي[6]:

1. إن التوازن يتعلق بسلوك الدول، ومن ثم فإنه لا يرتبط بالفواعل الأخرى من غير الدول.
2. إن الهدف من التوازن تحقيق الأمن في مواجهة التهديدات الخارجية.
3. إن الهدف من التوازن تغيير القوة النسبية للدولة أمام منافسيها، ومن ثم فإن التوازن لا يعد استراتيجية لتعظيم القدرات العسكرية فحسب .
4. إن الهدف من التوازن مواجهة الدولة الأكثر تهديداً أو الدولة الأقوى.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن مفهوم التوازن يتميز بالديناميكية وهو ما يفرض إدراكه ضمن حدوده، سيما وإن مسألة توزيع القوة بين الدول تتسم بالتغيير، جراء التفاوت في توزيع مصادر القوة بين القوى الكبرى، وتوضيحاً لذلك يمكن القول أنه على الرغم من الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة من الناحية العسكرية، إلا أن القوة الاقتصادية تتباين بشكل نسبي بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين [7]، واستناداً إلى ما سبق يمكن تعريف التوازن بصوره مبسطة على أنه: "سعي الدولة المهددة لترجيح كفة قوتها النسبية في مقابل منافسيها بهدف تحقيق الأمن".

وفقاً لذلك ولكي تتضح الرؤية لنا أكثر ونتعمق في دراستنا لنظرية توازن التهديد، لعل من المهم في هذا الصدد القول، أن النظرية الواقعية الجديدة تستند في تحليلها للسياسة العالمية على ثلاثة افتراضات أساسية هي:

1. إن النظام الدولي يتسم بالفوضوية.

2. إن الدول في ظل الفوضوية لا يمكن لها أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى.
3. إن البقاء هو الهدف الأسمى للدول في نظام لا توجد فيه قوة شاملة تمنع الصراع وتهيمن عليه المنافسة الأمنية.

وعلى ذلك فإن كلتا النظريتين (الدفاعية والهجومية) تضعان الفوضى في قلب تفسيراتهما حيث يتفق (كينث والتز) و(جون ميرشايمر) على أنه: "في عالم المنافسة الأمنية تكون الدول على استعداد للغش واستخدام القوة الغاشمة إذا كان ذلك يساعدها على اكتساب ميزة على منافسيها" [8] لذلك فإن كلا النظريتين أكثر تشاؤماً حيال العلاقات الدولية من النهج البديلة- كالليبرالية والبنائية- حيث تتفقان على أن الدول تهدف في المقام الأول إلى ضمان البقاء، بيد أنهما تختلفان حول سبل تحقيق هذا الهدف، حيث ترى الواقعية الهجومية بأن الدول لا بد لها من أن تسعى جاهدة لتحقيق أقصى قدر ممكن من القوة النسبية، وهو ما لا يتفق معه الواقعيون الدفاعيون الذين يجادلون بأن الدول تسعى لتحقيق أقصى قدر من الأمن النسبي [9].

لذلك ينظر كينث والتز ومشايعوه إلى القوة على أنها ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق الأمن، ومن ثم البقاء في نهاية المطاف، إذ إن السعي خلف القوة سواء أكان مطلقاً أم مقيداً يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر، فالأول قد يدعو الدول للتصرف بقوة أكبر لكسب المزيد من القوة والميل نحو تعديل الوضع الراهن، أما الثاني قد يحثها للسعي لتعظيم قوتها النسبية ضد الدولة المهيمنة، لذلك فإن صناع القرار العقلانيين سيسعون لحيازة "قدر مناسب" من القوة كوسيلة لتحقيق الأمن، وعليه فإن الدول الساعية إلى الأمن ستتصرف بشكل دفاعي من أجل الحفاظ على موقعها في النظام الدولي بدلاً من الإخلال بتوازن القوى [10].

وعلى ذلك تعد الواقعية الدفاعية توازن القوى مفهوماً مركزياً, فالدول في ظل الفوضى ستسعى إلى موازنة القوة الصاعدة من أجل تقييد صعودها وضمان أمنها، حيث يتشكل "التوازن" من تحالفات دفاعية، وعليه يميز (كينث والتز) بين نوعين من التوازن، الأول يسميه "التوازن الخارجي" والذي يتشكل بالاعتماد على قدرات حليف خارجي، والثاني "التوازن الداخلي" ويتألف من مجموعة تدابير داخلية تتخذها الدول بهدف تعبئة مواردها لمواجهة القوة الصاعدة [11]

.

ومع ذلك، يجادل (ستيفن والت Stephen M. Walt) بأنه على الرغم من أن التوازن هو الاتجاه الذي يفرضه النظام الدولي الفوضوي على الدول، إلا أن القوة الإجمالية ليست المحفز الوحيد الذي يدفع الدول للتوازن [12] وإنما قد تتوازن ضد التهديدات، عندما تشكل دولة ما أو تحالفاً خطراً استثنائياً [13] ومن ثم، قد تتوازن الدول ضد الفاعل الأضعف وتفشل في تحقيق التوازن ضد الفاعل الأقوى، إذا كان الطرف الأضعف يشكل التهديد الأكبر، لذلك وبالاستناد إلى دراسة شاملة لأسباب التحالفات في الشرق الأوسط من عام 1955 إلى عام 1979، طور(ستيفن والت) (نظرية توازن التهديد Balance of Threat Theory) مفترضاً فيها أن الدول تؤكد على تصورات التهديد أكثر من ، وفقاً لهذه الفرضية "قد تتحالف الدول لتحقيق التوازن ضد التهديدات وليس ضد القوة المجردة" [14] ولتوضيح ذلك يؤكد والت بأنه إذا كانت الدول مهتمة فقط بموازنة القوى، فإن موقف الولايات المتحدة المهيمن بعد الحرب العالمية الثانية

كان ينبغي أن يقود دول أوروبا الغربية إلى الاصطفاف مع الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة "[15] وبناءً على ذلك يحدد (ستيفن والت) أربعة عوامل مؤثرة في تقييم مستوى التهديد الذي قد تشكله الدول:

العامل الأول القوة الإجمالية: إن زيادة موارد الدولة الإجمالية (مثل السكان، والقدرة الصناعية والعسكرية، والتفوق التكنولوجي، وغيرها)، قد يضاعف مستوى التهديد المحتمل الذي يمكن أن تشكله على الدول الأخرى، ومن ثَم، فإن الدولة ذات القدرة على معاقبة الأعداء أو مكافأة الأصدقاء قد توفر دافعًا لتحقيق التوازن ضدها، وإدراكاً لهذه الحقيقة حدد "والتر ليبمان "وجورج كينان" هدف الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بمنع أي دولة من السيطرة على الموارد في أوراسيا، وبالمثل، برر اللورد إدوارد غراي وزير الخارجية البريطاني عام 1914، الدخول البريطاني للحرب العالمية الأولى بقوله: "إن تنحي بريطانيا يعني هيمنة ألمانيا على كامل القارة الأوربية" [16].

العامل الثاني القرب الجغرافي: تتأثر استجابة الدول للقوى القريبة أكثر من البعيدة لأن القدرة على إبراز القوة تتضاءل مع بعد المسافة، ومن ثم فإن القوى المتاخمة تشكل تهديدًا عسكرياً أكبر من البعيدة، وفقاً لهذا كانت بريطانيا حساسة جداً لتصاعد القوة الألمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، والأكثر أهمية من ذلك أن التهديدات القريبة يمكن أن تؤدي إلى خلق توازن مضاد من خلال جنوح الدول المهددة إلى الاصطفاف ضد القوة المتاخمة، ومن الأمثلة على ذلك تحالف فرنسا وروسيا ضد ألمانيا بعد عام 1890، وتحالف الاتحاد السوفيتي وفيتنام ضد الصين وكمبوديا في السبعينيات [17].

العامل الثالث القوة الهجومية: إن الدول ذات القدرات الهجومية الكبيرة – أي القادرة على تهديد سيادة أو سلامة أراضي دولة أخرى بتكلفة معقولة - يمكن أن تشكل تهديداً عسكريا أكثر من الدول الضعيفة أو ذات القدرات الدفاعية، وبالنتيجة قد يخلق هذا التهديد المباشر الذي تشكله القدرات الهجومية، حافزًا قويًا للدول الأخرى لتحقيق التوازن من خلال التحالفات، لهذا السبب عدت بريطانيا تطور الأسطول الألماني قبيل الحرب العالمية الأولى بمثابة تهديداً هجومياً قوياً لها، ما دفعها لمضاعفة جهودها لتعزيز قوتها البحرية وتوثيق علاقاتها مع فرنسا وروسيا [18].

العامل الرابع النوايا العدوانية: إن الدول ذات النوايا العدوانية يمكن أن تشكل تهديداً عسكرياً قد يستفز الدول الأخرى لتحقيق التوازن ضدها، والواقع أن ذلك لا يستثني الدول ذات القدرات المتواضعة حيث يلعب تصور النوايا دوراً حاسما في خيارات التحالف، إذا كان ينظر إليها على أنها ذات نوايا عدوانية، وفقاً لهذا واجهت ألمانيا النازية تحالفاً واسعاً ضدها لأنها جمعت بين القوة الهجومية والطموحات التوسعية، وبالمثل دفعت ليبيا تحت قيادة العقيد "معمر القذافي" مصر، والتشاد، والسودان، وإسرائيل، وفرنسا، والولايات المتحدة إلى تنسيق جهودها السياسية والعسكرية من أجل مواجهة الأنشطة الليبية [19].

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن هذه المنطلقات النظرية تدفع اليابان لأن تضع في حساباتها بأن "دبلوماسية السلام مع الجميع" قد تكون ناجعة في الوقت الحاضر، ولكن ما مدى نفعها لو أنّ الولايات المتحدة قد انسحبت من التزاماتها في آسيا؟ وما جدواها لو أن الصين شرعت بفرض هيمنتها على المنطقة؟ وهكذا قد تشعر مجرد "دولة تجارية"

ذات قوات صغيرة للدفاع عن النفس بعدم وجود إجابة عن هكذا أسئلة افتراضية مخيفة، لذلك نعتقد بأن نظرية توازن التهديد تقدم نموذجاً أمثل لاستيعاب التوازن في سياقاته الإقليمية، ورؤية أوضح عن طبيعة الإدراك الياباني لصعود التهديد الصيني، وكيفية الاستجابة لتحولات القوة الصينية.

المحور الثاني : صعود التهديد الصيني حيال اليابان

لعب التاريخ الإمبراطوري الياباني دوراً حاسماً في تشكيل الهوية الوطنية الصينية باعتبارها "الضحية" جراء الفظائع التي ارتكبتها اليابان إبان غزوها للصين في عام 1931[20] . وفي هذا السياق، لم تمنع هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وتطبيع العلاقات الصينية- اليابانية عام 1972، من تصعيد النزاع الإقليمي الصيني الياباني حول جزر سينكاكو/ دياويو في عام 2012، وتعميق التصورات اليابانية بالتهديدات المرتبطة بالتحول في ميزان القوة الإقليمية داخل المنطقة لصالح الصين[21] والواقع أن التوترات بين قوة قائمة وأخرى صاعدة ليست مسألة جديدة[22] وحتماً إن الصين كقوة صاعدة ستعمل على إعادة تشكيل البيئة الدولية، بدءاً من جوارها القريب بطريقة تعكس قوتها وتخدم مصالحها، ولتحقيق ذلك سعت القيادة الصينية جاهده للنهوض بالصين كقوة عظمى[23] ووفق تلك الرؤية حث الرئيس (شي جين بينغ) الخطى سريعاً لتلعب الصين دوراً أكبر على المسرح العالمي، ويمكن رؤية معالم ذلك في سياق الإعلان الرئاسي لمشروع الحلم الصيني "Chinese Dream" والذي يتوخى تحقيق التطلعات الصينية العالمية, والتخلص من عقدة الإذلال- قرن الإذلال - التي عانت منها الصين أمام القوى الكبرى (بما فيها اليابان) والممتدة من 1839 - 1949 , والواقع إن ما عزز هذا الاتجاه تزايد ممارستها لعروض القوة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ "Indo-Pacific "وفي بحري الصين الجنوبي والشرقي، مع ما رافقها من نمو اقتصادي هائل وتقدم على المستويين التكنولوجي والعسكري [24]. وعلى ذلك تمثل الصين في المدركات الاستراتيجية اليابانية تهديدًا طويل الأمد للأمن الياباني أكبر من التهديد النووي والصاروخي لكوريا الشمالية [25]. ومما سبق وبالنظر إلى مركزية (التهديد)- والذي يُعرَّف غالباً على أنّه "وضع يتم فيه الكشف عن قدرة ونية خصم يتوقع أن ينخرط في عمليات عدائية" [26] - في تشكيل سلوك الدولة الخارجي فإن من الأهمية بمكان فهم طبيعة الإدراك الياباني "للتهديد الصيني" والذي يمكن تصنيفه على ثلاثة مستويات هي:

أولاً. المستوى الجيوبوليتكي:

إن الأهمية الجيوبوليتيكية لبعض المناطق تنبع من مركزيتها التي تتمتع بها ومنها منطقة (آسيا–الهادي)، حيث أسبغت عليها بيئة ما بعد الحرب الباردة مزايا فريدة، والواقع إن صعود الصين مرهون بترجمة قوتها إلى نفوذ إقليمي، وهو ما استوجب عليها إقامة مؤسسات إقليمية وشراكات لأغلب دول الإقليم لمنافسة الولايات المتحدة وتحجيم نفوذها سياسياً واقتصادياً كونها مهيمناً إقليمياً، مع الساعي لتطويقها واحتوائها عبر فضاء آسيا– الهادي، وفي المقابل سيكون على الولايات المتحدة مواجهة الصين بوصفها تحديًا رئيساً،عبر اللوذ بحلفائها الملتزمين بتعهداتهم الأمنية وفي طليعتهم اليابان [27]. إذ إن الصراع مع الكتلة البرية الصينية الممتدة مع خط الطول الياباني في الشرق، يتجسد في حصارها من البحر وعبر الخطوط الساحلية، فإذا كانت قوة الدولة تكمن في قوتها البحرية فإن ذلك يتطلب وبحسب "الفريد ماهان"

سلبها هذه القوة عن طريق خنقها بسحب مناطقها الساحلية وإغلاق منافذها البحرية قدر المستطاع، وهنا تبرز أهمية الوجود الياباني في هذا الموقف [28]. لذلك فإن ديناميكيات التهديد التي تواجهها اليابان ترتبط بشكل أساسي بالقرب الجغرافي من الصين؛ حيث إن هذا الواقع يفرض عليها أن تكون مستعدة للانخراط في أي مواجهة محتملة، سيما وأن القوى الصاعدة كالصين قد تحاول بناء هياكل أمنية إقليمية كخطوة أولى نحو الهيمنة الجيوبوليتيكية المحتملة، وبالنظر إلى هذا يمكن أن يكون للتحالف الأمريكي الياباني آثار مضاعفة على الأخيره [29]. حيث ستواجه اليابان بتقديرنا خياراً استراتيجياً صعباً سواء كان ذلك في ظل التحول التدريجي للقوة في شرق آسيا الناجم عن صعود الصين، لتشكيل النظام الدولي الجديد من خلال توسيع أفقها الجيوسياسي، أو التركيز على أمنها القومي من خلال تكاملها الدفاعي مع الولايات المتحدة [30].

ثانياً: المستوى العسكري:

إن الهدف الاستراتيجي للصين والمتمثل في التحول لمركز قوة عالمية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، أخذ يتصور دوراً أكبر لقوتها العسكرية بما في ذلك أسلحتها النووية [31]. لذلك شهد المعدل السنوي للإنفاق العسكري الصيني نمواً متصاعداً منذ ثمانينات القرن الماضي، فقد تضاعف الإنفاق العسكري بأكثر من عشرة أمثاله منذ عام 1989, حتى احتلت الصين في عام 2009 المركز الثاني من بين الدول الأكثر إنفاقاً على جيشها بعد الولايات المتحدة, (انظر الجدول رقم 1), حيث بلغ الإنفاق العسكري الصيني ما نسبته 2.0 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المدة 1989 – 2018 [32].

جدول رقم (01): تصاعد الإنفاق العسكري الصيني بالمقارنة مع الولايات المتحدة واليابان:

الدولة	الانفاق العسكري بالمليار دولار				التغيَر (٪)
	1989	1999	2009	2018	2018-1989
الصين	11.4	21,0	106	250	1140
الولايات المتحدة	304	281	669	649	5.4
اليابان	*32.7	**51.2	***51.0	46.6	2018- 2009
					2,3

المصدر : نان تيان واخرون, التطورات العالمية في الإنفاق العسكري , التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2019, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2019, ص243-247.

*Source:Saadet Deger,World Military Expenditure,SIPRI Yearbook 1989, Stockholm International Peace Research Institute, Oxford University Press, Oxford UK,1989,p.160.

**Source:Elisabeth Skons(et al), Military expenditure, SIPRI Yearbook 2000, Stockholm International Peace Research Institute, Oxford University Press, Oxford UK,2000,p.236.

***Source: Sam Perlo-Freeman(et al), Appendix 5A. Military expenditure data 2000–2009, SIPRI Yearbook 2010, Stockholm International Peace Research Institute, Oxford University Press, Oxford UK,2010,p.203.

وعلى هذا النحو بدأت الصين خطتها الطموحة لتطوير قدراتها الدفاعية والاستراتيجية، من خلال الخطة الخمسية الرابعة عشرة للأعوام 2021-2025، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على مسار التحديث العسكري الصيني على المديين المتوسط والبعيد؛ حيث شددت الخطة على زيادة الإنفاق في مجالات البحث العلمي من 6٪ إلى 8٪ بحلول عام 2025، من أجل مجاراة الولايات المتحدة واليابان اللتان تنفقان ما نسبته (17٪ و13٪) من مجمل دخلهما القومي على البحث والتطوير، وفي ذات السياق دعت الخطة لتوسيع الإنفاق العسكري والذي وصل إلى 202 مليار دولار في عام 2021، بنسبة زيادة 6.8٪ عن مستويات عام2020[33] . وحتى تتضح الرؤية أكثر للمتطلبات العسكرية الجديدة حدد الكتاب الأبيض للدفاع الصيني والصادر في أيار 2015، أربعة "مجالات حاسمة" تسعى الصين للتركيز عليها والتي تتمثل في: (القوة الفضائية والقوة السيبرانية، والقوة النووية، والقوة البحرية)، مع إيلاء أهمية أكبر للأخيرة [34]. وبالاتساق مع ذلك يقدم الكتاب الأبيض الدفاعي لعام 2019، رؤية أوضح حيال التوجهات الصينية طويلة الأجل لتطوير الجيش وتحديثه عبر ثلاثة خطوات رئيسة : أولها التحول لجيش مؤلل، وثانيها تعزيز الجوانب المعلوماتية، وأخرها إكمال التحديث العسكري بحلول عام 2035، بهدف تحويل القوات المسلّحة الصينية إلى قوة عالمية في منتصف القرن الحادي والعشرين، وهو ما يشير في الواقع إلى النوايا الصينية الطامحة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي وفقًا لرؤيتها [35]. وفي ظل تلك المؤشرات أحرزت الصين تقدماً كبيراً على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية, في الجوانب العسكرية المؤثرة خارجياً، (انظر الجدول رقم 2) [36].

جدول رقم (02): تصاعد الدور الخارجي للقوة العسكرية الصينية:

القدرات العسكرية الصينية	1996	2006	2016	2021	2026	2035
القدرات العسكرية في اعالي البحار	*1	1	3	4	4	9
القدرة على إنشاء القواعد العسكرية الخارجية	1	1	1	2	**5	6
القدرة على حماية البنية التحتية	1	1	2	3	7	4
القدرة على إبرام التحالفات مع الدول الأخرى	1	1	1	1	4	5
القدرة على تقديم الدعم اللوجستي الخارجي	1	1	2	3	7	7
القدرة على المشاركة العسكرية الخارجية	1	1	2	2	6	7

*يشير الرقم 1 إلى دولة غير قادرة على إظهار أي قوة عسكرية حقيقية ، **أما رقم 5 وأعلى فيشير إلى قوة عظمى متطورة عسكرياً .

Source : Joris Teer (et al), China's Military Rise and The Implications For European Security, The Hague Centre for Strategic Studies, Hague, November 2021, p.93.

والواقع أن ما أثار قلق اليابان أكثر حيال الصعود العسكري الصيني، هو بروز الخطاب الصيني الجديد للاستخدام النووي لتصميم المزيد من الخيارات للرد النووي, وقد يكون مثل هذا النهج ممكناً نظراً لامتلاك الصين الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة، ولكن إضافة المرونة الاستراتيجية لإنشاء مستويات أكثر من الاستجابة, قد تستلزم إجراء بعض التعديلات على عقيدتها النووية [37] والتي تشبثت ولمدة طويلة بمبدأ عدم الاستخدام الأول، فقد أعلنت الصين بعد إجرائها تجربتها النووية الأولى في تشرين الأول 1964، "بأنها لن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف", لأن أسلحتها النووية ذات طبيعة دفاعية [38].

مع ذلك وعلى الرغم من استقرارية الموقف النووي الصيني، الذي يستند إلى الحد الأدنى من الردع ومبدأ عدم الاستخدام الأول، إلا أن ذلك لم يمنع تصاعد النقاش في القرن الحادي والعشرين، لتقييم ما إذا كان من الممكن تعديل العقيدة النووية الصينية لتتكيف مع المتطلبات الأمنية الجديدة، وعلى وجه التحديد من الناحية العسكرية [39]. لذلك فسر بعض المراقبين أحجام الكتاب الأبيض للدفاع الصيني الصادر عام 2013، عن ذكر سياسة عدم الاستخدام الأول على أنه بداية الخروج الضمني على الأقل إن لم يكن رفضًا صريحًا للثوابت النووية الصينية [40].

وعلى ما يبدو أن هذا التحول العسكري الصيني قد ساهم في تكثيف المخاوف اليابانية بشأن قدراتها العسكرية المتنامية، وهو ما أكده التقرير الدفاعي الياباني الصادر في تموز 2021، والذي دعا إلى تغيير التوجهات الدفاعية اليابانية، وتماشياً مع ذلك إعلان وزير الدفاع الياباني(كيشي نوبو) إن بلاده ستعمل على زيادة قوتها العسكرية "بوتيرة مختلفة جذرياً" رداً على الصعود العسكري الصيني[41]. وهو ما تأكد من خلال زيادة الإنفاق العسكري الياباني في عام 2021 إلى 54.1 مليار دولار حيث خصصت الحكومة 7.0 مليارات دولار إضافية لميزانيتها العسكرية، مما أدى إلى زيادة بنسبة 7.3٪ في إنفاقها العسكري ليشكل ذلك أعلى معدل زيادة سنوية منذ عام 1972,حيث تجاوز الإنفاق العسكري الياباني عتبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي وللمرة الأولى منذ عام 1960[42].

ثالثاً: المستوى الاقتصادي:

شهد الاقتصاد الصيني وعلى مدار العقود القليلة الماضية نمواً متسارعاً، فعند شروع الصين بالإصلاحات الاقتصادية في عام 1978 كان اقتصادها يقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ لم تمثل الصادرات سوى 5٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع استمرار الصعود الاقتصادي السريع استطاعت الصين أن تحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 9.8٪ بين عامي 1978 و2008، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 200 إلى 3000 دولار

أمريكي خلال نفس الفترة [43] وبالاتساق مع ذلك كان إجمالي الناتج المحلي الصيني في عام 1980 أقل من 300 مليار دولار، ومع حلول عام 2015 وصل هذا الناتج إلى 11 تريليون دولار، ليصبح الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم متجاوزاً الاقتصاد الياباني، وفقاً لهذا تضاعف حجم التبادل التجاري الصيني مع العالم الخارجي في ذات المدة من أقل من 40 مليار دولار إلى 4 تريليونات دولار حيث تضاعف هذا الرقم مائة مرة، مما يعني ان المساهمة الصينية في الاقتصاد العالمي قد ازدات من 2٪ إلى 18٪ وهي في طريقها لتصل إلى 30٪ عام 2040 [44] وفق تلك الرؤية قدم الرئيس (شي جين بينغ) في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، المنعقد في 18 تشرين الأول 2017، تقريراً تضمن أفكاره حول دور الصين ومكانتها في العصر الجديد، والتي أقرها المؤتمر وقام بتضمينها في دستور الحزب ما يعني اعتمادها كإستراتيجية للحزب والدولة في المرحلة القادمة، والواقع ان أهم ما يميز هذه الإستراتيجية هو تركيزها على المجالات التي تمثّل عصب الاهتمام الصيني ويأتي في طليعتها المبادرات التنموية[45]، مثل "مبادرة الحزام والطريق"، والتي كان قد إطلاقها الرئيس (شي جين بينغ) عام 2013، لتعزيز النفوذ السياسي الصيني عبر التجارة والاستثمار[46]. وفي هذا الإطار وظفت الصين قوتها الاقتصادية للتأثير في جوارها القريب من خلال أقامة مؤسسات تنموية إقليمية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) حيث تعمل الصين على كسب جيرانها، من خلال نموذج للروابط لا يختلف كثيراً عن نمط علاقات ماضيها الإمبراطوري، والهدف من ذلك ليس إفقار أو إخضاع تلك الدول بل استيعابها واستمالتها للدخول في فلكها، لضمان أن تكون جزءًا من منظومتها الهرمية التي تتربع على قمتها [47] ومما لا شك فيه ساهمت تلك التوجهات بإثارة المخاوف اليابانية، لذلك امتنعت طوكيو عن الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار، بحجة عدم رغبتها في إضعاف دور بنك التنمية الآسيوي (ADB), وبدلاً من ذلك، أعلنت اليابان في ربيع عام 2015، برنامجاً طموحاً لتطوير البنية التحتية في آسيا بالتزام قدره 200 مليار دولار[48].

وبناءً على كل ما تقدم يمكن القول أن القضية الرئيسية التي ستواجه اليابان في المدى المتوسط, هي كيفية الاستجابة للصعود الصيني السريع المقترن برغبة التوسع والتأهب لاستخدام القوة, وعلى ما يبدو أنها وجدت نفسها أمام أمر واقع يفرض عليها التصرف كموازن لأن تراجعها سيخلق فراغ لن تكون الولايات المتحدة قادرة على ملؤه لوحدها.

المحور الثالث: الاستجابة اليابانية لموازنة لتهديد الصيني

شكلت *(عقيدة يوشيدا Yoshida Doctrine) استراتيجية اليابان الكبرى خلال الحرب الباردة وتشير هذه العقيدة إلى توسيع نطاق التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، وذلك بالاعتماد على المادة 9 من الدستور الياباني، والتي فُسرت على أنها تسمح فقط بالدفاع عن النفس من خلال التحالف الياباني –الأمريكي، لذلك يُنظر إلى عقيدة يوشيدا على أنها "واقعية دفاعية" بمعنى أن القوة العسكرية اليابانية ينبغي أن تستخدام لأغراض دفاعية فقط [49]. ومع ذلك، شهدت السياسة الأمنية اليابانية تغييرات جوهرية بعد نهاية الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتي، فقد واجهت اليابان تهديداً مباشراً لأراضيها ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، جراء توسع الأنشطة الصينية "العدوانية" سيما بعد قيامها في تشرين الأول 2008، بمناورات بحرية بالقرب من الأراضي اليابانية، وتصاعد النزاع بشأن السيادة

على جزر سينكاكو في أوكيناوا، والتمدد الصيني لإنشاء الجزر الاصطناعية، وإعلانها الأحادي الجانب لتحديد منطقة الدفاع الجوي، ومبادرة الحزام والطريق[50] لذلك وبقراءة سريعة لبعض المعطيات اليابانية يتضح مستوى التهديد الصيني المتصور، فعلى سبيل المثال وصُفت الصين في التسعينيات بأنها "معادية لليابان" في 8 من أصل 81 نقاشًا برلمانيًا يابانيًا، في مقابل 140 من أصل 235 نقاشًا للمدة من 2000- 2012، كما أنه من بين 25 وثيقة أمنية نُشرت في التسعينيات، لم تركز أي منها على الصين في حين أن 98 وثيقة، تم نشرها منذ عام 2003- 2012، تناولت 40 منها الصين تحديداً و15 وثيقة ركزت على الصين من بين دول أخرى [51]. وأمام هذه الاعتبارات قد يُثَار التَّساؤل حول كيفية تعامل اليابان مستقبلاً مع صعود القوة الصينية، وللإجابة عن ذلك، نعتقد بأن هناك سيناريوهان لاستراتيجية اليابان التوازنية حيال التهديد الصيني هما:

السيناريو الأول : التوازن الداخلي "Internal Balancing" [52]

شهدت السياسة الدفاعية اليابانية تحولاً جوهرياً في أطرها العقائدية والمؤسسية والقانونية، إذ تم إنشاء أول مجلس للأمن القومي الياباني (NSC) في عام 2013 مع أجهزته التكميلية- استراتيجية الأمن القومي، وأمانة المجلس- وقد لعب هذا المجلس دوراً مركزياً في المبادرات الجديدة، كتخفيف القيود على صادرات الأسلحة، وإعادة تفسير المادة 9 من الدستور[53]. وفي هذا السياق أقرت الحكومة اليابانية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق (شينزو آبي) في أيلول 2015، حزمة من مشاريع القوانين الأمنية والتي مكنت اليابان من المشاركة في الدفاع الجماعي؛ حيث ألغى التشريع التفسير القائل بأن الدستور الياباني يحظر الانخراط في الدفاع الجماعي، كما أزال عقبة قانونية رئيسية أمام المشاركة اليابانية في الحرب، فلم يعد الهجوم على الأراضي اليابانية شرطاً مسبقاً لاستخدام القوة [54].

من الواضح أن هذه التدابير سعت إلى إدخال تغييرات مهمة في العقيدة العسكرية اليابانية، بهدف تحسين قدراتها الدفاعية من خلال إنْشاء" قوة دفاع ديناميكية"، قادرة على تخطي المفهوم الدفاعي التقليدي- مفهوم قوة الدفاع الأساسية (BDF)، أي بمعنى تحويل (قوات الدفاع الذاتي اليابانية JSDF) إلى قوة أكثر مرونة وقدرة على الحركة [55] واستجابة لهذه التغييرات، حاولت اليابان تركيز مواردها على أنشطة "الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع"، لرصد الوضع الأمني المحيط باليابان بشكل أكثر نشاطًا، لتحقيق المفهوم الجديد- الدفاع الديناميكي- والذي من خلاله ستعزز اليابان جاهزيتها الدفاعية، حيث يشدد هذا المفهوم على أهمية رفع الاستعداد الدفاعي للقوات اليابانية عبر نقل الثقل العسكري الياباني نحو المنطقة البحرية الجنوبية الغربية ذات الأهمية الحساسة في محاولة واضحة لموازنة القوة العسكرية الصينية في تلك المنطقة [56] . وهو ما أكده صراحة الكتاب الأبيض للدفاع الياباني لعام 2022، بالقول "إن البيئة الأمنية لليابان "تزداد حدة بوتيرة غير مسبوقة"، جراء الجهود الصينية "لتغيير الوضع الراهن في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي" وعلاقة الصين الوثيقة مع روسيا الاتحادية ذات النزعة العدوانية, وتهديداتها المتواصلة لإعادة التوحيد بالقوة مع تايوان, مما يعني أن اليابان بحاجة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية "بشكل كبير"[57] . وعلى هذا النحو، أصبحت اليابان أكثر وضوحاً في تحقيق التوازن ضد الصين, حيث لاحت أمارات ذلك أولاً بإعلان رئيس الوزراء الياباني (كيشيدا فوميو) في حزيران 2022"إنه لن يتم استبعاد أي خيار عسكري، بما في ذلك توسيع قدرات "الضربة

المضادة " لردع الهجمات الصاروخية، والأكثر من ذلك زيادة ميزانية الدفاع اليابانية للسنة المالية 2023 بنسبة تفوق 1.1٪ عن ميزانية عام 2022, لزيادة النشاط التشغيلي لقوات الدفاع الذاتي ضمن مفهوم الدفاع الديناميكي،من خلال إعطاء الأولوية لتمويل برنامج مشترك للطائرات المقاتلة من الجيل الخامس مع المملكة المتحدة وشراء طائرات مقاتلة إضافية من طراز F-35، والإنتاج واسع النطاق لصواريخ الدفاع الساحلي وتسريع البحوث في مجال الصواريخ الفرط صوتية [58].

والجدير بالذكر أن الخطط الدفاعية البحرية اليابانية تشير بتقديرنا إلى تعزيز قدراتها باتجاهين أولهما: مجال "حرب الغواصات" بتوسع أسطول غواصاتها الحالي والمكون من 22 غواصة، وثانيهما في ميدان "الحرب البرمائية" بتحديث حاملتي طائرات الهليكوبتر من فئة هايوجا وإيزومو للعمل كمركز قيادة وتحكم للعمليات البرمائية وكمنصة لإطلاق طائرات F-35B وإنشاء قوة هجومية برمائية قوامها 3000 جندي، من أجل تعزيز قدرتها للتعامل مع التهديد الصيني حول الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي [59].

السيناريو الثاني: التوازن الخارجي "External Balancing"

انخرطت اليابان وبالتوازي مع جهود الموازنة الداخلية بتوازن خارجي عبر تعزيز إطار التحالف الياباني- الأمريكي، وهو ما شددت عليه المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني الياباني (NDPG) لعام 2010، عندما أشارت إلى العزم "لتعميق وتطوير التحالف"[60]. واستكمالاً لذلك تم إنشاء "آلية تنسيق التحالف" بهدف توسيع الدور الياباني في التحالف وتنسيق سياستهما حِيَال الصين، مما حدى باليابان للتأكيد بأن التحالف الياباني الأمريكي هو أحد العناصر الأساسية لأمنها القومي، وعليه أعلن الجانبان في نيسان 2015، عن مراجعة مبادئ التعاون الدفاعي، لتوسيع نطاق التنسيق الثنائي بينهما في حالة غزو الصين للمياه الإقليمية اليابانية- وعلى وجه التحديد جزر نانسي في الجنوب الغربي ومن بينها جزر سينكاكو- ومتابعة الأنشطة الصينية بحراً وجواً في المنطقة الممتدة من بحر الصين الشرقي إلى غرب المحيط الهادئ [61]. حيث يرتكز معظم الثقل العسكري الأمريكي لمنطقة شرق آسيا والخاص بالتعامل مع الصين في عدد من القواعد اليابانية والتي منها: قاعدة كادينا الجوية في أوكيناوا، وقاعدة مشاة البحرية في ساسيبو، ومركز يوكوسوكا التابع للبحرية مقر الأسطول السابع، والأهم من ذلك وسعت اليابان مشاركتها في مسارح العمليات المتعددة، الأمر الذي عمق تعاونها الدفاعي مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها الأمنيين, فهي تتضافر مع جميع الترتيبات الدفاعية المصغرة في شرق آسيا، والتي ضمت الولايات المتحدة, وكوريا الجنوبية, وأستراليا, واليابان فضلاً عن مشاركتها في التحالف الرباعي المعروف بـ"Quad"، بين الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا، والهند[62]، وليس هذا فحسب فقد سعت اليابان أيضاً إلى تطوير شبكات جديدة من الشراكات الدفاعية في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، بما في ذلك مع إندونيسيا، والفلبين، وسريلانكا وفيتنام، والتي تشاركها القلق حيال الطموحات الصينية [63].

والواقع إن هذه المعطيات تقودنا إلى استنتاج مهم هو أن العامل الأمريكي سيبقى مؤثراً بشكل كبير في الحسابات الاستراتيجية اليابانية, طالما أنها تمتنع حالياً عن حيازة أسلحة نووية، ومن ثم سيكون لزاماً عليها الاعتماد على الردع

النووي الأمريكي الموسع, وبعبارة أدق، إذا كان "التوازن الداخلي" الياباني كافياً للتعامل مع التهديد المحتمل للقدرات العسكرية التقليدية الصينية، فإنه لمواجهة التهديد النووي الصيني، ينبغي أن تظل منخرطة في "توازن خارجي" عبر التحالف مع الولايات المتحدة [64] .

واستخلاصاً لما سبق يمكن القول، أن الاستراتيجية التوازنية التي تنتهجها اليابان تعود لعدم اليقين بالنوايا الصينية، وبتقديرنا إن الهدف الاستراتيجي الياباني يتمثل في التأهب للسيناريو الأسوأ- وهو الصين العدوانية والمهيمنة- سيما بعد تصاعد الحشود العسكرية الصينية في مضيق تايوان، وتكرار توغل الغواصات الصينية في المياه الإقليمية اليابانية، وحث الخطى سريعاً لتحديث قواتها العسكرية .

الخاتمة :

ركزت معظم الأدبيات النظرية والتحليلية في العلاقات الدولية على سلوك الفواعل الكبرى في النظام الدولي، أكثر من تأكيدها على سلوك القوى الصغرى، في هذا السياق قدمت نظرية توازن التهديد تفسيراً لسلوك القوى الصغرى المهددة من قبل قوة كبرى، التي تميل في الغالب إلى موازنة مصدر التهديد,وعلى ذلك تصاعد النقاش الاستراتيجي الياباني في القرن الحادي والعشرين حيال الصين، جراء المنعطفات الاستراتيجية التي قد تواجه اليابان نتيجة التأثيرات السلبية لاحتمالات تدهور العلاقات الثنائية مع الصين بعد رجحان كفة قوتها العسكرية والاقتصادية، وهو ما حفز اليابان للقيام بموازنة تهدف في المقام الأول إلى مواجهة التهديد الصيني، من خلال الحفاظ على توازن قوى إقليمي مؤات لها، وتحقيقاً لهذه الغاية سعت طوكيو إلى تعزيز قوتها الدفاعية إلى جانب تدعيم تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة، ومما سبق يتضح أن جهود التوازن هذه من المرجح أن تدعم اليابان لمواجهة تصاعد التهديد الصيني، ومن ثم فإن وصولنا إلى هذه النتيجة يؤكد صحة ما افترضناه في المقدمة، وبناءً على ما تقدم فقد خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات مفادها:

1. إن توازن التهديد ينطوي على تحقيق توازن عسكري (داخلياً وخارجياً), من خلال انضمام الدولة الواقعة تحت التهديد لتحالف مع قوى أخرى، وتحديث قدراتها الدفاعية لمنع القوة الصاعدة من الهيمنة .
2. إن الاستعدادات اليابانية سواء أكانت على مستوى داخلي والمتمثلة بتوسيع النشاطات العملياتية لقواتها العسكرية، أم على مستوى خارجي عبر تعميق وتطوير التحالف مع الولايات المتحدة ترمي إلى تعزيز الجهود اليابانية لمواجهة صعود القوة الصينية.
3. إن جهود اليابانية لتحقيق التوازن تتحدى في الواقع بعض القيود التي كبلتها لسنوات باعتبارها قوة عسكرية دفاعية.

---

[1] ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تبري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 37.

(2) Kai He,Undermining Adversaries Unipolarity Threat Perception, and Negative Balancing Strategies After the Cold War, The Journal of Security Studies, Vol. 21, No.2, Mershon Center for International Security Studies, Ohio State University, 2012,p.159.

(3) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006، ص167.

(4) Kai He, op.cit., p.160.

(5) Christopher P. Twome, Japan A Circumscribed Balancer Building on Defensive Realism to Make Predictions About East Asian Security, The Journal of Security Studies, Vol. 9, No.4, Mershon Center for International Security Studies, Ohio State University, 2000,p.168.

(6) Kai He, op.cit., pp.161-163.

(7) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان , المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية , مركز الخليج للابحاث , دبي , 2006, ص156 .

(8) Elias Götz, Neorealism and Russia's Ukraine policy 1991–Present, The Journal of Contemporary Politics,Vol. 22, No.3, Routledge Taylor Francis Group,London, 2016,p.303.

(9) Eric J. Hamilton and Brian C. Rathbun, Scarce Differences Toward a Material and Systemic Foundation for Offensive and Defensive Realism, The Journal of Security Studies, Vol. 22, No.3, Mershon Center for International Security Studies, Ohio State University, 2013,p.443.

(10) Eric J. Hamilton and Brian C. Rathbun, op.cit, p.443.

(11) Robert Person, Balance of Threat The Domestic Insecurity of Vladimir Putin, Journal of Eurasian Studies, Vol. 8, No.1, Asia-Pacific Research Center, Hanyang University, Seoul , January 2017, p.48.

(12) Eric J. Labs, Do Weak States Bandwagon, The Journal of Security Studies, Vol. 1, No.3, Mershon Center for International Security Studies, Ohio State University, Spring 1992,p.386.

(13) Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit Bringing the Revisionist State Back In, The Journal of International Security, Vol.19, No.1, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University , Summe1994, p.75.

(14) Steve Yetiv, The Travails of Balance of Power Theory The United States in the Middle East, The Journal of Security Studies, Vol. 15, No.1, Mershon Center for International Security Studies, Ohio State University, January–March 2006 ,pp.71-72.

(15) David Priess, Balance-of-Threat Theory and The Genesisof The Gulf Cooperation Council an Interpretative Case Study, The Journal of Security Studies, Vol. 5, No.4, Mershon Center for International Security Studies, Ohio State University, Summe1996, p.147.

(16) ضمت دفتي هذا الكتاب نظرية" توازن التهديد" والتي تبلورت في عام 1987. انظر :

Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, Cornell University Press, New York, 1987, p.22.

(17) Stephen M. Walt, Alliance Formation and The Balance of World Power, The Journal of International Security,Vol.9, No.4, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University , Spring1985, pp.11-12

(18) Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, op.cit., pp.24-25.

(19) Stephen M. Walt, Alliance Formation and The Balance of World Power, op.cit., pp.12-13.

(20) Shogo Suzuki, The Importance of Othering in China Snational Identity Sino-Japanese Relationsas A Stage of Identity Conflicts, The Journal of The Pacific Review, Vol. 20, No. 1, Routledge Taylor Francis Group, London, 2007, p.39.

للمزيد حول اثر صعود "الآخر " في بناء الهويات الصينية- اليابانية. انظر :

Shogo Suzuki, The Rise of The Chinese Other in Japans Construction of Identity is China a Focal Point of Japanese Nationalism, The Journal of The Pacific Review, Vol. 28, No. 1, Routledge Taylor Francis Group, London, 2015, p.97.

(21) Ryoko Nakano, The SinoJapanese Territorial Disput and Threat Perception in Power Transition, The Journal of The Pacific Review, Vol. 29, No. 2, Routledge Taylor Francis Group, London, 2016, p.97.

(22) هنري كيسنجر , النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ, ترجمة: فاضل جتكر , دار الكتاب العربي , بيروت, 2015, ص182.

(23) Aaron Friedberg, Competing With China, The Journal of International Security,Vol.60 , No.3, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University , June–July 2018, p.17.

(24) Muhsin Puthan Purayi, The Rise Of China And The Question Of Anindo-US Alliance A Perspective From India, The Journal of Asian Affairs, Vol. 52, No. 1, Royal Society for Asian Affairs, London , 2021, p.66.

(25) Shogo Suzuki and Corey Wallace, Explaining Japan's Response to Geopolitical Vulnerability, The Journal Of International Affairs, Vol. 94, No.4, The Royal Institute Of International Affairs, London, 2018, P.5.

(26) Dal Hyeoung Bae, The Hybrid Threat in The Korean Peninsula Theater and a Comprehensive Developmental Direction For The Korean Armed Forces ,The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 29, No. 1, Korea Institute for Defense Analyses, Seoul ,March 2017, p.119.

(27) كاظم هاشم نعمة ,المحور الجيوبوليتيكي العربي الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي نحو مقاربة جديدة, مجلة سياسات عربية, العدد 43, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,الدوحة, اذار 2020, ص43-44.

(28) محمد بلعيشة, الصفقات الفاوستية التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت , 2022, ص 35.

(29) Muhsin Puthan Purayi, op.cit., p.72.

للمزيد عن ديناميات التنافس بين القوى الإقليمية المتجاورة جغرافياً. انظر:

Bibek Chand, Dynamics of Rivalry between Geographically Contiguous Regional Powers The Case of Sino-Indian Competition, The Journal of Asian Politics and Policy,Vol. 11, No.1, University of the Philippines, Diliman, January2019, p.122-140.

(30) Kei Koga,Japan's Indo-Pacific Questioncountering China or Shaping a Newregional Order, The Journal of International Affairs, Vol. 96, No.1, The Royal Institute of International Affairs, London, 2020, p.49.

(31) Ye Zicheng, Inside China's Grand Strategy The Perspective From The People's Republic, University Press of Kentucky, Kentucky,2011, p.83

(32) نان تيان واخرون, التطورات العالمية في الإنفاق العسكري , التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2019, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2019, ص246-247.

(33) The Military Balance 2022, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London ,2022, pp.240-243.

(34) M.S. Prathibha, East Asia Strategic Review China's Rising Strategic Ambitions in Asia, Pentagon Press LLP, New Delhi,2018 pp.6-7.

(35) نان تيان واخرون , التطورات العالمية في الإنفاق العسكري 2019, التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2020, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2020, ص285.

(36) Joris Teer (et al), China's Military Rise and The Implications For European Security, The Hague Centre for Strategic Studies, Hague, November 2021, p.92.

(37) Zhenqiang Pan, op.cit.,p.129.

(38) Baohui Zhang, The Taiwan Strait and the Future of China's No-First-Use Nuclear Policy,The Journal of Comparative Strategy,Vol. 27, No.2, National Institute for Public Policy,Virginia ,2008, pp.165-166.

(39) Paolo Rosa, Neoclassical Realism and The Underdevelopment of China's Nuclear Doctrine, Palgrave Macmillan Press, London, 2018, pp.77-78.

(40) Jae Ho Chung ,Assessing China's Powe, Palgrave Macmillan Press, London, 2015, p.94.

(41) The Military Balance 2022, op.cit.,p.222.

(42) Diego Lopes Da Silva(et al), Trends in World Military Expenditure 2021, SIPRI Fact Sheet, Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm, April 2022, p.7.

(43)Yiping Huang, China's Changing Economic Relations With The World Introduction, China Economic Journal, Vol. 15, No.3, China Center for Economic Research at National School of Development, Peking University, 2022, p.231.

(44) غراهام أليسون, حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين في الإفلات من فخ ثيوسيديديز, ترجمة : إسماعيل بهاء الدين , دار الكتاب العربي , بيروت , 2018, ص 22.

(45) تم تضمين هذه الأفكار في دستور الحزب تحت عنوان " فكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد". انظر: علي الجرباوي, الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية تحليل مضمون مقارن, مجلة سياسات عربية, , العدد 31, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,الدوحة, اذار 2018, ص14.

(46) Jeffrey Mankoff, The War in Ukraine and Eurasia's New Imperial Moment, The Washington Quarterly, Vol. 45, No.2, The Elliott School of International Affairs, Washington DC, 2022, p.138.

(47) إليوت كوهين , العصا الغليظة حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية , ترجمة : فواز زعرور , دار الكتاب العربي , بيروت , 2018, ص 154.

(48) Tarun Chhabra(et al),Global China Assessing China's Growing Role in The World, Brookings Institution Press, Washington, D.C,2021, p.115.

(49)*سياسة اتبعها رئيس الوزراء الياباني "يوشيدا شيغيرو"، للسنوات السبع ما بعد الحرب العالمية الثانية. انظر :

Eivind Lande, Between Offensive and Defensive Realism The Japanese Abe Government's Security Policy Toward China, The Journal of Asian Security,Vol. 14, No.2, Routledge Taylor Francis Group,London , 2018, pp.172-173.

(50) Nobuhiko Tamaki, Japan's Quest for a Rules-Based International Order The Japan-US Alliance and The Decline of US Liberal Hegemony, The Journal of Contemporary Politics,Vol. 26, No.4, Routledge Taylor Francis Group,London, 2020, p.392.

(51) Karl Gustafsson, Identity and Recognition Remembering an Forgetting The Post-War in Sino-Japanese Relations, The Journal of The Pacific Review, Vol. 28, No. 1, Routledge Taylor Francis Group, London, 2015, p.118.

(52) Mike M. Mochizuki, Japan's Shifting Strategy Toward The Rise of China, The Journal of Strategic Studies,Vol. 30, No4-5,Routledge Taylor Francis Group,London, August–October 2007,p.742.

(53) قُسمت الأمانة إلى ستة أقسام، خُصص إحداها لدراسة التهديدات القادمة من الصين وكوريا الشمالية.انظر:

Eitan Oren and Matthew Brummer, Threat Perception Government Centralization and Political Instrumentality in Abe Shinzo's Japan, Australian Journal of International Affairs, Vol. 74, No.6, Australian Institute of International Affairs, Deakin,2020 ,p.727.

(54) اختارت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية سياسة أمنية مقيدة حيث أصبحت هذه القيود القانونية تعرف بـ"تدابير الدفاع عن النفس", وقد أضيفت إليها المزيد من القيود في الستينيات والسبعينيات, وفي عام 1967، قدم رئيس الوزراء آنذاك "إيساكو ساتو" مجموعتين من ثلاثة مبادئ، واحدة تغطي الأسلحة النووية حيث تعهد بأن تمتنع اليابان عن امتلاك وإنتاج وإدخال الأسلحة النووية إلى الأراضي اليابانية, والأخرى تتعلق بصادرات الأسلحة والتي تحولت فعلياً في عام 1976 إلى حظر شامل على صادرات الأسلحة, وفي ذات العام أصدر رئيس الوزراء "تاكيو ميكي" قراراً يحد من الإنفاق الدفاعي إلى نسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي .انظر :

Karl Gustafsson (et al), Japan's Pacifism Is Dead ,The Journal of Survival, Vol.60, No.6, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London, December 2018–January 2019 , pp.137-142.

(55) Ll. López i Vidal and Àngels Pelegrín, Hedging Against China Japanese Strategy Towards A Rising Power, The Journal of Asian Security,Vol. 14, No.2, Routledge Taylor Francis Group,London , 2018, p.201.

(56) Kei Koga, The Rise of China and Japan's Balancing Strategy Critical Junctures and Policy Shifts in The 2010s, Journal of Contemporary China, Vol. 25, No.101, Routledge Taylor Francis Group,London , 2016, p.10.

(57) The Military Balance 2023, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London ,2023, p.213.

(58) The Military Balance 2023, op.cit., p.213.

(59) The Military Balance 2022, op.cit., pp.221-277.

(60) Bjørn Elias Mikalsen, Japan's Shifting Military Priorities Counterbalancing China's Rise, The Journal of Asian Security,Vol. 10, No.1, Routledge Taylor Francis Group,London , 2014, pp.3-4.

(61) Eunil Cho, Regional Security Order and South Korea–Japan Relations ,The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 34, No. 4, Korea Institute for Defense Analyses, Seoul , December 2022,p.544.

(62) Luis Simon(et al), Nodal Defence The Changing Structure of U.S. Alliance Systems in Europe and East Asia,The Journal of Strategic Studies,Vol. 44, No.3, Routledge Taylor Francis Group,London, 2021,p.379.

(63) Christopher W. Hughes (et al), Japan's Grand Strategy The Abe Era and Its Aftermath, The Journal of Survival, Vol.63, No.1, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London, February–March 2021 , p.150.

(64) Mike M. Mochizuki,op.cit.,p.742.

قراءة في المنظومة القيمية للصين و أثرها في سياستها الخارجية

A Reading of China's value system and its impact on its foreign policy

الاستاذ الدكتور ابراهيم حردان مطر

الجامعة العر اقية – كلية القانون والعلوم السياسي

المستخلص:

مع تصاعد اهمية مكانة ودور الصين عالما بناءً على معطياتها الجيواستراتيجية ونموها الاقتصادي, ازداد الاهتمام الاكاديمي والاستراتيجي في دراسة تنامي هذا الدور ومستقبل مكانتها في النظام الدولي بل ومستقبل مسارها في التنمية والنهوض. ومن حقائق الامور في هذا الموضوع ان اي نهضة لأمة يرتكز على معطيات مادية ومعنوية فضلاً عن منظومة سياسية لديها ادراك بأهمية النهوض ويتبلور من هذا الادراك رؤية حول كيفية وماهية السبل والطرق والوسائل الواجب اتباعها وتوظيفها من اجل تحقيق الهدف, وكما ان للمستلزمات المادية دورها بهذا الصدد فان للمعطيات المعنوية النابعة من مكونها الفكري والثقافي والقيمي وموروثها الحضاري دور اساس في نهضة الأمة كونها تشكل الرافد الوجداني الذي يكمن في نفوس ابنائها والذي اذا ما استثمر بشكل فاعل فانه سيعزز القناعة لديهم بأهمية المكانة والدور لأمتهم بين الأمم.

في هذه الدراسة سيتم تناول مصادر القيم والموروث الحضاري الصيني ودورها في صنع سياستها الخارجية ومنظومتها السياسية ايضا وفي نهضة الصين السلمية عموما, وكيف واءمت الصين بين موروثها الثقافي ومنظومتها الايديولوجية الماركسية, وتكمن اهمية الدراسة في انها تتناول دور القيم في السياسة الخارجية وكيف توظف الصين موروثها الحضاري في دعم نهجها السلمي وسط بيئة دولية تشهد صراعا في اكثر من مكان وضمن اكثر من دافع موظفين بذلك المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف جوانب الموضوع وفقا لمقاربة نظرية توظف طروحات المدرسة البنائية التي تؤكد على اهمية المكون القيمي الحضاري والمعطى المعنوي للشعوب في سلوكها.

الكلمات المفتاحية :

الثقافة , الكونفوشيوسية , الطاوية , البوذية, الماركسية, الصعود السلمي, المدرسة البنائية

Abstract:

With the escalation of the importance of the status and role of China in the world based on its geostrategic data and economic growth, academic and strategic interest has increased in studying the growth of this role and the future of its position in the international system, and even the future of its path in development and advancement. And moral, as well as a political system that has a realization of the importance of advancement, and from this realization a vision crystallizes about how and what the ways, methods and means should be followed and employed in order to achieve the goal, and just as the material requirements have a role in this regard, the moral data emanating from its intellectual, cultural and value components and its civilizational heritage have a fundamental role in the renaissance The nation, as it constitutes the emotional tributary that lies in the souls of its people, and which, if invested effectively, will strengthen their contentment with the importance of the status and role of their nation among nations.

In this study, the sources of Chinese values and cultural heritage and its role in making its foreign policy and in its political system as well, and in the peaceful rise of China, and how China harmonizes between its cultural heritage and its Marxist ideological system, and the importance of the study lies in that it deals with the role of values in foreign policy and how China employs its cultural heritage In support of its peaceful approach amid an international environment that witnesses conflict in more than one place and within more than one motive, employing the analytical approach to study the various aspects of the subject according to a theoretical approach that employs the propositions of the constructivist school that emphasize the importance of the cultural value component and the moral gift of peoples in their behavior.

key words:Culture, Confucianism, Taoism, Buddhism, Marxism, peaceful ascent, constructivism

مقدمة:

ثمة حاجة عميقة الى دراسة وتفسير السلوك السياسي الخارجي الصيني من منظور قيمي نظرا لما للقيم من دور بناء وفاعل في تفسير سلوكيات الامم والشعوب وكيف تصوغ نهجها السياسي على الصعيد الخارجي ليس هذا فحسب بل كيف تستلهم معطياتها الحضارية ونسقها الثقافي في بناء سياسة فاعلة والصين بوصفها قوة كبرى وذات اقتصاد يشهد سرعة نمو اهلها لان تحتل المرتبة الاولى عالميا بهذا المجال اذ ان معطيات القوة الشاملة التي حازتها الصين وبشكل اخذ يعطي مؤشراً على ان هذا الصعود سيشكل بادرة لتحول في طبيعة النظام الدولي عليه فان هذه الدراسة هي محاولة اكاديمية لمعرفة رؤية صانع القرار في الصين لمكانة دولته وفقا لمعطياته الثقافية وكيف يبني سياسته الخارجية وفقا لذلك.

لقد تظافرت ثلاث روافد فكرية فلسفية ودينية لتشكل الموروث القيمي الثقافي للشعب الصيني, وهي (الكونفوشيوسية , الطاوية, البوذية) تبلورت هذه الروافد بصيغة تعاليم ضابطة وحاكمة للسلوك شكلت مرتكزات حول علاقة الحاكم بالمحكوم والتي في جوهرها تؤكد على الطاعة للحاكم وعدم التمرد على سلطانه, بالمقابل فرضت على الحاكم النهج والسلوك القويم واستخدام السلطة في صالح المحكوم كما انها مجدت الروابط الاسرية والاحترام لمن هو اكبر سننا وعززت من التماسك الاسري والاجتماعي ونبذت العنف والحرب الا في حدود الدفاع عن النفس كما انها اعطت الاولوية لمصلحة الجماعة قبل الفرد واولوية النظام قبل الحرية واولوية الواجب على الحق.

لقد استطاعت هذه الروافد الفكرية الفلسفية الثلاث ان تستوعب النسق الفكري الايديولوجي الحديث- قياساً بعمقها التاريخي- والمتمثل بالفكر الماركسي اللينيني الوافد من بيئة اخرى والتي وجدة فيه ثلة من الشباب الصيني وسيلتهم من اجل صياغة منظومة فكرية لنظام سياسي قادر على احداث التغيير في واقع المجتمع الصيني الذي كان يعاني من تدني في مختلف جوانب الحياة .

لقد استطاعت القيادة الصينية التي حكمت الصين بعد ثورتها الناجحة واستلام الحكم في العام 1949 من صياغة رؤيتها وفقا لمرتكزاتها الفكرية وقيمها الاجتماعية – في بناء نظام سياسي متماسك- صاغة بدوره نهجا تنمويا لمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والتي شرع بها بعد العام 1978 ضمن تبني سياسة الاصلاح(في مجال الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع) فضلا عن ذلك فقد كانت لهذه المنظومة القيمية دورها الفاعل في تبني نهجا سياسيا خارجيا سلميا ومنفتحا على الصعيدين الاقليمي والدولي هادفا الى دعم النمو الاقتصادي لها وتعزيز جهودها في بناء مكانتها الدولية.

اهمية الدراسة:

من خلال التعريف بموضوع الدراسة، يتضح أنّه على قدر كبير من الأهمية العلمية والأكاديمية، الأمر الذي يجعله جديرًا بالدراسة، فهو يندرج ضمن موضوعات الدراسات السياسية المعاصرة وترتبط أهمية الموضوع بالمكانة

التي أصبحت تحظى بها الدراسات الآسيوية في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتخصصة بالشأن السياسي، كما أنّ اتجاه الأحداث الدولية وتفاعلاتها أصبح على صلة بالقضايا الآسيوية, إنّ هذه الدراسة تؤسس لوعي أكاديمي وتمازج بين الأطروحات النظرية والمجالات التطبيقية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى بيان المصادر الفكرية للمنظومة القيمية الصينية واثرها في سلوكها السياسي الخارجي وفقا لمقاربة نظرية لطروحات المدرسة البنائية التي تؤكد على دور القيم والمورث الحضاري في سلوكيات المجتمعات البشرية وكيف تبني الامم نهجها وتصوغ سياستها فهي تهدف الى رفد الحوار الاكاديمي البحثي حول العلاقة الترابطية بين المعطيات القيمية والمنظومة السياسية والسلوك السياسي.

اشكالية الدراسة:

تطرح الدراسة تساؤل اساس هو: كيف اثرت المصادر الفكرية والفلسفية للقيم الصينية في السلوك السياسي ومن هذا التساؤل نطرح الاسئلة الاتية:

1. ما ابرز الطروحات الفكرية لمصادر الثقافة الصينية ؟
2. ما اثر المعطيات الفكرية في النهج الاقتصادي الصيني؟
3. كيف صاغت الصين سياستها الخارجية وفقا لمنظومتها الثقافية ؟

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من ايجاد علاقة بين متغيرين الاول مستقل ويتمثل في المنظومة القيمية للصين والمتغير التابع والمتمثل في نهجها السياسي والاقتصادي ومنظومتها السياسية , وعليه ان الفرضية هي: ان للمعيطات القيمية والحضارية للصين دورها الايجابي الفاعل في بناء نظام سياسي متماسك وصياغة نهجاً اقتصاديا ناجحا وسلوكاً سياسياً خارجياً سلميا هادف الى تعزيز دور الصين في المنظومة الدولية .

منهجية الدراسة :

ستعتمد الدراسة على مقاربة منهجية لدراسة الموضوع من خلال توظيف الأطروحات النظرية للمدرسة البنائية موظفين بذلك المنهج الوصفي التحليلي كون إنّ موضوع الدراسة يشتمل على جوانب ثقافية فكرية ومتغيرات سياسية واقتصادية ، تستوجب الوصف والتحليل والتفسير من أجل التوصل إلى الاستنتاجات العلمية لها.

هيكلية الدراسة:

توزعت خطة الدراسة الى مقدمة واربعة محاور وخاتمة مع الاستنتاجات, يتناول المحور الاول موضوع المقاربة النظرية للدراسة وفقا لطروحات المدرسة البنائية ثم المحور الثاني يتناول المصادر الفكرية للثقافة الصينية والمحور

الثالث يتضمن سمات الثقافة الصينية وجاء المحور الرابع ليتناول اثر القيم الثقافية في الاداء السياسي والاقتصادي للصين وفي بنيتها السياسية.

المحور الاول: النظرية البنائية كمقاربة لتفسير دور القيم في صنع السياسة الخارجية الصينية

تشكل النظرية عنصراً اساسياً في دراسة وتحليل العلاقات الدولية اذ تسعى الى تقديم تعميمات حول ظاهرة معينة ولها دور في تقديم نقد للعلاقات الدولية ومظاهرها وما هي اسباب حدوثها وتكرارها وتستمد النظرية أهميتها من قيمتها العلمية اذ انها جدلية للتفكير يبحث المفكرون من خلالها عن الاسباب والدوافع وراء الظاهرة الدولية المتغيرة بشكل مستمر ومن خلال هذه النظريات يمكن أن نبين مدى ملائمة افتراضاتها في تحليل الاحداث وتفسير طبيعة العلاقات الدولية .

تعد النظرية البنائية من أبرز النظريات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ، والتي جاءت لتفسير الاوضاع الدولية بعد التغيرات التي حدثت في تسعينيات القرن الـ 20، وبناءً عليه سندرس في هذا المطلب النظرية البنائية ، وكما يأتي :

اولاً : الطروحات الفكرية للنظرية البنائية

ظهرت النظرية البنائية بعد انتهاء الحرب الباردة لتفسير الأوضاع الدولية او التنبؤ في التحولات التي حدثت في النظام الدولي ،اذ اصبحت القضية المحورية بعد الحرب الباردة هي تنامي البعد القيمي وبروز البعد الثقافي في العلاقات الدولية ويركز المنظور البنائي على كيفية نشوء الأفكار والهويات والطريقة التي تتفاعل بها مع بعضها لتشكل الصورة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وكيفية الاستجابة لها تبعاً لذلك ، ان مصطلح البنائية ظهر في العام 1999 ويعد "نيكولاس انوف" اول من عبر عنه في كتابه (عالم من صنعنا) واعتمد في توجهاته على أفكار "جيدين "حول عملية البناء الاجتماعي ، اذ يجد نيكولاس اونوف ان البنائية تقوم على ان الانسان كائن اجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين الافراد هي التي كونت المجتمع والدول والعالم من خلال تفاعلاتهم البينية [1].

تؤكد النظرية البنائية على البعد الاجتماعي وتصر على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بالتفاعلات ضمن القيود المادية او المؤسسية التي يدعوا اليها الواقعيين والليبراليين وتقدم نموذجاً مختلفاً عن التفاعل الدولي والذي يدرس التأثير المعياري لهيكل المؤسسات وعلاقتها بهوية الدولة ومصالحها ، وركزت على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية وبينت أنه كلما تقاربت الهويات والأفكار والايديولوجيات كانت التفاعلات الدولية تعاونية وعلى العكس كلما اختلفت أصبحت العلاقات الدولية تصارعية ، كما أنه من خلال معرفة الهيكلية البنائية للدول يمكن التنبؤ بتصرفات الدولة ضمن التفاعلات الدولية ويجادل البنائيون بأن النظم المشتركة للأفكار والمعتقدات والقيم تؤثر تأثيراً قوياً على العمل الاجتماعي والسياسي[2].

وغالبا ما ترتبط النظرية البنائية بـ "ألكسندر ويندت" بعد مقاله الذي نشر في العام 1992 بعنوان (الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى) اذ قدمت تصور لنهاية الحرب الباردة ووجهت نقد للواقعية التي تفترض أن غياب السلطة العليا الضابطة لسلوك الدول تجعلها في حالة تنافس دائم من اجل بقائها والحصول على المصالح ومن ثم فأن الدول مقيدة بحالة من الفوضى ، وعلية فأن هوية الدولة ومصالحها تكون محددة ضمن بيئة من الفوضى [3].

ثانياً: المرتكزات الفكرية للنظرية البنائية .

توجد مجموعة مرتكزات فكرية لطروحات النظرية البنائية وهي[4]:

1. انها تختلف مع النظريات الأخرى اذ ترى بأنه هناك اختلاف بين الدول في البناء الاجتماعي ، بينما النظريات الدولية التقليدية ترى بأن هناك تماثل بين الدول وذلك من اجل وضع نظرية تقوم على التعميم لكن التغيرات التي حدثت مع نهاية الحرب الباردة وما بعدها قد اثارت التساؤلات عن الانتقال من الصراع الى التعاون او من الحرب الى السلام .
2. اكدت البنائية على الابعاد الاجتماعية واهمية المعايير واللغة والقواعد وزيادة أهمية موضوع التدخل الإنساني وانتشار القيم الديمقراطية قد اثارت تساؤلات وانتقادات للنظرية الواقعية التي اعتمدت على العوامل المادية وعجزهم عن تفسير القضايا الأساسية بعد الحرب الباردة ، لذلك سعت البنائية الى إعطاء تفسير يجمع بين العوامل المادية والعوامل الفكرية لتحليل الكيفية التي يجري بها التفاعل الدولي.
3. ان الدول تصنع واقعها من خلال استحضار وقائع مهمة في تاريخها وثقافتها وسياستها يتفاعل معها المجتمع الداخلي للدولة فيتكون بناء اجتماعي يعبر عن الرؤية الشاملة لها ولشعبها ، لذلك يعد البنائيون ان العلاقات الدولية لا تعتمد على ردود فعل عقلانية كما هو الحال عند الواقعيين والليبراليين .

ثالثاً: طروحات النظرية البنائية على صعيد العلاقات الدولية.

قدمت النظرية البنائية طروحات لتفسير العلاقات الدولية وتتمثل في : [5]

1. يرى البنائيون أن السياسة الدولية غير محكومة بالقوة والمصلحة فقط وانما هناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة وعدم التدخل أصبحت تمثل محدد لسلوك الدول وتفاعلاتها ضمن النظام الدولي.
2. ان مفهوم المصلحة الوطنية بالنسبة إلى البنائية غير محدد بشكل موضوعي وانما يتغير بشكل مستمر مع تغير الزمن والعلاقات الاجتماعية للفاعلين ويهتم البنائيون بشكل كبير بالعلاقة بين المصلحة والهوية ودور الأفكار في تحديد المصلحة ويفترض البنائيون أن الهوية تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية.
3. مفهوم (الأمن والسلام) ويعتمد على ثلاث محاور تتمثل بما يسمى بـ "ثقافة الأمن" التي تنتهجها بعض الدول لتحدد الرؤية والسياسات الأمنية التي تقوم بوضعها فيما يتعلق بأمنها القومي ، لذلك ينشأ اثر تراكمي لهذه الدول وتتشكل ثقافات ومفاهيم وقيم تعتمد على الامن وتصبح جزء من البناء الاجتماعي الذي يتفاعل معه الافراد وتصبح من الأهداف التي تسعى الحكومة المركزية لتحقيقها ، لذلك فالسياسات العامة للدولة ترسم لتحقيق

هذا الهدف فضلاً عن ذلك فقد طور مجموعة من أساتذة العلاقات الدولية مفهوم "التجمعات الأمنية" بالاعتماد على مجموعة من الدراسات التي استمدت من افكار "كارل دويتش" والتي وضحت بأنه عندما تشعر مجموعة من الدول بأنها مجموعة واحدة ولديها الإحساس بالانتماء إلى هذا التجمع فذلك سيدفعها الى تأسيس مؤسسات وهيئات للحفاظ على السلام والأمن داخل هذا التجمع .

اما مفهوم (الامن القومي) فالبنائيون يعتقدون بأنه لا يعتمد على القوة التي تمتلكها الدول ومكانتها في النظام الدولي بل يعتمد كما يرى "الكسندر ويندت" على عملية البناء الناتجة عن تفاعل الدول مع البناء الاجتماعي في النظام الدولي وعلية نجد أن النظرية البنائية ترفض افتراض الواقعية في كون العلاقات الدولية تعتمد على القوة لأنه أغفل العوامل الاجتماعية والثقافية وعلى رأسها اثر مسألة الهوية في سلوك الفاعلين[6].

المحور الثاني: مصادر المنظومة الفكرية والثقافية الصينية

تأثرت الحضارة الصينية بأفكار عدة تمثلت بالكونفوشيوسية والطاوية والبوذية شكلت جميعها المنظومة الوجدانية للشعب الصيني وفي هذا المطلب سنتناول ابرز الطروحات الفكرية لهذه المصادر وعلى النحو الاتي:

اولاً: الفلسفة الكونفوشيوسية

للفكر الكونفوشيوسي تأثير كبير على المجتمع الصيني، فالصينيون يعدون كونفوشيوس (*) "معلم الأجيال"، فهو مثال للحكمة الوطنية ، لا أحد يستحق التقدير كما يستحقه[7]، أذ يؤكد كونفوشيوس في كتابه "الحوارات" على المبادئ الأخلاقية الثلاثة والتي تتمثل بالتربية وتعليم أفكار وتقاليد الأجداد، والطقوس التي تمثل الجانب التعبدي، والعلاقات التراتبية بما فيها من الاحترام المجتمعي وعدم التعدي على حقوق الاخرين[8].

كما يتضمن الفكر الكونفوشيوسي المبادئ والقيم الاتية (حكم القانون ، المنافسة القائمة على الاعتدال وعدم العنف ، الاستقرار السياسي ، والسعي للحصول على ثقة المحكومين، احترام الرأي العام، عدم تبني مبدأ توريث الحكم، العمل من أجل تحقيق الصالح العام، وتحقيق المساواة بين جميع افراد المجتمع في حق التعليم) [9].

كما ان من أهم مبادئ الفلسفة الكونفوشيوسية مبدأ الضمير الجمعي وهو المتغير الذي يميز هذه الفلسفة عن النموذج الغربي القائم على الفردانية ، فهو يقترب من النموذج الإسلامي في أولوية المجتمع على الفرد كما تؤكد هذه الفلسفة على مبدأ الطاعة وإتباع النظام في كل الجوانب لاسيما أصول المراسيم والأخلاق بوصفها أحدى المعايير المهمة في حكم الشعب وإدارة شؤون البلاد وتحقيق النظام يكون عن طريق احترام الناس للقيم الأخلاقية وليس الخوف من عقوبات الحكام لذا فهو خضوع وفق القناعة والمصداقية بالسلطة الحاكمة وما تحققه من إنجازات لشعبها[10].

وعلى هذا الأساس فالكونفوشيوسية تعتمد على مبادئ عدة تمثلت بما يطلق علية بكلمة (لي) وتدل على الاخلاق والفضيلة والتواضع في تربية الأفراد كما تعتمد على " جين والتي يعرفها كونفشيوس بأنها تمثل سلوك الفرد في المجتمع

لتحقيق الصالح العام فهي تحمل معاني عديدة ومختلفة كالفضيلة، الإنسانية. الإحسان، الطابع الأخلاقي، الخير، الحنان وطيبة القلب ويؤكد كونفشيوس على دور الانسان الفاضل الذي يتمتع بالقيم الأخلاقية الفاضلة بأنشاء اسرة منظمة وبناء مجتمع يقوم على الطاعة، طاعة الأبناء للآباء، طاعة الزوجة للزوج، طاعة المواطنين للحكام، وذلك كون أن المجتمع ليس إلا امتداد للأسرة، كما يؤكد كونفشيوس على التوازن بين الأسرة والدولة وان انتظام الأسرة يؤدي إلى انتظام الدولة [11].

آمن كونفوشيوس بالترتيب الطبقي للمجتمع، الا ان هذا الترتيب لا يكون على أساس الدم والأصل النبيل، وانما وفق علم وثقافة الفرد ومدى تقديره للأخلاق الفاضلة فهو في هذا المبدأ يؤسس لمنطق تنافسي في السعي لكسب الرفعة الطبقية عبر تحصيل العلم والالتزام بالأخلاق ودعا كونفوشيوس الى ان تكون هذه الثقافة أيديولوجية عالمية شاملة وانشاء مجتمع إنساني عالمي مثالي اطلق علية "التماثل الأعظم"، وجعل المساواة والمحبة المتبادلة أساس لهذا المجتمع كما ان على افراد المجتمع اختيار حكامهم من ذوي الكفاءات والمواهب والفضائل وهكذا ينتشر السلم الشامل وهذا يفسر مساعي الصين اليوم في جعل الثقافة الكونفوشيوسية عالمية[12]. تؤكد الفلسفة الكونفوشيوسية في خلاصة فكرها لتنظيم المجتمع على ثلاث مبادئ هي : [13]

1. مبدأ الجماعة ورفض الفردانية.
2. التأكيد على الروح الأخلاقية وعلى الفرد الصالح، أن يكون ذو خلق في المجتمع وإلا فهو مرفوض .
3. روح الرابطة الدموية : فالمجتمع في انسجامه يماثل العلاقات الموجودة في الاسرة .

لقد لاحظ كونفوشيوس في فترة حياته المعاناة الفكرية والاجتماعية للشعب الصيني ولهذا كان يحاول تجديد الأسس الروحية وبناء ضمانة دائمة للنهضة السياسية والاجتماعية للبشرية وذلك من خلال صورة الصين القديمة المبنية على "الخير والسلام على الأرض" [14].

إن الآسيويين يفضلون القيادة المستقرة واستمرار الحكومة على التعددية السياسية ، يفضلون الإجماع على الاختلاف أو المواجهة، كما يفضلون الحكومة القوية التي توفر الرخاء الاقتصادي وإن كانت قاسية ومن ثمة يتحمل الآسيويين إن لم يرجوا دولة واسعة الاختصاصات وبالتدخل البيروقراطي في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية[15].

يبدو أن التقاليد الكونفوشيوسية من احترام السلطة والأقدمية في تعارض مع النماذج الغربية الكلاسيكية للسياسة الديمقراطية وأكثر تلاقياً مع الأبنية السياسية السلطوية وان استقرار نظم الحكم السلطوية في آسيا تأتي من أنماط سلطوية في وحدات غير حكومية مثل الأسرة والمدارس ودور العبادة[16].

ثانياً: الطاوية:

إضافة للفكر الكونفوشيوسي فأن الصين تستمد ثقافتها من المدرسة الطاوية وهي عقيدة أو مجموعة من المبادئ المنبثقة من الديانة الصينية القديمة وتأتي بالمركز الثاني من حيث تأثيرها على المجتمع الصيني بعد الفلسفة

الكونفوشيوسية وتمثل إحدى أكبر الديانات الصينية القديمة التي ما تزال حية إلى اليوم وهي تعني الطريق او المنهج او السبيل او النظام وضع اسس هذه الفلسفة المفكر الصيني(لاوتزو 570 ق ب – 490 ق م) [17]

تتعامل الطاوية مع الأمور الحياتية الانسانية واقعياً كفلسفة وكديانة تهدف الى ربط الواقع الانساني مع قوى روحانية الهية, فهي كفلسفة قريبة من الكونفوشيوسية من ناحية احترام قوانين الطبيعة لكن بينما تهتم الكونفوشيوسية كونها فلسفة بالحياة اليومية فان الطاوية بوصفها معتقد ديني لديها اهتمام بعلاقة البشر مع الروحانيات وتقدير العلاقة مع الاجداد ومن مبادئ الطاوية العمل الجاهد من دون صراع بل الاستفادة من طرق واساليب غير تواجهية توصل الى الهدف .[18]

وتؤمن الطاوية بمبدأ البساطة فهي إحدى مظاهر هذا المذهب وذلك لأنها تنبثق عن الطبيعة والطبيعة هي الغاية العليا لها وبالابتعاد عن كل الشهوات ولن يصل الإنسان إلى مستوى الطاو إلا بالبساطة وهذا لن يكون إلا إذا كان منسجم مع الطبيعة هنا يصل إلى مرحلة الحكمة[19]. وتلتقي الطاوية مع الفلسفة الكونفوشيوسية في موضوع طبيعة الحاكم الخير الفيلسوف والعودة الى الزمن الاول الخير رفض الحرب لأنها مثل العملية الجراحية هدفها محدد ونتائجها واضحة وليس سبيل لتحقيق المجد الشخصي وعلى الحاكم اذا ما اضطر ان يخوضها بسرعة وينهيها بسرعة قبل ان تستفحل اثارها فهي مبررة في حالة الدفاع عن النفس[20].

ثالثاً: البوذية

اما البوذية فهي تمثل المصدر الثالث للثقافة الصينية وهي تعاليم بوذية مرتبطة ببلد المنشأ المتمثل بالهند وهي ديانة رهبانية مؤسسها هو(سيدارانا جوماثما 563 ق م – 483 ق م) وتعني كلمة بوذا (الرجل المتيقظ بلغة بالي الهندية) وانتقلت الى الصين في القرن الاول الميلادي وتؤمن بمبادئ منها مبدأ المعاناة اذ ترى أن الإنسان في هذه الحياة يعيش معاناة متواصلة منذ الولادة إلى الممات وسبب هذه المعاناة هو السعي وراء الشهوات والتي من خلالها ينتج الشرور كالحقد والظلم[21] وإيقاف هذه المعاناة يكون بكبح الشهوات ومن ثم القضاء على السبب المنتج لكل للشرور وهذا لا يكون إلا بالفهم والجهد و التفكير السوي الجهد والانتباه السوي والتركيز السوي وتوزع هذه الفضائل على أقسام: الحكمة، التأمل في الفكر البوذي أذ يعيش الكهنة البوذيين في الأديرة أو المعابد ومن ابرز تعاليمها على الصعيد السياسي هي: الطاعة للحاكم والتحلي بالصبر [22].

رابعاً: الفكر الماركسي

تشكل الافكار الماركسية المنظومة الايديولوجية للنظام السياسي الصيني, وصل الشيوعيين الى السلطة في الصين على اثر قيادتهم لثورة شعبية واعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في العام 1949. وكان من اهم مبادئ الشيوعية الماركسية الصينية ان يدمج الفرد عزيمته في الحزب ومن ثم عليه ان يعمل دون توقف طبقاً لنظام فولاذي وان يكون على استعداد للموت وهو يعمل تماشياً لمبادئ الحزب وهي ميتة مشرفة وهذه المبادئ هي اقرب ما تكون الى تعاليم

كونفوشيوس التي كان يعلمها لطلابه والتي كانت تحثهم على مناهضة ظلم الشعب متحملين كل شيء وان يقدموا اذا لزم الأمر حياتهم من اجل قضيتهم وقد اثرت هذه المبادئ في عدد كبير من مثقفي الصين مما جعل قيادة الصين في أيدي الشيوعيين, ان الايديولوجية الماوية هي ايديولوجية ماركسية كونفوشيوسية وهي طاوية مطبوعة بطابع ماركسية لينينية فهي بعبارة اخرى ماركسية بصبغة صينية.[23] ان الماركسية اللينينية بالنسبة لقادة الصين هي ايديولوجية ثورية توفر الاداة التي يمكن استخدامها لتفسير الظلم الواقع على المجتمع الصيني ولإعطاء الشعب الصيني الامل في امكانية التغيير.[24] عليه ان الفكر الماركسي يلتقي مع الفلسفة الكونفوشيوسية في ابرز القضايا والتي منها المركزية في الحكم وتداول السلطة ضمن نفس المنظومة السياسية واولوية المجتمع على الفرد والطاعة.

المحور الثالث: سمات الثقافة الصينية

لقد انعكست مضامين المصادر الفكرية الصينية على الثقافة الصينية بشكل اضفى عليها سمات يمكن ايجازها بآلاتي[25]:

اولاً: التميز الثقافي

الايمان بان الصين تتمتع بتمايز ثقافي وسياسي لكونها المملكة الوسطى او حضارة كل ما تحت السماء فتاريخيا نظر الصينيون الى دولتهم على انها العالم المتحضر وعليه يصنفون معظم الذين يعيشون خارجها بأنهم برابرة ومن ثم لا تقبل النظرة الصينية الى العالم فكرة وقوف اي دولة اخرى على قدم المساواة مع الصين ثقافياً كما يعتقد الصينيون ان لديهم مهارة خاصة بفن بناء الدولة وادارتها, لقد تفاعل هذا الشعور بالتميز الثقافي مع موقع الصين الجغرافي واعطاها قناعة بانها هي المملكة الوسطى وهي على رأس القمة لتشكيل هرمي لنظام دولي.

ثانياً : تأكيد الوحدة والسيادة

يقوم الحكم على مبدأ التفويض السماوي وهو ان يقبل الشعب الحكم بالمقابل يحكم من في السلطة بطريقة تؤمن العدل والأمان للمجتمع ويستمر الحكم لوقت غير محدد لطالما كان يعمل بحق تجاه الشعب وسقوط الحكم يعني انه خسر التفويض السماوي.

ثالثاً: ضرورة تجنب الحرب والقتال المباشر.

هناك مبدأ اساس وهو ان اخذ المخاطر ليس مستحبا ولديه دلالة سلبية في الثقافة الصينية ومن يتخذ المخاطر يكون مقصراً في الحسابات الدقيقة وغير آبه بمن يتبعه فالحرب مكلفة مدمرة ويجب تجنبها لاسيما انها قد تؤدي الى انشقاق داخلي واذا لم يكن من الحرب بدٌ فالنصر يجب ان يتحقق بأقل تكلفة ممكنة.

رابعاً: سلمية النهج الصيني

هناك ايمان متجذر في الثقافة الصينية هو ان الصين لم تكن يوماً دولة عدوانية او توسعية ولم تهدد دولا اخرى وكثيراً ما كان المسؤولون الصينيين يؤكدوا على مقولة ماو تسي تونغ (اننا لا نرغب في اي انش من تراب أجنبي) ودائماً ما يجري ارجاع هذه المقولة الى أمثلة عمرها مئات بل آلاف السنين من تاريخ الصين.

المحور الرابع: اثر المعطيات الثقافية في الاداء السياسي الصيني

اولاً: على صعيد اداء النظام السياسي الصيني.

إن قوة وشرعية النظام السياسي الصيني تأتي من المكانة التي تحتلها الدولة في الثقافة والتاريخ الصيني ومن رؤية الشعب الصيني لها بوصفها المجسد لوحدة وسيادة وحضارة الصين فالدولة في الصين لم تكن يوماً مضطرة إلى تقاسم السلطة مع قوة أخرى مثل الكنيسة أو التجار فضلاً عن ذلك ان في الثقافة الكونفوشيوسية لا يملك الشعب حق مسائلة الدولة ولكن بالمقابل على السلطة الحاكمة ان تطبق معايير أخلاقية وقيمية في حكمها للشعب[26].

وقد اكدت الحكومة على أهمية التعليم الأخلاقي وتثبيت الصلة بالقيم الكونفوشيوسية وربطها بمناصب المسؤولية على ان يكون هذا التعليم من الصغر لتطوير ملكة النجاح والمسؤولية ببعدها الأخلاقي والروحي لكن يفترض ان يكون هذا التعليم يواكب التغيرات في العصر وعدم التمسك الصارم بالأفكار التقليدية وبطريقة جامدة [27]. وقد انعكست هذه القيم على النظام السياسي في الصين وتتمثل في الطابع الدوري لنظام الحكم, فعلى الرغم ما تميز به النظام السياسي للصين من استمرارية واستقرار لكنه لم يكن جامداً وانما كان دائم التغير فيما عرف بدورات الحكم فهو يشبه تعاقب أجيال في القيادة كل جيل يحكم بما يتناسب مع الظروف المستجدة والمتطلبات لكل مرحلة إن ذلك مرتبط بالخصائص الثقافية للمجتمع الصيني مند العهد الإمبراطوري[28] .

ان التطور والتحول في النظام السياسي الصيني يسير وفق نهج يتبنى الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي في مستويات تحت قومية وذلك لتحقيق نتائج اقتصادية يلمسها الفرد الصيني لكن دون المساس بالصلاحيات المركزية للحزب الشيوعي وهيمنته على الدولة الصينية يترافق ذلك مع الإحياء الثقافي الكونفوشيوسي المساعد والمشرعن لهذه العملية الخاصة بالصين وبحضارتها المنفردة [29].

إن عملية صنع السياسة الصينية تشترك فيها العديد من المؤسسات ويتميز النظام السياسي بـ: [30]

1. احتكار الحزب الشيوعي الصيني لجميع القنوات المشروعة لتوضيح وتجميع المصالح - لا يتم التسامح مع الآراء المخالفة .
2. تمركز السلطة السياسية في عدد قليل من القادة في قمة الهرم السياسي.
3. غالباً ما يتدخل الجيش في صنع السياسة المدنية .

ويتمتع الحزب الشيوعي الصيني بحضور فعال ومكانة واقعية داخل المجتمع الصيني إذ حظيت طروحات الحزب بتأييد شعبي واسع مكنه من التغلغل الكبير في مؤسسات النظام السياسي وذلك بسبب:

1. أن الشيوعية في الصين كانت مؤسسة عبر ثورة شعبية وليست عبر فرضها من قبل سلطة حاكمة أو فرضت من قبل قوى محتلة[31].
2. أن الحزب الشيوعي هو الذي قادة الثورة واستلم السلطة في الصين وهو الذي أسس الهياكل الرسمية لجمهورية الصين الشعبية.
3. كما أن التجربة الصينية تكاتفت فيها الأيديولوجية الماركسية مع التقاليد الشرقية -وهو ما يؤكد عليه «هنتجتون»- بوصف الصينيين المعاصرين بأنهم (لينينيو كونفوشيوس)[32].

وفي الوقت الحالي يعتمد النظام السياسي الصيني في عملية صنع القرار على مدى الالتزام بالمنظومة القيمية السياسية الصينية والتي تستند على المبادئ الماركسية كما تعتمد على المبادئ الكونفوشوسية وامتثال السلوك الأخلاقي لصانع القرار لها اذ نجد أن السلطة الصينية لا تحصل على الشرعية من خلال ما تسمح به من المشاركة والتعددية وإنما تحصل على الدعم والمساندة والشرعية وذلك حسب التزامها بهذه المبادئ والإنجازات التي تحققها [33].

ما زال الحزب الشيوعي الصيني صينياً بحتاً ولا شك في كونه الحزب الحاكم لكن شيوعيته لم تعد تلك التقليدية التي تقفز الى اذهاننا عند مرورنا بالمصطلح اذ ان الحزب لم يعد يتبنى أياً من التصورات الماركسية حول العلاقات الاقتصادية وباتت البرجماتية التجريبية في الاقتصاد والسياسة نهجا متبعا في سياسة الحزب[34].

كما ان النظام السياسي الصيني لا زال يحتفظ بسمات وهي جزء من التعاليم الكونفوشيوسية وهي:[35]

1 . اولوية النظام على الحرية

2. اولوية الواجب على الحق.

3. اولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

يقوم النمط الثقافي والاجتماعي في المجتمعات الشرقية على مركزية السلطة فهي لا تؤمن بالتعددية وتوزيع السلطة - كما في المجتمعات الغربية - وتترسخ هذه الأفكار عندما تتكاتف الأيديولوجية الماركسية مع التقاليد الشرقية , عليه فأن التطور في طبيعة النظام السياسي الصيني مرهون بمدى التحولات الحاصلة في البيئة الثقافية للمجتمع الذي يقوم على ثقافة الطاعة والتي فرضتها التعاليم الأخلاقية الكونفوشوسية ، كما انه هناك ابعاد عدة تظهر من خلال التناسق بين النظام السياسي الصيني والأبعاد المركزية للثقافة السياسية والتي تتمثل بما يأتي :[36]

1. تعد طاعة السلطان أمرا أخلاقيا كما أن القانون أداة التطور.
2. أن النسق الاجتماعي أكثر ضرورة من النزعة الفردية.
3. المرونة وقبول المذهب البراجماتي في التعامل مع معطيات الواقع.

إن العلاقة بين تطور النظام السياسي الصيني والبنية الثقافية للمجتمع علاقة جدلية وتطور النظام السياسي مرتبط بالتحولات العامة في المجتمع اذ إن نمط التفاعل بين السلطة المعاصرة واحتمالات الخروج عليها مرهون في أحد أبعاده بنمط التطور في البنية الثقافية ولما كانت العلاقة بين المواطن والسلطة مبنية على الخضوع للثقافة التقليدية الصينية فإن التحول عن نمط هذه العلاقة من مستوى الخضوع المسوغ أخلاقيا في المنظور التقليدي إلى مستوى المشاركة بين السلطة والمواطن مرهون بنمط التحولات في هذه البنية[37].

ثانيا: على صعيد النهج الاقتصادي.

انطلاقاً من مبدأ المرونة وقبول المذهب البرجماتي في التعامل مع معطيات الواقع, أدركت القيادة الصينية منذ عهد «دينج شياو بنج - الأب الروحي للنهضة الحديث في الصين »[38] التي استلمت الحكم في الصين عام **1978** أن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض بالاقتصاد الصيني وهذا الأمر يتطلب اتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم ومثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة لسياسة اقتصادية ناجحة[39].وقد تبنى «دينج هيساو بنج» النهج البرجماتي وجسد هذا التوجه بمقولته الشهيرة «ليس المهم لون القط ابيض أو اسود مادام القط يصطاد الفأر» وقد ساعدت هذه النظرية التي طبقها الرئيس «دينج هيساو بنج» بنجاح للنهوض بالواقع الصيني, وهكذا دخلت الصين طورا جديدا من الإصلاح الاقتصادي إذ استبدل التطرف الأيديولوجي «الماوي» بالتوجه البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي، فالرؤية الصينية للإصلاحات الاقتصادية تستند على أن إجراء هذه الإصلاحات من أبرز أولويات السياسة الخارجية الصينية لارتباطها باستقرار المجتمع[40]. (الترحيب بالاستثمارات الأجنبية وزيادة اللامركزية والحوافز المادية – التوجهات الليبرالية اقتصاديا)[41] إن أكثر ما يميز هذه التجربة هو أنها استطاعت المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها من الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد.[42]

ثالثاً: على صعيد الأداء السياسي الخارجي.

يفسر قادة الصين المعاصرون قراراتهم السياسية من خلال استخلاص المبادئ الاستراتيجية من احداث عمرها الفية كاملة وهي انعكاس لطبيعة الحضارة الصينية التي تميل نحو المركزية وتسعى السياسة الخارجية بما يحكمها من تقاليد الى المحافظة على التراتبية الدولية ولا تسعى الى التوسع وتمديد حدودها من خلال الغزو العسكري اذ يمثل استخدام القوة العسكرية الخيار الاخير, ان مفهوم الصين للنظام الدولي هو انعكاس لنظامها الداخلي اذ ينزع الصينيون الى التفكير في علاقاتهم بالدول الاخرى بعدها طرحا خارجيا للمبادئ التي تحكم النظام الاجتماعي والسياسي الصيني في الداخل, وعليه تتسم علاقات الصين بالدول الاخرى بطابع تراتبي هرمي وهكذا تتوقع من الدول الاخرى الخضوع لسيطرتها ونفوذها الاقليمي وان ثقافتها تؤمن بتفوق جنسها على حد قول كيسنجر اذ يرى "" ان احساس الصينين بحتمية ان تحتل الصين قمة هرم تراتبية منطقتها ... لم يفرض عليها بالضرورة ان تكون في خصومة مع شعوب الدول المجاورة لها"" [43]. وهذا ما تؤكد عليه الصين من أن الاستراتيجية الصينية هي استراتيجية دفاعية لا

تنشغل بالغزو ولذلك فإنه (سور الصين) هو رمز للدفاع والتحصين الوقائي الذي يؤمن آمنا ذاتياً وأن الانسجام بين الحاكم والمحكوم هو سر مناعة أمن الدولة والمجتمع (تكمن القوة في الانسجام) [44].

تبنت الصين سياسة تتناسب مع الفكر الكونفوشيوسي فهي تقوم على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي الاحترام المتبادل وحفظ وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء على الدول الأخرى وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها والمطالبة بالمساواة والمنفعة المتبادلة واقامة علاقات الصداقة والتعاون لذا فهي تشجع الدبلوماسية السلمية وترفض التكتلات العسكرية[45].

وقد استخدمت الصين الفكر الكونفوشيوسي للترويج لصورة ايجابية عنها مثل الانسجام والثقة المتبادلة فالصين لم تحتل أراضي أجنبية وفق المنطق الكونفوشيوسي بل تقنع العالم بالمعايير الأخلاقية بدون اللجوء الى الحروب هذا التقليد يستمر لطمأنة العالم من الصعود الصيني[46].

ومن هذا المطلق وضعت الصين هدفين نصب عينها لتصبح مركز للثقافة تمثل :[47]

1. أن تكون الجاذب الحضاري أو دولة المركز الذي يكون على كل الدول أن تتجه صوبه.
2. أن تستأنف وضعها التاريخي كقوة مهيمنة على شرق آسيا عبر اخضاع المنطقة ثقافيا بعد أن يتم الهيمنة عليها اقتصاديا.

لذلك نمت العلاقات الثقافية الدولية للصين، فنجد الدبلوماسية الثقافية تتوسع منذ عام 2004 اذ انشأت الصين المعاهد الكونفوشيوسية في كثير من دول العالم ونشر هذه الثقافة على الصعيد العالمي، في اليابان، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة ، الهند، كينيا والمكسيك، بالإضافة لدول جنوب شرق آسيا التي توجد فيها جالية صينية كبيرة كما تشجع الحكومة الصينية على تعلم اللغة والثقافة الصينية في إطار البرامج التعليمية ونجد ان الدولة وعن طريق وزارة التعليم قامت بأنشاء 100 معهد كونفوشيوسي لتعليم اللغة ونشر الثقافة الصينية كما تم إنشاء محطة الصين التلفازية الدولية CCTV9 الناطقة بلغات متعددة وتوسيع وكالة الأنباء "شينهوا" وتطويرها لتصبح في مستوى الوكالات العالمية الأخرى مثل "روترز" وأشيودس بريس". وحتى عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية فضلاً عن التجارة التي شجعت الثقافة الكونفوشيوسية [48].

ان النظرة الصينية التقليدية الى العالم هي انعكاس للرؤية الكونفوشيسوية لمجتمع هرمي مفصل جيدا الممالك والدول الاجنبية يفترض انها روافد للمملكة الوسطى, لا توجد شمسان في السماء ولا يمكن ان يكون هناك امبراطوران على الارض وعلى ذلك هم ليسوا مؤيدون لمفاهيم الامن المتعدد الاقطاب.(49)

رابعاً: تبني نهج الصعود السلمي

تركز الكتابات الصينية على المبادئ الكونفوشيوسية كمصدر أساس للإستراتيجيه والتي تؤكد على النهج السلمي للصين في سلوكها الخارجي وأن تاريخ الصين لم يشهد حرب عدوانية أو توسعية اما الزعم بأن الصين احتذت بالمبدأ

الروماني (إذا كنت تنشد السلام فعليك بالاستعداد للحرب) ليس بالشاهد على سلوك الصين وانما يستمد الصينيون من ارثهم الثقافي مبدأ (أن كنت تعيش في سلام عليك ان لا تتغافل عن المخاطر) وهذا لا يعني الشروع في الحرب بل يشير لخصائص العقلية الدفاعية[50].

ويؤكد الصينيون انه قيمهم ارث للإنسانية كافة وأنها لا تتنافى او تلغي قيم حضارات وثقافات الشعوب الأخرى وإنما تتلاقى معها لإثراء الإنسانية كهوية عالمية وأن قيمها ترحب بأن تكون دافعا لتقدم الحضارات البشرية وهي بهذا عكس الخطاب السياسي للقوة الناعم الغربية الذي نشطة في الترويج الأطروحة نهاية التاريخ وصدام الحضارات وهي تنشد إلى افتراض الصراع والغلبة والحتمية[51]. وعليه يعتقد الصينيون ان الاخرين يجب ان يتطلعوا اليهم وان يظهروا اعجابهم بفضائلهم بل وان يحاولوا تقليد سلوكهم لكنهم لا يحاولون تحويل هؤلاء الاخرين الى هذه القيم وعلى حد قول كيسنجر "" لم تصدر الصين أفكارها ولكنها سمحت للآخرين بان يسعوا في طلب هذه الأفكار""[52]

والجدير بالذكر أنّ مفهوم (الصعود السلمي) [*]يُعُّد مكونًا أساسيًا في سياسية الصين الخارجية والذي يتضمن ما يأتي[53]:

1. الاستمرار في سياسية الانفتاح والتبادل التجاري كضمان لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2. الأخذ بعين الاعتبار أنّ تحقيق الصعود السلمي سيتطلب أجيالًا متعددة وسنين عديدة.
3. أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد.

إنّ تأكيد الصين على مفهوم صعودها السلمي ما هو إلّا تطمين لدول المنطقة واستيعاب التوجه الأمريكي لفكرة صناعة العدو التي تقوم على افتراض مفاده أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من مشكلة عقلانية في سياستها الخارجية تتمثل في (أنّ أيّ غياب لتهديد منفرد وساحق مثل التهديد الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الحرب الباردة سيجعلها فاقدة لحاسة الاتجاه الذي تسلكه)[54]

يلاحظ صاموئيل هنتجتون ان الصينيين يعتمدون مقايس زمنية تختلف عن المقاييس التي يعتمدها الغربيون اختلافاً جوهرياً فالصينيون على حد تعبيره يفكرون في تطوير مجتمعهم على مدار القرون واعطاء الأولوية لتعظيم المكاسب الطويلة الامد وهذا النمط في التفكير يقابله نقيض في المعتقدات الغربية التي تمنح اولوية لنسيان الماضي وتجاهل المستقبل والتركيز على المكاسب الفورية او الآنية[55].

وبسبب احساس الصينيين الفسيح والممتد بالوقت فهم يحرصون على التمييز بين الخطير والمزمن وبين العاجل والمهم فهل يمكن لأي شخص ان يتخيل زعيماً سياسياً غربياً ان يقترح وضع مشكلة من المشاكل الرئيسة في مجال السياسة الخارجية على الرف لجيل كامل كما فعل دنغ شياو بينغ مع اليابان في مسألة جزر سينكاكو عندما قبل الانتظار حتى ايجاد حل نهائي للنزاع بدلاً من الاصرار على الحل الفوري, فهم يجدون ان كثيراً من المشاكل يمكن التحكم بها او ضبطها فقط دون ان يكون بالإمكان حلها على سبيل المثال يحكم تايوان منذ العام 1949 من تعدهم

الصين قوميين صينين مارقين وعلى الرغم من ان الزعماء الصينيين لا يزالون يصرون على ان تايوان جزء لا يتجزأ من الصين فهم لا يزالون يتبعون استراتيجية طويلة الاجل تتضمن تكثيف الشراكة والتداخلات الاقتصادية من اجل اعادة دمج الجزيرة ببطء في الصين[56].

خامساً: الاداء التفاوضي الصيني

يؤدي البعد الثقافي دورا مهما في عملية التفاوض بين الدول[57] الامر الذي يفرض على كل طرف التعرف على الخلفية الثقافية للطرف الذي يفاوضه لأن اختلاف دلالات اللغة والسلوك الاجتماعي قد يؤدي في أحيان كثيرة الى سوء الفهم الذي يعزز من غياب الثقة ويتسبب في تدهور العلاقات وتعقيد فرص حل النزاع ومن اجل تلافي مثل هذه الاشكالية يتوجب معرفة واسعة لعادات الشعوب وتقاليدها وسلوكها اذ تلقي تلك العادات بظلالها على عملية الاتصال وتحد من فاعليتها . اذا كيف ينعكس اثر البعد الثقافي في الاداء التفاوضي وسير العملية التفاوضية ؟

يولي المفاوض الصيني اهتماماً بالجانب الشكلي للشخصية فهو يحب ان يتفاوض مع افراد ذوي مركز مرموق وصلاحية كبيرة وفي المقابل يكره اجباره على التخلي عن موقفه الحازم خلال المفاوضات فهو يهتم بحفظ ماء وجهه ومن ثم يجب ان يصون له الاتفاق ذلك , كما تتميز المفاوضات وفق الاسلوب الصيني بالتخصص نظرا لاحتوائها على عدد كبير من الخبراء منهم : الخبير الفني والخبير المالي وخبير الشحن الى جانب خبراء آخرين مما يؤدي الى اطالة وقت المفاوضات كما ان المفاوض الصيني يرحب باهتمام الطرف الآخر به في المفاوضات من خلال تقديم الهدايا الصغيرة المزينة بفكرة او عبارة رقيقة على وجبة غداء ساخنة. [58]

يميل الصيني مدفوعا بطبيعة ثقافته الى تقديم مصلحة المجموعة على مصلحته الشخصية بحكم العقيدة الكنفوشيوسية التي تولي اهتمام للمجتمع قبل الفرد وهكذا فان المفاوض الصيني يعمل ضمن فريق ويصل الى قراراته من خلال المجموعة ويعتمد على تبادل التنازلات في تعاملاته كما ان احترام وضع الشخص داخل المجتمع يعتمد بالدرجة الاساس على العمر او السن هذا ينعكس على مختلف المستويات حتى في مجال الاعمال ولا يعتمد الترقي على الكفاءة وانما على السن اي انه من الامور الشائعة ان تتأخر ترقية الشخص كي يفسح المجال لمن هو أكبر منه سناً .[59]

يصف مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق برجنسكي القادة الصينيون بالحكمة والتحفظ والامتناع عن اطلاق اي دعاوى مكشوفة فيما يتعلق بقيادة كوكب الارض مسترشدين بشعار الزعيم الصيني الرحل" دينغ سياو بينغ " الشهير" :ا رقبوا بهدوء، أمنوا مواقعنا، تدبروا شؤونكم بهدوء اخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة، أتقنوا فن التواضع، حذار ادعاء القيادة "وهذه التعليمات تتفق مع التعليمات التي كتبت قبل آلاف السنين من قبل المفكر الصيني" صن تزو "في كتابه فن الحرب" والذي أشار فيه إلى أن أكثر المواقف حكمة في القتال هو موقف الانتظار مما يدفع الخصم إلى اقتراف أخطاء قاتلة ومن ثم الاجهاز عليه" [60]. ان تطور الصين يبدو قد سار على هدى شعار دنغ

شـيسـاوبنغ الذي اعطى الامر "حجب السـطوع وتغذية الغموض" وترجمت رسـمياً على انها " لننتظر دورنا ونبني قدراتنا".[61]

ان ابرز ما في الامر ان نجاح وتفوق الصين في مجالات عدة مدين لهذا الخيط المعرفي التاريخي الذي صبغ الجميع في مجالات ثلاثة هي (التماسـك الاسـري والاخلاص في العمل وطاعة الحاكم)[62]هذه الهجانة الخلاقة مزجت هذه الشعوب الاسيوية بين موروثاتها الفكرية والعملية وبين أفضل ما انتجته الشخصية الغربية الحديثة وهذا مكان ان يحدث لولا الفكر الكونفوشيوسي الذي يدعو الى حاكمية العقل ومرجعية الانسان فلا مشكلة عنده في التعامل مع الحداثة الغربية لتقوم عندها لعبة الشطرنج المبتكرة على مجموعة مبادئ هي[63]:

1- عندما تخسـر الحرب ابحث لجيشـك عن سـاحة بديلة لخوض حربك التالية , تجسـد ذلك بالانتقال من الميدان العسكري الى الاقتصادي .
2- لا تهدف لعبة الشطرنج الاسيوية الى مخاصمة الغرب بالضرورة بل الى مصادقته وتعتمد على استراتيجية صامتة وذكية وفاعلة .
3- يعتمد اللاعب الاسيوي في لعبة الشطرنج على لغة اللاعب الغربي مدخلا الى فضائه الفكري والمادي ويتمثل هذا في اعتماده الطوعي على لغة الآخر المسيطر وسيلة للتبادل .
4- يلعب الاسيوي الشطرنج على قاعدة استراتيجية دفاعية حيث لا تهمه من الرقعة سوى المساحة التي تتحرك عليها احجاره وهو لا يسعى الى السيطرة على العالم كما هو حال اللاعب الغربي الذي يعيش هذه الفكرة منذ خمسـة قرون فاللاعب الاسـيوي لا ينشـأ على فكرة الهيمنة العالمية والتفوق العرقي كما هو حال اللاعب الغربي.
5- اللاعب الاهم على رقعة الشطرنج الاسيوية هم الجند لكن ليس اي جند بل هو صنف خاص من العسكر الذي تربى عناصـره في حقول الحياة كافة على الطاعة, والانضـباط الاجتماعي الذي يظهر الجند على رقعة الشـطرنج هو انضـباط وجداني ومختلف عن الانضـباط الذي يظهره اللاعب الغربي الذي هو انضـباط ايديولوجي الاول طاعة نابعة من اقتناع وجداني شـمولي دائم اما الثاني فهي طاعة مرحلية تزول مع انكسـار كونها نابعة من العصبية التي تقترن بها الايديولوجية .
6- في لعبة الشـطرنج الاسـيوية قد يغادر اللاعب فريقه للانضـمام الى الفريق الغربي دون ان يعد هذا خيانة انسجاما مع متطلبات العولمة التي اختار فيها اللاعب الاسيوي المجال الاقتصادي ميداناً له.
7- في لعبة الشـطرنج الآسـيوية لم تعد الحرب عسـكرية لأغراض اقتصـادية بل اقتصـادية لأغراض سـياسـية تهدف الى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتأمين مستمسك سياسي على اللاعب العالمي – الامريكي.

الخاتمة:

تشكل المنظومة القيمية للمجتمعات البشرية ركيزتها الاساسية في صياغة رؤيتها وتحديد مدركاتها وتنفيذ سلوكياتها ازاء بعضها البعض, وعلى صعيد الدول يتجسد الامر ذاته, اذ ان اية قراءة ودراسة للسلوك الخارجي للدول وفي كيفية صياغة سياستها الخارجية يعتمد بالدرجة الاساس على ضرورة دراسة منظومتها القيمية فهي تحدد كيف يفكر مجتمع الدولة وصناع السياسة فيها ازاء وضعهم الخاص وكيف يفكرون وماذا يريدون؟ وكيف ينجزون؟ وهل سلوكهم هذا يميل الى المهادنة والموادعة ام الى العدوانية ؟ هل سلوكهم مثالي ام واقعي برجماتي؟ ام يمازج بين اكثر من نمط كل هذه المعطيات تدرس من قبل المتخصصين وصناع القرار لكي تتضح الرؤية لديهم عن معطيات واقعهم اولا ثم واقع الاخرين ومن ثم تصاغ السياسات وتحدد الوسائل الافضل لتنفيذها. والصين كدولة صاعدة في النظام الدولي بحسب معطياتها ونموها الاقتصادي المتسارع وما سيترتب عليه من دور مستقبلي في المنظومة الدولية يتطلب الامر دراسة منظومتها القيمية لمعرفة كيف تفكر الصين؟ وماذا تفكر؟ وكيف تنفذ؟ وهي بهذا اصبحت محط اهتمام الدارسين وصناع السياسة, لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب القيمية للمجتمع الصيني واهم المصادر الفكرية لمنظومته القيمية وانعكاس هذه المعطيات في ادائها السياسي وتوصلت الدراسة الى ابرز الاستنتاجات الاتية:

1 . توجد ثلاث مصادر فكرية اساسية شكلت المرتكزات القيمية للحضارة الصينية وهي الكونفوشيوسية والبوذية والطاوية , وهي مصادر فكرية لها عمقها التاريخي الذي يعود الى نحو اكثر من 500 عام قبل الميلاد ولازالت لها اثرها الفاعل في رسم وتحديد مدركات وسلوكيات الشعب الصيني.

2 . يعد الحزب الشيوعي الصيني ومنظومته الفكرية مصدرا لصياغة البنية الفوقية للمجتمع الصيني والمتمثل بنظامها السياسي وقد استطاع هذا النسق الفكري السياسي من الانسجام مع المنظومة القيمية الحضارية الصينية بحكم المشتركات بينهما حيث التأكيد على الاطاعة والامتثال للسلطة والمركزية في الحكم وتوظيف السلطة في خدمة المجتمع واولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

3 . ان للمعطيات الفكرية الحضارية الصينية اثرها الفاعل في نهجها السلمي على الصعيد الخارجي وبناء علاقتها القائمة على احترام حقوق الاخرين وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى.

4 . اعتزاز المجتمع الصيني بمنظومته القيمية دون النيل والانتقاص من قيم المجتمعات الاخرى بل انهم يؤكدون على ان قيمهم انسانية عالمية تنسجم مع قيم الاخرين بالشكل الذي يحقق السلام العالمي.

---

[1](Constructed Nicholas Onuf, "Constructivism: a User's Manual" in Nicholas Onuf, Vandulka Kabalkuva, International Relations In a World , London , 1999,p 59.

[2]() مارتن غريفيثس وتيري اوكلاهان : المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث , الامارات العربية المتحدة, 2008، ص109-110.

[3]() Alexander Wendt, "Anarchy What States Make of It", International Organizations, Vol. 46, No. 2 Spring , 1992 , P.391-425.

[4]() كارين فيرك : البنائية ، في كتاب : نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ، تحرير : تيم دان وأخرون ، ترجمة : قيمة الخضرا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2016 ، ص434.

[5]() خالد المصري : النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد الثاني ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، دمشق ، 2014، ص 324.

[6]() خالد المصري : النظرية البنائية في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص329.

(*) ولد كونفوشيوس عام 551 ق.م في مقاطعة "لو" تلك المقاطعة التي أست على أنها أحد مراكز الثقافة الصينية المصدر: هالة أبو الفتوح أحمد، فلسفة الأخلاق والسياسة والمدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، دار اقباء للطباعة والنشر ، القاهرة ،2000، ص15.

[7]() وداد حماد مخلف واخرون : القوة الناعمة الصينية واثارها على الدول العربية (الخليج العربي نموذجاً) ، مجلة الآداب ، العدد 136 ، كلية الاداب / جامعة بغداد ، 2021 ، ص 401.

[8]() يسرا محمد أحمد طه : أثر الثقافة الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية، رسالة الماجستير ، كلية العلوم السياسية / جامعة القاهرة ، القاهرة ، 2010 ، ص66.

[9]() السيد عبد المطلب غانم:" دراسة علمية للقيم الآسيوية"، في كتاب : القيم الآسيوية ، تحرير : هدى ميتكيس ، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، مصر ، 2007، ص135.

[10]() بلحربي عومار : الثقافة الكونفوشيوسية دراسة في الابعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر ، 2019، ص58 .

[11]() رحاب وائل السيد: الفلسفات الصينية القديمة و الفكر الاستراتيجي الصيني، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2021، ص6.

[12]() عمر عبد الحي : الفلسفة والفكر السياسي في الصين القديمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1999 ، ص 190-191.

[13]() بلحربي عومار ، مصدر سبق ذكره ، ص60.

[14]() المصدر نفسه ، ص60.

[15]() السيد عبد المطلب غانم، مصدر سبق ذكره ، ص 15.

[16]() المصدر نفسه ، ص 21.

[17]() محمد نمر المدني : الطاوية ، دار دمشق للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2010 ، ص 6.

[18]() عماد منصور : السياسة الخارجية الصينية من منظار" الثقافة الاستراتيجية, مجلة سياسات عربية , العدد21 , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , قطر, 2016 , ص32

[19]() بلحربي عومار ، مصدر سبق ذكره ، ص 64.

[20]() المصدر نفسه, ص 65

[21]() فؤاد محمد شبل : حكمة الصين ، دار المعارف ، مصر ، د. سنة ، ص325.

[22]() عصام عبد الفتاح : الدلالي لاما أسطورة بلاد الأساطير ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010، ص43-44.

[23]() مها سليمان محمد شحادة: السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي البعد الثقافي نموذجاً2015 - 1991) "جامعة الأزهر – غزة , 2017,ص52

[24]() المصدر نفسه , ص57

[25]() عماد منصور, مصدر سبق ذكره ,ص29

[26]() كارن أبو الخير: "الخصوصية الصينية هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصيرية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 188، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2012، ص160.

[27]() أحمد جمال عبد العظيم: "إستراتيجية الصعود الصيني"، في كتاب : الصعود الصيني ، تحرير : هدى ميتكيس وخديجة محمد عرفة ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة ، 2006، ص 76.

[28]() محمد نعمان جلال: "التطور السياسي الصيني في ظل ماوتسي تونغ"، في كتاب : الصعود الصيني ، تحرير : هدى ميتكيس وخديجة عرفة ، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 2008 ، ص5.

[29]() عومار بلحربي ، مصدر سبق ذكره ، ص128.

1996: A Poliheuristic Analysis : Phd Dissertation -Making In Response To Foreign Policy Crises, 1949-hang : Chinese Decision) Enyu Z[30](, The Faculty Of The Graduate School University Of Missouri , Columbia , 2006 , P31 .

([31]) تشي ون : الصين في عهدها الجديد, ترجمة محمد أبو جراد, دار النشر باللغات الأجنبية, بكين, 1986م, ص 32.

([32]) صاموئيل هنتجتون: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي, ط2, ترجمة طلعت الشايب, القاهرة, دار الكتاب المصري, 1999، ص392.

[33]() وليد سليم عبد الحي : المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010 ، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، 2014 ، ص92-93.

[34]() نوح فلدمان : الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي, ترجمة هشام سمير , تكوين للدراسات والابحاث, المملكة العربية السعودية, 2016 , ص67

[35]() وليد سليم عبد الحي, مصدر سبق ذكره, ص98

[36]() المصدر نفسه ، ص95-96 .

([37]) وليد سليم، مصدر سبق ذكره، ص97.

([38]) احمد محمد فرج: الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين, مجلة السياسة الدولية , العدد 114, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة, 1993م، ص 124.

([39]) احمد عبد الأمير الأنباري: السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية (الأزمة العراقية للفترة 1990-203 أنموذجا)، سلسلة دراسات استراتيجية ,العدد ,93 , مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2007م, ص6.

([40]) خيري عزيز: المصدر السابق, ص 61. كذلك ينظر: جعفر كرار احمد: الصين بعد دنج شياو بنج, مجلة السياسة الدولية، العدد 128, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, 1997م, ص10-11.

([41]) صادق وهبة: تحديات الإصلاح الاقتصادي والأيديولوجية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 90، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, 1987م، ص213. كذلك ينظر: هدى ميتكس: الصعود الصيني التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, 2007، ص 74، كذلك للمزيد ينظر: هناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية الصين أنموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 319. كذلك: سعد عثمان: التحول الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 136.

([42]) إبراهيم الأخرس: أسرار تقدم الصين –دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود, إيتراك للطباعة والنشر, القاهرة, 2008, ص60، كذلك: موسى الزعبي, الجيوسياسية والعلاقات الدولية, منشورات وزارة الثقافة, دمشق, 2004م, ص 207.

[43]() غراهام اليسون: حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وامريكا في الافلات من فخ ثيوسيديديز, تعريب اسماعيل بهاء الدين سليمان, دار الكتاب العربي , بيروت ,2018 ص229-230

[44]() كاظم هاشم نعمة : نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية ، دار آمنة للنشر ، الاردن، 2018 ، ص60-63.

[45]() تشوبي هاونغ " الدبلوماسية الصينية"، سلسلة أساسيات الصين، ترجمة : تشنغ بوه وبج آخرون ، دار النشر الصينية عبر القارات ، 2005، ص 8 - 9.

(lynn nikkanen ," Watching a dragon's egg hatch: The makings of a Sinocentric world?", Working Paper. April 2012 , p19 . [46](وكذلك عدنان خلف حميد البدراني: أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 49، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية /الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص9.

[47]() صامويل هنتغتون ، مصدر سبق ذكره, ص274.

[48]() بلحربي عومار ، مصدر سبق ذكره ، ص180 .

[49]() صاموئيل هنتجتون, مصدر سبق ذكره, ص 380

[50] () كاظم هاشم نعمة, مصدر سبق ذكره ، ص66.

[51] () المصدر نفسة ، ص142-143.

[52]() غراهام اليسون, مصدر سبق ذكره , ص290

(*) الصعود السلمي: مفهوم صاغه الاستراتيجي الصيني والمستشار السياسي (زينغبيجان)، عام 2003، والذي ورد اسمه في المرتبة 44 في قائمة أفضل 100 مفكر عالمي الذي اصدرتها مجلة Foreign Policy في كانون الأول عام 2010، ينظر إلى: علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، ص22.

(54) منعم صاحي العمار وسرمد زكي الجادر: الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها دراسة في الاصول والمرجعيات المفسرة لذاتها , مجلة قضايا سياسية , العدد13, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2008، ص16.

(55) غراهام اليسون , مصدر سبق ذكره, ص281

(56) المصدر نفسه, ص 292-293

(57) صلاح محمد عبد الحميد : فن التفاوض والدبلوماسية , مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع , القاهرة , 2012 ,, ص 115

(58) كايلي ريمة : التفاوض ودوره في تفعيل العملية البيعية , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية , جامعة محمد بوقرة بومرداس , الجزائر, 2014 ص43 كذلك ينظر:

James K. Sebenius ,Cheng (Jason) Qian :Cultural Notes on Chinese Negotiating BehaviorHarvard Business School, Boston, MA USA, 2008

(59) روجر داوسون : أسرار قوة التفاوض , مكتبة جرير , المملكة العربية السعودية , 2003 , ص 342

(60) نقلاً عن مها سليمان محمد شحادة , مصدر سبق ذكره , ص113

(61) مارك ليونارد: فيم تفكر الصين , ترجمة هبة عكام, العبيكان للنشر , المملكة العربية السعودية , 2010 , ص127

(62) فردريك معتوق : المارد الاسيوي يسيطر, منتدى المعارف , بيروت , 2013 , ص136

(63) المصدر نفسه, ص136

سلوك الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي: كيف ترفع الاستراتيجيات العسكرية احتمال حدوث اللعبة الصفرية؟

حمدي أتراس (دكتور في القانون العام – تخصص العلاقات الدولية)

جامعة محمد الخامس – الرباط.

ملخص:

يحظى بحر الصين الجنوبي بأهمية استراتيجية كبرى لدول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، نظراً لكونه يختزن احتياطات مهمة من النفط والغاز، وهو الأمر الذي أنتج تنافساً إقليميا للسيطرة على سلسلة الجزر الصغيرة المتواجدة فيه. بيد أن كون هذا البحر بوابة للمحيط الهادئ، يجعله ذا أهمية لمصالح دول من خارج آسيا، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تدخر جهداً لمنع الصين من السيطرة عليه عسكرياً.

يبين هذا المقال أن سلوك الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي، تدفعه دوافع أمنية واقتصادية، تتمثل في تعزيز أمنها المطلق، وتحسين القدرة التشغيلية لبحرية جيش التحرير الشعبي الصيني. كما يبين أن الدوافع الأمريكية أمنية بحتة، بالنظر إلى قيام الاستراتيجية العسكرية الأمريكية بمنع وصول أي منافس إلى وضع الهيمنة في المناطق المفتوحة على غرب المحيط الهادئ، وهو الأمر الذي يزيد من احتمال ترافق صعود الصين مع دخولها والولايات المتحدة الأمريكية في لعبة صفرية في بحر الصين الجنوبي.

Abstract

The South China Sea is of great strategic importance to East Asia and Southeast Asia, given that it stores important oil and gas reserves, which has produced a regional competition for control of the small islands chain located in it. However, the fact that this sea is a gateway to the Pacific Ocean makes it important for the interests of countries outside Asia, especially the United States of America, which spares no effort to prevent China from controlling it militarily.

This article shows that China's behavior in the South China Sea is driven by security and economic motives: strengthening its energy security and improving the operational capacity of the People's Liberation Army Navy. It also explains that the American motives are pure security, given that the American military strategy is based on preventing any competitor from reaching a dominant position in the open areas of the western Pacific Ocean, This increases the likelihood that China's rise will lead to a zero-sum game with the United States in the South China Sea.

الكلمات المفتاحية: الصين - الولايات المتحدة الأمريكية - بحر الصين الجنوبي - الاستراتيجية العسكرية - اللعبة الصفرية.

مقدمة

تعمل الصين منذ استقلالها على ضمان أن "قرن الإذلال "[1] لن يتكرر. يتطلب هذا العمل تعبئة الموارد لتقوية اقتصاد الدولة وجيشها، لكن المطلب المذكور مرتبط أيضاً بطبيعة التهديدات التي تعرضت لها الصين خلال ذلك القرن، إنها تهديدات بحرية في المقام الأول، ذلك أن جميع القوى التي احتلت الصين إنما فعلت ذلك مستغلة تفوق أسطولها البحري[2]، ويبدو من خلال مشاريع تحديث جيش التحرير الشعبي الصيني و مبادرة الحزام والطريق، أن الصين تشق طريقها للاستفادة من هذه الخبرة التاريخية.

بيد أن تعقيدات البيئة البحرية القريبة من الصين تعرقل سعيها إلى معالجة نقاط ضعفها، وتشهد هذه البيئة تنافساً إقليمياً متواصلاً للسيطرة على الإمكانيات التي يوفرها بحر الصين الجنوبي، كما تسعى جزيرة تايوان إلى الاستقلال عن الصين، وكلا المعطيين يتأثران بحسابات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية[3]، وهذا الواقع يذكي النزاعات البحرية إقليميا، كما يغذي التنافس بين هاتين القوتين في بحر الصين الجنوبي.

إن نزاعات بحر الصين الجنوبي تثير تداخلاً بين تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لسنة 1982مع النزاعات على السيادة البرية، ذلك أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تخرج من مجال اختصاصها هذا النوع الأخير من النزاعات، لكن الاتفاقية نفسها تفترض وضوح الحدود البرية للدول في تحديد مياهها الإقليمية، ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، ثم المياه الدولية المحاذية لها، وهذا التداخل ينطوي على خطرين.

يكمن الخطر الأول في إذكاء التنافس بين الدول حول السيادة على المناطق البرية والجزر بغية تعظيم مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، لكون البر هو الأساس الذي يتم بناءً عليه تحديد هاتين الأخيرتين، وبالتالي تحديد مجال حرية حركة سفنها وأنشطتها الاقتصادية البحرية، والخطر الثاني هو وقوع هذا التنافس خارج تطاق تطبيق الاتفاقية، مما يفتح الباب لسياسات القوة.

يرصد شتاين تونيسون تنازع الشرعيات في النزاع حول السيادة على بحر الصين الجنوبي[(4)] معتبراً أنه إذا كان القانون الدولي يشترط لادعاء السيادة على الجزر أن تكون تلك السيادة فعلية وممتدة فإن الحجج التي يستند إليها كل من الصين وجيرانها من آسيا مرتبطة في الغالب بالخرائط القديمة التي تثبت وجود حركة الملاحة في تلك الرقعة الجغرافية، وهي خرائط ووثائق تعكس عدم اهتمام الأباطرة الآسيويين بالسيطرة على جزر سبراتلي وباراسيل نظرا لكونها كانت خطيرة على السفن التجارية ولم تكن تفيد في غير الحصول على حطام السفن الغارقة.

ومع ذلك، رفضت الصين منذ البداية أن تتفاوض مع رابطة بلدان جنوب شرق آسيا ككتلة موحدة في قضية النزاعات البحرية، واقترحت بدلاً من ذلك أن تدخل في مفاوضات ثنائية مع كل بلد على حدة، لكنها أبدت في ما بعد موقفا أكثر مرونة عندما قبلت بمناقشة النزاع في المنتدى الإقليمي للرابطة المؤسس عام 1993م، كما استمرت على نفس النهج ليتم التوصل إلى بيان 2003، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد احتفظت بموقف محايد في الظاهر، إلا أنه ينطوي على دعم لحلفائها المتنازعين مع الصين، يكمن مظهر الحياد في الاكتفاء بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي بوصف مياهه مياهً دولية، و ذلك بافتراض عدم شرعية تحديد المياه الإقليمية الصينية على أساس سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي، ومع ذلك فإن طبيعة علاقاتها الأمنية بمختلف أطراف

النزاع، تؤكد أن الوضع الجيو سياسي في بحار الصين هو في المقام الأول نتيجة التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي[5].

المحور الأول: جيوسياسية بحر الصين الجنوبي

يصل بحر الصين الجنوبي دول جنوب شرق آسيا مع غرب المحيط الهادي، ويعمل بحسب تعبير روبرت دي كابلان كـ"حلق طرق" بحرية عالمية[6]، إن أهمية البحر ترجع إلى كونه نقطة عبور لحوالي 5 تريليونات من السلع، كما أنه يشكل واجهة بحرية لكل من الصين وتايوان والفلبين وماليزيا وبروناي وفيتنام وإندونيسيا.

وتشير تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على حوالي 11 مليار برميل من النفط و 190 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي في الاحتياطيات المثبتة والمحتملة[7]، وباستحضار كون البلدان المطلة عليه مستوردة للهيدروكاربونات، يصبح بحر الصين الجنوبي موقعاً للتنافس الإقليمي عل مصادر الطاقة.

وتعد الصين أكثر بلدان المنطقة اعتماداً على الاستيراد في تلبية حاجياتها من موارد الطاقة، وخصوصاً الغاز والنفط الذين يُتوقع أن بحر الصين الجنوبي يختزن احتياطات هامة منهما، وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الصين إلى تطوير الاقتصاد البحري لاكتساب الخبرة في التعامل مع التهديدات البحرية. إن الذاكرة الصينية تسجل أن "قرن الإذلال" هو نتيجة مباشرة لعدم قدرة الصين على حماية شواطئها، لذلك تلتقي السياسة العليا للدولة الصينية مع مقترحات مجامع التفكير على تطوير الخبرة الصينية في استغلال البحر.

يقترح خبير صيني أن تقوم الصين بدفع السكان إلى التعايش مع البيئة البحرية لتجنب عدم تخلصها من قيود العقيدة البرية[8]. وقد استقى اقتراحه من نظام "تونتيان" الذي استخدمته سلالة "هان" الحاكمة خلال القرن الثاني قبل الميلاد لرفع قدرة جنودها على مجابهة البدو الرحل، وكذا رفع معنويات الجنود بجعلهم مدافعين عن البلدات الحدودية التي ينتمون إليها، بحيث يصبح دفاعهم عن الوطن دفاعاً عن البلدات التي ينتمون إليها والعكس. ثم لتسهيل عملية الإمداد اللوجستي وضمان تعاون السكان المحليين، مما يقود في نفس الوقت إلى تحقيق المكاسب العسكرية وخفض النفقات في آن واحد.

هناك عامل آخر يجعل الصين أكثر المهتمين للتقوقع في بحر الصين الجنوبي وهو عامل جغرافي: إن بحر الصين الجنوبي هو طريق السفن التجارية والأسطول البحري الصينيين إلى أكثر مرافىء العالم أهمية لمصالحها. ومن المعلوم أن البلاد أصبحت أكبر قوة تجارية في العالم، بينما لا زالت تعتمد في أمن مبادلاتها التجارية على تعاون الأسطول الأمريكي والأساطيل المشرفة على الممرات البحرية المهمة.

لكن مساعي الصين تصطدم بأجندات إقليمية معارضة، فبحر الصين من أكثر المناطق البحرية المتنازع عليها في العالم[9]،وهو مسرح لنزاعات حول السيادة بينها وبين كل من فيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا وسنغافورة. إن جميع هاته البلدان تطالب بسيادة جزئية على بحر الصين الجنوبي، لكن أكثرها صداماً مع الصين هي فيتنام (انظر الخريطة رقم 6).

لم يكن بحر الصين الجنوبي مصدراً للأزمات مثلما هو الآن، وذلك راجع إلى كون اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م تتضمن مقتضيات تزيد احتمال حدوث خلافات حول السيادة على جزر البحر المذكور. وعلى سبيل المثال، طالبت الدول الجزرية الصغيرة بأن تعامل التشكيلات البحرية على أنها جزر تولد مناطق بحرية طالما أن المياه البحرية تستخدم بانتظام لصيد الأسماك[10]. كما أن نظام تسوية نزاعات الاتفاقية "غير فعال"[11] في بعض الحالات، مما يغذي النزاعات حول السيادة.

الشكل رقم (01): خريطة تبين مطالب الدول المتنازعة على السيادة في بحر الصين الجنوبي

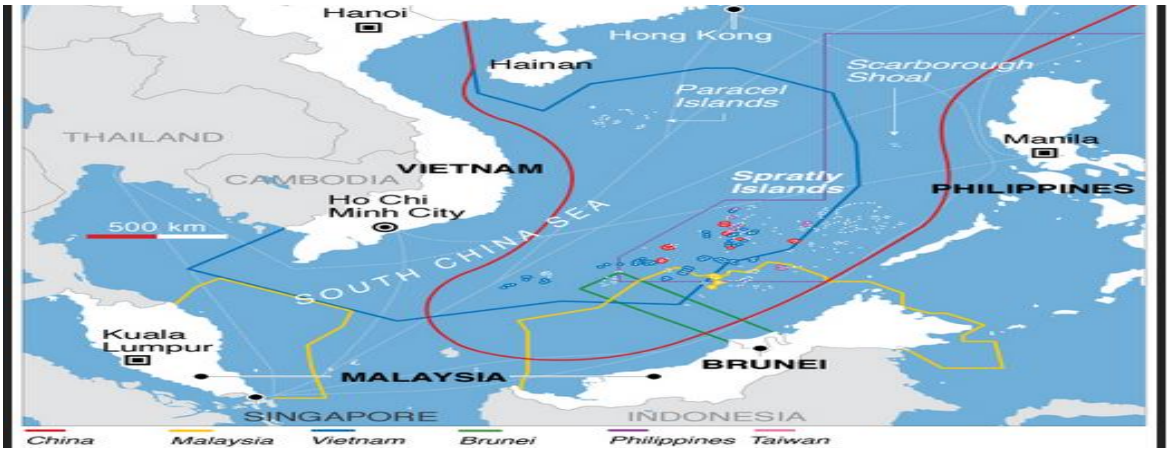

المصدر: http://www.southchinasea.org/maps/territorial-claims-maps

وفي سياق هذا التنافس، أصبحت الظروف مواتية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل حشد التأييد لحضورها العسكري في بحر الصين الجنوبي من جانب الدول الصغيرة المتنازعة مع الصين، خصوصاً خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية. إن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يأتي كاستجابة للتحول السريع في قوة الصين، في فترة كانت تعاني فيها الولايات المتحدة من آثار الأزمة المالية.

يضاف إلى ذلك أن ثلاثة من أربعة أعضاء جدد في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا هم حلفاء للصين: الحديث هنا هو عن ميانمار ولاوس وكمبوديا، أما فيتنام فقد أبدت مؤخراً تطلعاً إلى تطوير علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما استقبلت في مارس من سنة 2018م أول حاملة طائرات أمريكية منذ نهاية حرب فيتنام.

المحور الثاني: تطور سلوك الصين في بحر الصين الجنوبي

تحاول الصين أن تعمق علاقاتها الاقتصادية مع البلدان التي تربطها بها مفاوضات لحل النزاعات حول السيادة في بحر الصين الجنوبي، معتمدة في استراتيجيتها التفاوضية على رفض مناقشة النزاعات السيادية خارج الإطار الذي يجمعها مع الطرف المعني بالنزاع، ومن ذلك رفض الحوار مع رابطة بلدان جنوب شرق آسيا ككتلة موحدة، بالإضافة إلى عدم السماح لأي طرف ثالث بالتوسط في الحوار بينها وجيرانها الآسيويين.

كما ترفض الصين أن تتم مناقشة النزاع خارج الإطار الثنائي بما فيه أمام المحكمة الدولية للتحكيم، فبعد أن أصدرت هذه الأخيرة رأيها بطلب من حكومة الفلبين[12]، أصدرت الحكومة الصينية بياناً تتخذ بموجبه موقف "عدم قبول و عدم المشاركة في التحكيم" ، كما أكد البيان أنها "ستظل ملتزمة بتسوية النزاعات ذات الصلة مع الفلبين في بحر الصين الجنوبي من خلال المفاوضات الثنائية"[13].

وفي المقابل، يواجه كل خروج عن الإطار الثنائي بإجراءات عقابية من جانب الصين، فعندما قامت الفلبين بطلب رأي المحكمة الدولية في النزاع، اتخذت الصين إجراءات تصعيدية لتليين الطرف الآخر، ففي أبريل / نيسان 2016م، أخلت طائرة دورية تابعة للبحرية الصينية ثلاثة من العاملين المرضى من Fiery Cross Reef. وفي يوليوز 2016م (بعد يوم واحد من إعلان هيئة التحكيم حكمها لصالح الفلبين ضد الصين)، نفذت شركة "تشاينا ساوثرن آير لاينز" هبوطين منفصلين على الشعاب المرجانية والشعاب المرجانية الفرعية (في جزر سبراتلي)[14].

إن نهج الصين في المفاوضات يتسم بالصبر وتأجيل الحسم في الخلافات، وهذا النهج لس جديداً إذ أنه كان مدخلاً لتخفيف الخلاف الصيني الأمريكي حول قضية تايوان خلال مطلع السبعينات، وربما يخفي ذلك عزما صينيا على ربح الوقت الكافي لاكتساب قوة بحرية قادرة على الدفاع عن الجزر التي تعتبرها جزءً من إقليمها البحري. يتضح ذلك بالنظر إلى خطط تحديث الجيش المعتمدة في الصين منذ سنوات التسعينات، فهي تضع تحديث أسطول البحرية الصينية ضمن أولويات البرنامج، وبالنظر أيضًا إلى عدم وضوح الحدود الجغرافية لمطالباتها.

يؤدي عدم وضوح مطالب الصين إلى تمكين دبلوماسيتها من اكتساب قدر من المرونة في التعامل مع ادعاءات البلدان المجاورة لها بشكل يتيح خيارات متعددة، فإذا ما أخذنا الموضوع من وجهة النظر تلك – يوضح أحد الباحثين - فإن من حق الصين أن تحصل على حقوقها التاريخية كما توضحها خريطة الخطوط الثمانية (Nine Dash 1948)، فضلاً عن الحقوق التي تخولها لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[15] (انظر الخريطة رقم 02)، ويقود ذلك إلى الحفاظ على موقف متماسك في المحصلة، في الوقت الذي يجري فيه تحديث الأسطول البحري بشكل متسارع.

يتوقع بعض الخبراء في كتاب نشرته مؤسسة متخصصة أن يواصل الجيش الصيني التعامل مع نقط ضعفه عبر زيادة عدد الغواصات الحديثة، بما في ذلك المزيد من غواصات الهجوم الجوي من نوع اليوان، وغواصات الصواريخ الموجهة بالوقود النووي من طراز 095. كما يتوقع أن تحتوي هذه الغواصات وبعض السفن السطحية التابعة لجيش التحرير الشعبي على صواريخ كروز مضادة للهجوم البري، الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرات الصين الصاروخية التقليدية[16].

الشكل رقم (02): خريطة الخطوط الثمانية للمطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي

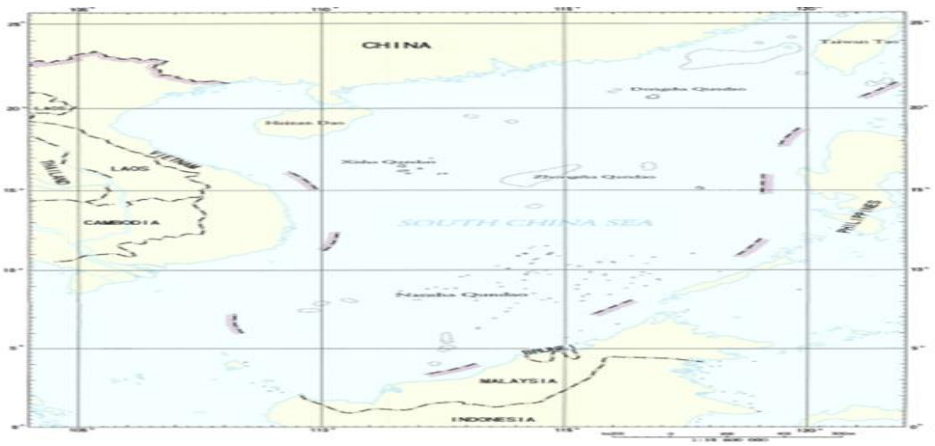

Source :www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/vnm37_09/chn_2009re_vnmpdf

كما يرصد تقرير مرفوع للكونغرس الأمريكي تحسن قدرات الدفاع البحري الصيني وذلك على مستويات:

- الصواريخ الباليستية: في سنة 2008م لم يكن لدى الصين أكثر من صاروخ باليستي مسير تحت الماء، وبحلول سنة 201 ارتفع العدد إلى أربعة؛
- حاملات الطائرات: قبل سنة 2012 لم يكن لدى الصين أية حاملة طائرات، إلا أن أولاها دخلت الخدمة سنة 2012، وهي في طور بناء اثنتين أخريين، بينما يتوقع أن يرتفع العدد إلى قوة من 4 إلى 6 حاملات طائرات؛[17]
- الطرادات (الفرقاطات الخفيفة): قبل 2014م، لم يكن لدى الصين أي منها، وبحلول يوليوز 2018 كان 41 طراداً قد دخلوا الخدمة، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى 61[18].

وبتتبع المحطات التاريخية لسلوك الصين في بحرها الجنوبي، يلاحظ أنه قد تطور بشكل لافت ابتداءً من سنة 1950م، أي سنة انسحاب فرنسا من الهند الصينية، احتلت الصين في نفس السنة نصفَ جزر باراسيل مستغلة اعتراف فيتنام الشمالية بحقوقها التاريخية، ولأن فيتنام الجنوبية كانت آنذاك قد تقدمت في نفس الجزر مستغلة الحماية الأمريكية، كان على الصين أن تنتظر حتى انسحاب القوات الأمريكية من جنوب فيتنام لكي تقوم في السنة الموالية باحتلال ما تبقى من جزر باراسيل.

حدث ذلك قبل أن تحتل ستة أجزاء من جزر سبارتلي سنة 1988، وبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الفلبين سنة 1992 قامت الصين سنة 1995 باحتلال أجزاء أخرى ثم أكدت سيطرتها الفعلية على سكاربوروف شول سنة 2012، لتبدأ باستصلاح الجزر عبر إنشاء البنيات التحتية بشكل واسع منذ سنة 2014 [19].

إن أحدث تطور يكمن في قيام الصين ببناء بنيات تحتية في بحر جنوب الصين. في ماي 2014م، قامت الصين بتثبيت جهاز الحفر الصيني HYSY981 بالقرب من جزر باراسيلس، على بعد 240 كلم من الساحل الفيتنامي، واعتبرت الحكومة الفيتنامية أن هذه المنصة تقع في منطقتها الاقتصادية الخالصة[20]. وقد أدى ذلك إلى مظاهرات مناهضة للصين، كما تم إحراق مباني عدة شركات صينية بينما قتل 4 صينيين[21].

لقد حدث هذا الرد العنيف لأن ذاكرة الفيتناميين لا تزال تحتفظ بالحرب الصينية- الفيتنامية لسنة 1978، وهي حرب انطلقت في 17 من فبراير بعد أن قامت فيتنام بغزو كمبوديا حليفة الصين، وعللتها الصين رسميا باحتلال فيتنام إحدى جزر سبراتلي وسوء معاملتها للأقليات الصينية[22].

قامت الصين أيضاً بسن مجموعة من قوانين الصيد الجديدة في جزيرة هاينان، وتقضي هذه الأخيرة بأن على الأجانب والسفن الأجنبية الحصول على إذن من السلطات الصينية للشروع في استغلال المياه الإقليمية التابعة للجزيرة المذكورة[23]. ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة للاعتراف بالإجراءات الصينية، إذ أن بحريتها تقوم بإجراء دوريات متكررة في المياه التي تعتبرها الصين مياهها الإقليمية، بينما تعتبرها الولايات المتحدة مياهً دولية.

المحور الثالث: دور الولايات المتحدة في النزاع ببحر الصين الجنوبي

في اجتماع للولايات المتحدة الأمريكية ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا، صرح وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري بعدم اعتزام بلده التدخل في النزاع الصيني الأمريكي، ما لم يحدث تغير في سلوك أطراف النزاع قائلاً:

في الوقت الذي لا نتخذ فيه أي موقف بشأن مطالب إقليمية متنافسة حول ملكية الأراضي، فإن لدينا اهتماما قوياً بالطريقة التي تتم بها معالجة النزاعات في بحر الصين الجنوبي وبسلوك الأطراف . ونأمل بشدة أن نرى تقدمًا قريباً بشأن مدونة سلوك موضوعية للمساعدة في ضمان الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية[24].

إن هذا التصريح الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية يؤكد تركيز الولايات المتحدة على دعم حرية الملاحة في منطقة بحر الصين الجنوبي. كما أنه يعكس حرصاً أمريكيا على عدم تعميق الخلاف بين الصين والدول المجاورة لها، التي لم تحسم خلافاتها البحرية، إلا أن ذلك لا يخلو من الحرص على دعم موقع الولايات المتحدة كطرف مؤثر في مسار النزاع، ويمكن الاكتفاء ببعض الأمثلة في هذا الباب.

أولا: الدور الأمريكي في النزاع الصيني الفلبيني

عندما صدر حكم محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي بشأن طلب الفلبين التحكيم في نزاعها مع الصين على جزر سكاربوري، صرح جون سكوربي (مساعد وزير الخارجية والمتحدث الرسمي باسم مكتب الشؤون العامة الأمريكي حينها) بتاريخ 06 يوليوز 2016م بأن وزارة الخارجية الأمريكية لا تزال تدرس القرار، لكنه أشار إلى أن "بعض المبادئ المهمة كانت واضحة منذ بداية هذه القضية، وهي تستحق التأكيد عليها"[25].

يتعلق الأمر هنا بـ"سيادة القانون"، وبضرورة الامتثال لحكم المحكمة، لذلك نجد تشجيعاً أمريكياً لطرفي النزاع على "توضيح مطالبهما البحرية وفقاً للقانون الدولي كما هو موضح في اتفاقية قانون البحار"، إن هذا الموقف يبدو محايداً إلى حد ما، إلا أنه لا يخلو من السعي إلى استخدام القانون الدولي بما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

يكمن هذا الاستخدام في كون قانون البحار يقبل أكثر من تفسير في ما يتصل بالمطالبات البحرية بمنطقة بحر الصين الجنوبي (وقد سبق توضيح هذه التفسيرات)، مما يجعل الموقف الأمريكي منسجما كلما توافق مع التفسير الحديث للمطالب البحرية. بالإضافة إلى أن الحكم الصادر عن المحكمة والذي حظي بالدعم من الولايات المتحدة الأمريكية - عبر الاعتراف بإلزاميته لطرفي النزاع - هو حكم صادر لمصلحة الفلبين، وربما تكمن أهميته من وجهة نظر الجانب الأمريكي في أنه صدر ضدا على المطالب الصينية في جزر سكاربورو.

يمكن توضيح هذا الموقف بالرجوع إلى نسخة كتاب "حصيلة ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية في القانون الدولي" السنوي الصادرة عن مكتب المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 2015، إذ تضمن إشارة إلى مجموعة من الحلول الممكنة لنزاعات بحر الصين الجنوبي كما بين حل الإحالة إلى محكمة التحكيم باعتبارها طرفا محايداً ، وذكر على وجه الخصوص أن هذه المقاربة لا يقصد منها حل النزاع بشكل أساسي "لكنها قد تساعد على توضيح المطالب القائمة وفتح الطريق أمام سبل أخرى للحل"[26]. كما أن الحكومة الأمريكية وحلفاءها فقط يحيلون إلى الحكم كمثال لعدم اتباع الصين للقواعد[27].

وعلى الرغم من أن الموقف الأمريكي يتشبث بعدم التدخل في النزاع مع التأكيد على ضرورة احترام الصين لحرية الملاحة في البحر فإن بعض الدراسات المنشورة الصادرة عن إدارة الدولة الأمريكية تسجل مواقف مخالفة تماما. فإحداها تشير إلى أنه "إذا كانت الصين ترى أن الخط المتقطع الذي يظهر على خرائطها يشير إلى مطالبة تاريخية، فإن مثل هذا الادعاء سيكون مخالفاً للقانون الدولي"[28]، كما أن الولايات المتحدة لا تألو جهداً لتسليح الدول المحيطة بالصين، وتحديث قواتها لضمان عدم قلبها التوازن القائم في بحر جنوب الصين.

ثانيا: استراتيجية إعادة التوازن مع آسيا وفرضية "احتواء الصين" في بحر الصين الجنوبي

هناك اعتقاد من جانب الصين بأن استراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية مصممة خصيصاً لاحتوائها. فهذه الاستراتيجية تنصب في جانبها العسكري على رفع قدرات الردع لدى دول جنوب شرق آسيا المطلة على بحر الصين الجنوبي بالإضافة إلى زيادة الحضور العسكري الأمريكي فيها عبر إنشاء القواعد وإجراء التدريبات المشتركة. إن هذا المرتكز لا يخدم مصالح الصين، فهذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التفوق العسكري على جميع البلدان المجاورة لها في جنوب شرق آسيا.

وفي المقابل، ظل الموقف المعلن للدبلوماسيين الأمريكيين هو أن الولايات المتحدة الأمريكية "ليست بصدد محاولة احتواء أو مواجهة الصين"[29]، وأن الهدف من الجزء العسكري من إعادة التوازن هو التأكيد على أن الجيش الأمريكي قادر على الوفاء بمسؤولياته الأمنية تجاه حلفائه وأصدقائه[30]. يعني ذلك أن التعامل مع نهوض الصين بات يأخذ حيزاً أكبر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية.

لقد كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تختار بين الحفاظ على وضع جيوشها الحالي وبين نقل مركز تواجد قواتها إلى آسيا[31]، وقد تم حسم النقاش بصدور تقرير مشترك لوزارة الدفاع والبيت الأبيض في يناير 2012 [32] تضمن خطة "لإعادة التوازن نحو آسيا والمحيط الهادي" عبر مجموعة من الإجراءات، يهمنا منها :

- تمتين التحالفات القائمة التي تشكل أساساً حيوياً لأمن المنطقة؛
- توسيع شبكات التعاون مع الشركاء الناشئين في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ لضمان القدرة الجماعية على تأمين المصالح المشتركة.

إن السؤال الذي يُطرح هنا هو لماذا أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تبني هذه الاستراتيجية في الوقت الذي تعلن فيه أن عدوها الوحيد في منطقة شمالي شرق آسيا هو نظام كوريا الشمالية؟. يبدو أن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب العودة إلى الكيفية التي تصاغ بها الاستراتيجيات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي ميزانية الدفاع نفسها.

يجيب الكولونيل بريان ب. تريوسديل قائلاً: من أجل ضمان أن الجيش قادر على الفوز في حروب الأمة يبحث المخططون العسكريون ومسؤولو الميزانية عن عدو "الحالة الأسوأ"، وفي هذه الحالة يسهل تحديد عدو الحالة الأسوأ في المنطقة: الصين[33].

تماشياً مع هذا التصور، يعكس سلوك الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الاعتماد على التفوق العسكري لردع الصين. فبحسب تقرير لمعهد بحثي أمريكي، من المقرر أن تنقل غواصات هجومية نووية إضافية إلى غوام، كما تم الانتهاء من خطط إعادة تنظيم اتفاقية التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والفلبين، وتتجه نسبة أعلى من

القوات الأمريكية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي[34]، ويتم خلال سنة 2023، نقل المقاتلات الأمريكية الحديثة من الشرق الأوسط إلى آسيا.

تعتمد الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في آسيا على حلفائها التقليديين، فبالإضافة إلى اليابان التي تربطها بالولايات المتحدة اتفاقية التعاون الأمني المشترك لسنة 1960، لا يزال التعاون مع كوريا قائماً على أساس اتفاقية الأمن المشترك الكورية الأمريكية لسنة 1958، ومع أن الفلبين رفضت تمديد فترة بقاء القوات الأمريكية في قاعدتي كالارك وخليج سوبي، إلا أن معاهدة الدفاع المشترك لسنة 1951 لا تزال سارية بين البلدين[35]. ونفس الأمر ينطبق على كل من أستراليا ونيوزيلندا والهند.

ويضاف إلى ذلك أن التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا قد تعزز بشكل كبير خلال العقد الأخير، في الحقيقة، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى موازنة النفوذ الاقتصادي والعسكري للصين في الفلبين[36]، وهي تستخدم لأجل ذلك علاقاتها الأمنية الوثيقة معها.

ومع أن الفجوة الأيديولوجية بينها وبين الصين هي ببساطة" كبيرة جداً" [37] إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من أن تتقارب مع بعض الدول غير الليبرالية، ومنها فيتنام ذات الأيديولوجيا الشيوعية، والتي تخشى من أن تهيمن عليها الصين مستقبلاً، وهي تسعى إلى الارتقاء بعلاقاتها معها بشكل تصاعدي لكي تجعل منها حليفاً قوياً يُعتمد عليه لتطويق الصين.

نزاعات بحر الصين الجنوبي على ضوء الاستراتيجيتين العسكريتين الأمريكية والصينية

يسعى الجيش الشعبي الصيني إلى الحصول على قدرات منع الوصول A2AD « Anti Access Area Denial »، وهي عبارة عن مجموعة متكاملة من القدرات الجوية والبرية والبحرية التي تضمن قدرة الجيش الصيني على منع تدخل طرف ثالث في إقليم محدد تخوض الصين داخله معركة ضد طرف ثان. إن هذه القدرات، تظل مرتبطة في العقيدة العسكرية الصينية بحالة الحرب في المضيق.

إذا افترضنا أن الإقليم الذي تخطط الصين لخوض معركة داخله هو جزيرة "تايوان"، فإن الطرف الثالث المستهدف باستراتيجية منع الوصول هو الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد. ومن الواضح أن هذا الافتراض يجد أسانيد صحته في الاستراتيجيتين العسكريتين الصينية والأمريكية.

يرى أحد الباحثين أن بحرية الجيش الصيني "عبارة عن قوة مصممة لمنع استقلال تايوان، ولمنع الولايات المتحدة الأمريكية من نجدتها في حال حدوث حرب في المضيق"[38]، وقد استند في الوصول إلى هذه النتيجة على دراسته لمشروع تحديث الجيش في الصين بالمقارنة مع تحديث الجيش التايواني، والذي يقوم على تطوير الصواريخ الباليستية قصيرة المدى[39] والصواريخ المضادة للسفن، فضلاً عن استخدام الأقمار الصناعية لمراقبة البحر.

ووفقاً للتوجيه المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2021، تعد الصين "المنافس المحتمل الوحيد القادر على قيادة تحد دائم لنظام دولي مستقر ومنفتح"[40]. لقد كرس هذا التوجيه نفس الاستراتيجية القديمة للجيش الأمريكي الذي لا يألو جهداً لضمان قدرة تايوان على مواجهة الهجوم المحتمل من جانب الصين، فقد زودت

سلطات الجزيرة بالطائرات والدبابات والصواريخ من مختلف الأنواع تنفيذا لاتفاق وقعته مع الحكومة القومية خلال خمسينات القرن الماضي، يقضي بالتزام الجيش الأمريكي بالدفاع عن تايوان في حالة تعرضها لهجوم من دولة أجنبية.

يقوم الجيش الأمريكي كذلك بتعزيز قدرته على الولوج إلى ميادين المعارك، فقد استفاد القادة الأمريكيون من تجاربهم الحربية في أفغانستان والعراق وسوريا لكي يصلوا إلى نتيجة مفادها أن الجيش الأمريكي يتمكن في ظرف وجيز من حسم المعارك لمصلحته عندما لا يجد عوائق كثيرة تحول بينه وبين الوصول إلى ميدانها الرئيسي، ولهذا يطور الجيش الأمريكي باستمرار قدرته على إحباط الميزة التي توفرها استراتيجية منع الوصول للصينيين.

وبالإضافة إلى مشكل تايوان الذي تتدخل فيه الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، تواجه الصين حركة انفصالية في التيبت وأخرى في شنجيانغ، كما أنها تواجه حركة احتجاجات متقطعة في منطقة هونغ كونغ. وهي كلها حركات تحظى بالدعم الأمريكي غير المباشر. غير أنها لا تحظى بنفس القدر من الاهتمام والمتابعة داخل دوائر السياسة في الصين، إذ ورد في الكتاب الأبيض الصيني للدفاع لسنة 2019م أن "قوى استقلال تايوان الانفصالية وأفعالها تشكل أخطر تهديد مباشر للسلام والاستقرار في مضيق تايوان وأكبر عائق يعرقل إعادة التوحيد السلمي للبلاد"[41].

ليست مشاكل الصين داخلية فقط، فهناك نزاعات حدودية برية مع الهند، كما أن هناك نزاعات بحرية بينها وبين بعض بلدان رابطة جنوب شرق آسيا المطلة على بحر الصين الجنوبي، وهذه النزاعات لم تكن يوماً محل اتفاق نهائي بين الرابطة والصين، أما في بحرها الشرقي، فلا تزال الصين تطالب بالسيادة على جزر "دياو يو" التي تحتلها اليابان وتسميها "سنكاكو".

شكلت هذه النزاعات البحرية فرصة سانحة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التدخل في العلاقات الثنائية بين الصين وجيرانها المتنازعين معها على السيادة. إذ ترتبط الولايات المتحدة مع اليابان باتفاقية للدفاع المشترك لا تستثني المياه المتنازع عليها بين هذه الأخيرة والصين من بند يقضي بتدخلها ضد أي طرف يخوض حربا ضد اليابان.

أما في بحر الصين الجنوبي، فتتذرع الولايات المتحدة الأمريكية بضمان حرية الملاحة معتبرة هذا البحر جزءً من المياه الدولية التي لا يحق للصين أن تطالب بالسيادة عليها. فضلاً عن أنها تدعم الفلبين وسنغافورة وفيتنام بشكل منتظم بالأسلحة المتطورة لضمان عدم قدرة الصين على فرض سيطرة عسكرية على الجزر المتنازع عليها هناك. يضاف إلى ذلك أن الجيش الأمريكي ينظم دوريات وتدريبات متواصلة في هذه المناطق، بدعوى ممارسة والحفاظ على حرية الملاحة الدولية، وهي إجراءات تنسجم مع استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية القائمة على منع منافسيها المحتملين من تحقيق هيمنة إقليمية.

خاتمة:

إن الاستراتيجية العسكرية الصينية مصممة للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، بغية استكمال توحيد تايوان مع البر الرئيسي وتمكين بحرية جيش التحرير الشعبي من تقويض قدرة الأساطيل الأجنبية على تهديد سواحلها

و ضمان المرور الآمن للسفن التجارية، أما نظيرتها الأمريكية فتستهدف بالتحديد منع الصين من تحقيق هذا الهدف، لأن تحقيقه يعني توسيع مجال تحرك بحرية الجيش الصيني، وتمكينها من خلق تهديد عسكري لها في المحيط الهادي.

وإذا كانت المرونة الصينية في التعامل مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاعات البحرية راجعة على الأرجح إلى التفاهمات التي تمت سنوات السبعينات بخصوص تايوان، وتركيز الحزب الشيوعي الصيني على التنمية الاقتصادية، فإن شروط هذه المرونة قد بدأت بالاندثار. إذ يبدو من خلال مشاريع تحديث الجيش الصيني أن الصين تسعى إلى خنق تايوان عسكريا بما يمهد لإعادة التوحيد، وبسط هيمنتها على جزر بحرها الجنوبي، ويزيد ذلك من احتمال دخول الطرفين الصيني والأمريكي في لعبة صفرية حول بحر الصين الجنوبي.

---

[1] درج الصينيون على تسمية الحقبة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ب "قرن الإذلال"، أي القرن الذي تعرضت الصين خلاله للاستعمار الغربي، وفرضت عليها إبانه معاهدات مذلة.

[2] تعرضت الصين للغزو البحري مرات متكررة، ففي سنة 1622 احتل الهولنديون الجزر المقابلة لساحل فوجيان، قبل أن ترغمهم السفن المينغية على المغادرة ليستقروا بعدها في تايوان، كما أسس البرتغاليون مستعمرة لهم في ماكاو سنة 1557 بعد أن قدموا بحراً، وبحلول سنة 1840 وصل الغرو البريطاني بحراً، ليبدأ "قرن الإذلال".

[3] للاستزادة انظر: حمدي أتراس، السياسة الخارجية الصينية ومبادرة الحزام والطريق: هل تتبع الصين سياسة خارجية تعديلية؟، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد الثاني (العدد الأول)، يناير/مارس2023.

(4) Stein Tønnesson, Why are the Disputes in the South China Sea So Intractable? A Historical Approach, **Asian Journal of Social Science** (Brill),Vol. 30, No. 3, Special Focus: Research on Southeast Asia in the Nordic Countries (2002), pp: 570-601.

(5) Sébastien Colin, China, the US, and the law of the sea, **China Perspectives** (French Centre for Research on Contemporary China), No. 3 (107), (2016), pp: 5-11

(6) Rober D. Kaplan, The South China Sea is the Futre of Conflict, **Foreign Policy**, No. 188 (September/October 2011), p: 80.

(7) U.S Energy informaton Administration, South China Sea, Last Updated: February 7, 2023, link: https://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/regions_of_interest/South_China_Sea/south_china_sea.pdf

(8) Kong Zhiguo, the making of maritime power: china's challenges and policy responses, **Social Sciences academic press China**, 2016.

(9) Katherine Morton, China's ambition in the South China Sea: is a legitimate maritime order possible?, International Affairs (John Wiley & Sons Ltd on behalf of The Royal Institute of International Affairs), 92: 4, 2016, pp: 909-940.

(10) Leszek Buszinski and Iskandar Sazlan, Maritime Claims and Energy Cooperation in the South China Sea, **Contemporary Southeast Asia** (ISEAS - Yusof Ishak Institute), Vol. 29, No.1,(April 2007), p: 149.

(11) Natalie Klein, The Effectiveness of the UNCLOS Dispute Settlement Regime: Reaching for the Stars?, Proceedings of the 108 Annual Meeting, **American Society of International Law** (Cambridge University Press on behalf of the American Society of International Law) , Vol. 108, The Effectiveness of International Law, April 2014, pp: 359-364.

(12) صدر رأي المحكمة الدائمة للتحكيم بتاريخ 7 يوليوز 2016م.

(13) Statement of the Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China on Settling Disputes Between China and the Philippines in the South China Sea Through Bilateral Negotiation 2016/06/08. https://www.fmprc.gov.cn/nanhai/eng/snhwtlcwj_1/t1370476.htm accessd: February 08, 2023.

(14) Lye Liang Fook and Ha Hoang Hop, **Vietnam's Responses to China's Maritime Assertiveness in the South China Sea**, Yusuf Ishak Institute, Issue: No. 50, August 2018, p: 3.

(15) Mingjiang Li, Reconciling Assertiveness and Cooperation? China's Changing Approach to the South China Sea Dispute, **Security Challenges** (Institute for Regional Security)., Vol. 6, No. 2, (Winter 2010), pp: 49-68.

(16) Michael S. Chase, Jeffrey Engstrom, Tai Ming Cheung, Kristen A. Gunness, Scott Warren Harold, Susan Puska and Samuel K. Berkowitz, **China's Incomplete Military Transformation? Assessing the Weaknesses of the People's Liberation Army (PLA)**, RAND Corporation. 2015, p:19.

[17] بلغ عدد حاملات الطائرات الصينية 3 بحلول سنة 2023.

(18) Ronald O'Rourke, **China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities**, Background and Issues for Congress, Congressional Research Service, August 1, 2018, p: 2.

(19) China's Activities in the South China Sea, （China's development activities on the features and trends in related countries), Japan Ministry of Defense, (Updated in January 2018), accessed in February 08,2023 http://www.mod.go.jp/e/d_act/sec_env/pdf2/ch_dact_SCS_20180604e.pdf.

(20) Nathalie Fau, La maritimisation de l'économie vietnamienne : un facteur exacerbant les conflits entre le Viêt Nam et la Chine en mer de Chine méridionale ? », **Hérodote**, n° 157, 2015/2, p: 39.

(21) Ibid.

(22) David C. Gompert, Hans Binnendijk and Bonny Lin , China's Punitive War Against Vietnam, 1979, in: **Blinders, Blunders, and Wars: What America and China Can Learn** , RAND Corporation, 2014, p: 119.

(23) Wendy Wan-Chun Ho, Conflict or Cooperation? The Implications of China's New Fishing Regulations , **Mar Safe Law Journal**, 1/2015, p: 34-35.

(24) ورد في النص الأصلي لكلمة جون كيري:

"while we do not take a position on a competing territorial claim over land features, we have a strong interest in the manner in which the disputes of the South China Sea are addressed and in the conduct of the parties. We very much hope to see progress soon on a substantive code of conduct in order to help ensure stability in this vital region".

John Kerry, Remarks at the US-ASEAN Ministerial Meeting, July1, 2013. Available at the site: https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2013/07/211377.htm, accessed in :February 12, 2023.

(25) John SKirby (Assistant Secretary and Department Spokesperson, Bureau of Public Affairs, Washington, Dc), Decision in the Philippines-China Arbitration (Press Statement) July 12, 2016 available at:http://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2016/07/259587.htm (accessed in February 14,2023.

(26) Carrie Lyn D. Guymon, **Digest of United States Practice in InternationalLaw**, Editor Office of Legal Adviser United Stetes Department of State, 2015, p: 515.

(27) Sam Bateman Beating up on China: Southeast Asian Versus Americano-Australian Approches, **Monde chinois** , 2018/2 N° 54 – 55, p: 45.

(28) Office of Ocean and Polar Affairs Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs U.S. Department of State, **Limits in the Seas** (No. 143), China Maritime Claims in the South China Sea, December 5, 2014, p: 19.

(29) Daniel J. Kritenbrink, (Acting Deputy Assistant Secretary, Bureau of East Asian and Pacific Affairs), **U.S. Policy Toward the People's Republic of China (P.R.C.)**, Statement before the U.S.-China Economic & Security Review Commission Washington, DC April 13, 2011 availbale at: https://2009-2017.state.gov/p/eap/rls/rm/2011/04/160652.htm accessed in: February 19, 2023.

(30) Michael Mc Devitt , **The South China Sea : Assessing U.S Policy Options for the future**, CAN Analysis & Solutions, December 2014, p: 91.

(31) Lynn E. Davis, Stacie L. Pettyjohn, Melanie W. Sisson, Stephen M. Worman and Michael J. McNerne, **U.S. Overseas Military Presence : What Are the Strategic Choices?**, RAND Corporation. 2012, pp: 29-32.

(32) U.S Department of Defense, **Sustaining U.S Global Leadership: priorities for 21 ST Century Defense**, January 2012.

(33) Bryan P. Truesdell, Balance within the rebalance: The supporting role of the U.S Military role in the Asia-Pacific region, **Asia pacific center for Security studies**, June 2014, p: 6.

(34) David J. Bertau, Michael J. Green and Zack Cooper, **Assessing the Asia-Pacific Rebalance**, Center for Strategic and International Studies, December 2014, p: 36.

(35) Tanguy Struye de Swielande, The Reassertion of the United States in the Asia - Pacific Region, **Parameters**, Spring 2012, p: 80.

(36) Renato Cruz de Castro, The US-Philippine Alliance: An Evolving Hedge against an Emerging China Challenge, **Contemporary Southeast Asia** (ISEAS - Yusof Ishak Institut), Vol. 31, No. 3 (December 2009), pp. 399-423

(37) Aaron L. Friedberg, Bucking Beijing: An Alternative U.S. China Policy, **Foreign Affairs** (Council on Foreign Relations), Vol. 91, No. 5 (September/October 2012), pp. 48-58.

38 Robert J. Art, The United States and the Rise of China: Implications for the Long Haul, Political Science Quarterly (The Academy of Political Science),Vol. 125, No. 3 (Fall 2010), pp. 359-391.

39ورد في مقال بمجلة المدرسة الحربية الأمريكية أن هذه الصواريخ تشكل تحدياً كبيراً لتايوان. انظر للاستزادة انظر:
William S. Murray, Revisiting Taiwan's Defense Strategy, Naval War College Review, Vol 61, Number 3, Summer 2018, p: 6.

40 President Joseph R, Biden JR, Interim National Security Strategic Guidance, tha White House, Washington, March 2021, p 8.

41 China's National Defense in the New Era, The State Council Information Office of the People's Republic of China, July 2019, Accessed in: March 17, 2023, Link: https://www.andrewerickson.com/2019/07/full-text-of-defense-white-paper-chinas-national-defense-in-the-new-era-english-chinese-versions/

أثر عاصفة الحزم على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل اختلاف التوجهات السياسية بين دول الخليج العربي ودولة إيران

The impact of Decisive Storm on the future of Yemeni-Iranian relations during the different political orientations between the Arab Gulf states and Iran

الباحث / محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي

باحث ماجستير بقسم العلوم السياسية- كلية الدراسات والبحوث الآسيوية العليا- جامعة الزقازيق

باحث ماجستير بقسم العلوم السياسية- الجامعة الإسلامية بمنيسوتا- الولايات المتحدة الأمريكية

Mohammedzidan89@gmail.com

ملخص:

تباينت التوجهات السياسية الخليجية - الإيرانية عبر الزمن بين التعاون أو التنافر حسب طبيعة الأحداث العالمية والإقليمية، ولعل من أحدثها الحرب اليمنية والتي أُطلق عليها "عاصفة الحزم" عام 2015، ولا تزال تداعيتها حتى الآن، والتي أعطتنا مثال عن طبيعة اشتعال الصراع في منطقة الخليج العربي بين دول الخليج العربي ودولة إيران.

تمايزت العلاقات بين إيران وبعض الدول الخليجية عبر التاريخ، منها التدخل السياسي المستمر في الشؤون الداخلية من خلال دعم الشيعة في بعض دول الخليج كالبحرين والكويت، ومنها علاقات يسودها التهديد الدائم كالإمارات بسبب الصراع الجغرافي، والسعودية بسبب الصراع على الدور الإقليمي المهيمن، لكنها مع الكويت وقطر وعمان تمر بفترات كثيرة من التعاون.

هذه العلاقات المتأرجحة كانت المحرك لأهداف الأطراف موضوع البحث في الثورة اليمنية عام 2011، وأدت إلى اشتداد المنافسة بين دول الخليج العربي وإيران للتأثير على المشهد السياسي، وتمثل في ضغط المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي على الرئيس اليمني آنذاك للقبول بالانتقال السلمي للسلطة، ولكن إيران دعمت بكافة الأصعدة امتدادها العقائدي والسياسي في اليمن متمثلًا في جماعة الحوثيين، كان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى التدخل العسكري لدول الخليج العربي في اليمن منذ مارس 2015، وخلقت الدوافع لتلك الحرب.

إن التوقعات المستقبلية للعلاقات اليمنية الإيرانية والأمل في الإصلاح السياسي سيسودها مزيد من الرغبة في الهيمنة من المملكة العربية وتمثل دول الخليج العربي وإيران وتمثلها الحوثيين، مما سيجعل تكلفة الحرب باهظة، لتظل اليمن مرشحة لتكون أكبر كارثة إنسانية مأساوية كما وصفتها الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: التوجهات السياسية بالخليج، العلاقات الإيرانية، العلاقات اليمنية، التعاون الخليجي.

Abstract :

The Gulf-Iranian political trends varied over time between cooperation or disharmony according to the nature of global and regional events. Perhaps the most recent of these was the Yemeni war, which was

called "Decisive Storm" in 2015, and its repercussions are still continuing until now, which gave us an example of the nature of the conflict igniting the Arab Gulf region between Arab Gulf states and Iran.

Relations between Iran and some Gulf countries have been distinguished throughout history, including continuous political interference in internal affairs through support for the Shiites in some Gulf countries such as Bahrain and Kuwait, and including relations dominated by permanent threat such as the UAE due to the geographical conflict, and Saudi Arabia due to the struggle over the dominant regional role, but it is with Kuwait and Qatar Oman is going through many periods of cooperation.

These oscillating relations were the engine of the objectives of the parties under discussion in the Yemeni revolution in 2011, and led to an intensification of competition between the Arab Gulf states and Iran to influence the political scene, and was represented in the pressure of the Kingdom of Saudi Arabia and the Arab Gulf states on the Yemeni president at the time to accept the peaceful transfer of power, but Iran supported At all levels, its ideological and political extension in Yemen is represented by the Houthi group. This was one of the most important reasons that led to the military intervention of the Arab Gulf states in Yemen since March 2015 and created the motives for that war.

The future expectations of Yemeni-Iranian relations and hope for political reform will be dominated by more desire for hegemony from the Kingdom of Saudi Arabia, represented by the Arab Gulf states and Iran, represented by the Houthis, which will make the cost of the war exorbitant, so that Yemen remains a candidate to be the largest and most tragic humanitarian disaster as described by the United Nations.

Key words: Political trends in the Gulf, Iranian relations, Yemeni relations, Gulf cooperation.

إشكالية الدراسة:

تنبثق إشكالية الدراسة من التكلفة التي تدفعها الشعوب العربية جراء الحروب التي تشهدها المنطقة العربية لفترة زمنية تمتد لبضع عقود من الزمان يسودها انسداد أفق سياسي وصعوبة في تحقيق التوافق السياسي بين الدول العربية لرغبة البعض منها في التحكم في المشهد السياسي أو الرغبة في السيطرة الإقليمية على المنطقة العربية ومنها دول الخليج، وأحيانًا يكون الصراع داخلي داخل الدولة الواحدة، يدعمه أطراف صراع إقليميين كالمملكة العربية السعودية ودولة إيران، كلًا حسب توجهاته السياسية وأهدافه الإقليمية، وقد لمس الباحث تبعات ذلك عن قرب من خلال إقامة الباحث في دولة قطر خلال حرب اليمن والتي أطلق عليها "عاصفة الحزم" عام 2015، واقترابه المكاني من الأحداث الذي أدى إلى نزوح بعض المقيمين والمواطنين اليمنيين وكثرة الأخبار المتداولة في دولة قطر عن تلك الحرب باعتبارها أحد الدول المشاركة في تلك الحرب، دفع ذلك الباحث لدراسة أسباب الحرب ومنها ما اعتقده الباحث أنه السبب الرئيسي والمتمثل في العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي ومن هنا جاءت فكرة البحث كالتالي:

- تتمثل المشكلة في سؤال رئيسي: هل لعاصفة الحزم أثر على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل اختلاف التوجهات السياسية بين دول الخليج العربي ودولة إيران ؟

- يشير السؤال الرئيسي إلى أن هناك أثرًا للحرب اليمنية على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية ، والتي بدأت عام 2015 وأطلقت عليها دول الخليج العربي "عاصفة الحزم" في ظل اختلاف التوجهات السياسية بين دول الخليج العربي ودولة إيران - هذا البحث محاولة للإجابة على هذا السؤال الرئيسي من قبل الباحث.

أسئلة الدراسة :

1- ما هو تأثير عاصفة الحزم على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية؟

2- كيف يمكننا قياس مدى تأثير التوجهات السياسية لدول الخليج العربي على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل عاصفة الحزم؟

3- كيف يمكننا قياس مدى تأثير التوجهات السياسية لدولة إيران على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل عاصفة الحزم ؟

منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي في البحث، حيث إن الموضوع يتضمن الحرب اليمنية "عاصفة الحزم" عام 2015م، لذلك يتطلب وصف وتحليل التوجهات السياسية والتي شكلت دوافع الحرب لدول الخليج العربي، كما أنه يتطلب ووصف وتحليل التوجهات السياسية لدولة إيران والتي شكلت دوافع الحرب، وأيضًا وصف وتحليل أثر هذه التوجهات في ظل الحرب على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية.

أهداف الدراسة :

- التعرف على التوجهات السياسية لدول الخليج العربي وأثرها على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل عاصفة الحزم في ظل الحرب اليمنية "عاصفة الحزم" عام 2015م

- بيان مدى تأثير التوجهات السياسية لدولة إيران وأثرها مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل الحرب اليمنية "عاصفة الحزم" عام 2015م.

- تسليط الضوء على العلاقات السياسية بين دول الخليج العربي، ودولة إيران في ظل توجهاتهم السياسية وأثر ذلك على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل الحرب اليمنية "عاصفة الحزم" عام 2015م.

- التوصل إلى نتائج التوجهات السياسية بين دول الخليج العربي ودولة إيران وأثرها على مستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية في ظل دوافع كل طرف من الحرب اليمنية "عاصفة الحزم" عام 2015م، ووضع التوصيات اللازمة لمشكلة الدراسة من وجهة نظر الباحث.

المحور الأول: دور عاصفة الحزم في رسم الخريطة السياسية لليمن

أولا: دو افع دول الخليج العربي من عاصفة الحزم

منذ عام 1979، تأرجحت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران بين فترات من العداء العلني والتقارب الواضح، ولكن منذ عام 2003 انخرط الاثنان في منافسة لاذعة انتشرت عبر الشؤون الإقليمية، وأدت إلى آثار مدمرة في لبنان وسوريا والبحرين والعراق. اليمن. من الأمور المركزية في الكثير من هذا هو الجهود المبذولة لتأمين الآخر في

أعين الجماهير الخارجية، وتقديم التنافس بشكل استطرادي بلغة الأمن. ومع ذلك، على الرغم من مطالباتهم المتنافسة للشرعية والقيادة الإسلامية، هناك أسباب عملية قوية تتعلق بالمخاوف السياسية والاقتصادية للدولتين للانخراط مع بعضهما البعض. ومع ذلك، فإن ما يدعم ذلك هو الحاجة إلى تحركات إلغاء التوريق، وتقليل التوترات بين الاثنين من خلال تأطير العلاقات من حيث السياسة "الطبيعية" بدلاً من لغة الأمن، .(Mabon, et al., 2021)

اكتسبت دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعة بزيادة الثقة بالنفس وتشجيعها من قبل الدول الغربية، دورًا بارزًا في الجهود متعددة الأطراف لتعزيز بناء السلام في اليمن منذ أن شهدت البلاد صراعًا متزايدًا منذ عام 2004 فصاعدًا. استنادًا إلى "إطار السلام السلبي والإيجابي" الذي اقترحه يوهان غالتونغ ، يمكن القول بأن عدم تركيز دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز "السلام الإيجابي" والخلافات بين ممالك الخليج التي تصاعدت بفعل النزعات القومية المفرطة تمنع قدرة هذه المنظمة شبه الإقليمية لتسهيل بناء السلام في اليمن..(Hoetjes, 2021) .

تزامنت الثورة اليمنية عام 2011م مع ثورات الربيع العربي، فقامت الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بتوقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض في 23نوفمبر 2011، بدأ حينها ما سُمّي بالعملية الانتقالية في اليمن برعاية الدول العشر، ووظيفتها مساعدة انتقال البلد إلى إقامة نظام سياسي توافقي جديد، أو الانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد وفقًا لتعبير المبادرة الخليجية، بوصفه حلً وسطًا يجمع بين مطالب النظام السابق، وتطلعات قوى ثورة فبراير 2011 المطالبة بالتغيير، (عبد العزيز، 2015).

وعلى الرغم من الآمال العريضة التي رافقت توقيع المبادرة الخليجية، فالتآمر عليها بدأ مبكرًا من خلال تهديدٍ غير مباشر وجّهه الرئيس المخلوع علي صالح لمعارضيه السابقين وشركائه الجدد) بأنّه سوف يعلّمهم معنى المعارضة (. وفي المقابل كان الحوثيون يرفعون عقيرتهم بالصراخ ورفض المبادرة الخليجية بحجّة أنّها تمنح علي صالح الحصانة عن جرائمه. واليوم باستعراض وقائع الفوضى في الفترة الانتقالية، تتّضح جدية تلك التهديدات ويتأكّد أنّ أصحابها كانوا صادقين فيها، (بادي، 2015).

تمثلت دوافع دول الخليج العربي من عاصفة الحزم في المعوقات والمؤامرات التي واجهتها المبادرة الخليجية خلال الفترة الانتقالية والتي كانت من أبرزها:

- وضع العراقيل أمام إعادة الطابع الوطني في جهاز الدولة المدني والعسكري) أي إعادة هيكلة الجيش والأمن والوظيفة العامة على أسس وطنية (، من خلال إثارة الفوضى والعواصف الإعلامية ضدّ كلّ قرار يستهدف تحقيق هذا الهدف. والغرض كان واضحًا. وهو المحافظة على الطابع الحزبي والطائفي المهيمن على الدولة الذي يوالي شخص الرئيس السابق ولا يعترف بأيّ ولاية لغيره.

- في السياق نفسه، كان الحوثيون يشنّون حملات تخوين ضدّ المبادرة الخليجية بحجّة أنّها فرّطت في ثورة الشباب ودمائهم ومنحت الحصانة لعلي صالح.

- دعم الرئيس السابق الفوضى في البلاد وتقويض الأمن خلال الفترة الانتقالية، وتقديمه إعلاميًا بأنّه دليل فشل المبادرة الخليجية وما نتج منها من تغييرات، من خلال الأساليب التالية:

* تسليم أسلحة المعسكرات للحوثيين في صعدة ممّ حوّلهم إلى قوة عسكرية كبيرة جدًا. وقد أسهم ذلك في نشر الفوضى والحروب في مناطق سعى الحوثيون للتمدّد فيها، مثل حجة والجوف وأرحب.

* تسليم محافظة أبين لتنظيم القاعدة. وكان القائد المسؤول عن ذلك هو العميد عبد الرزاق المروني الذي تأكّد ارتباطه بالمخلوع علي صالح والحوثيين، وجرى تعيينه بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء قائدًا للقوات الخاصة. وقد أدّى ذلك إلى حدوث مآسٍ وكوارثَ وفواجعَ في أبين تسبّبت في نزوح عشرات الآلاف من الأسر إلى عدن حيث عاشوا في ظروف مأساوية. ويلاحظ أيضًا اشتداد عمليات القاعدة في تلك الفترة التي أربكت عملية التغيير ومسار التسوية السلمية. والمعروف أنّ تنظيم القاعدة هو أحد الأقنعة التي يتحرّك من خلالها الرئيس السابق لتنفيذ أجندته السياسية؛ مثل إثارة الفوضى وتخويف الناس في الداخل والخارج من شبح تنظيم القاعدة، وأنّه الوحيد القادر على مواجهته.

وترتب على ذلك أن أطلقت المملكة العربية السعودية تدخلًا عسكريًا في عام 2015م، قادت تحالفًا من تسع دول من الشرق الأوسط وأفريقيا، استجابةً لنداءات من الرئيس اليمني المؤيد للسعودية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي للحصول على الدعم العسكري بعد إزاحته من قبل الحوثيين بسبب المظالم الاقتصادية والسياسية، وهربوا إلى المملكة العربية السعودية. أطلق عليها اسم عاصفة الحزم. ويقال إن التدخل يتوافق مع المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة من قبل المجتمع الدولي، (Nußberger, &Benjamin, 2017)

كان التدخل في البداية عبارة عن حملة قصف على المتمردين الحوثيين وشهدت لاحقًا حصارًا بحريًا ونشر القوات البرية في اليمن. هاجم التحالف الذي تقوده السعودية مواقع ميليشيا الحوثيين، وأنصار الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، الذي يُزعم أنه مدعوم من إيران، يقول الحوثيون الذين ضغطوا على منصور هادي من أجل الإصلاحات ، إنهم استولوا على السلطة من خلال ثورة شعبية ويدافعون عن اليمن من غزو مدعوم من الغرب. سرعان ما امتدت التفجيرات التي تقودها السعودية إلى معظم مناطق غرب اليمن، بما في ذلك الأهداف المدنية، وأعقبها نشر القوات البرية بقيادة الولايات المتحدة في الجنوب، وشارك في العملية طائرات مقاتلة وقوات برية من مصر والمغرب والأردن والسودان والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين وأكاديمي (سابقا بلاكووتر). أتاحت جيبوتي وإريتريا والصومال مجالها الجوي ومياهها الإقليمية وقواعدها العسكرية للتحالف، .(Martinez, &Luis, 2015)

قدمت الولايات المتحدة الدعم الاستخباراتي واللوجستي، بما في ذلك التزود بالوقود الجوي والبحث والإنقاذ لطياري التحالف الذين سقطوا. كما سارع في بيع الأسلحة إلى دول التحالف. نشرت الولايات المتحدة وبريطانيا أفرادهما العسكريين في مركز القيادة والسيطرة المسؤول عن الغارات الجوية التي تقودها السعودية على اليمن، مع إمكانية الوصول إلى قوائم الأهداف، (Hawkins, 2016)

تُعدُّ عاصفةُ الحزم تغيير كبير في الاستراتيجية السعودية لمواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة، (الصانع، وآخرون، 2019).

إن السلوك الإيراني في اليمن قد أثر في موازين القوى في المنطقة، وترتب على ذلك رد فعل اقليمي تمثل في عاصفة الحزم، (Bajaifer, 2019).

كان الهدف من قيام التحالف العربي من أجل إيقاف التمدد الإيراني في اليمن والعمل على تصحيح اختلال التوازنات في المنطقة، (الدوسري، وآخرون، 2019).

يحفز الصراع في اليمن على عدم استقرار الأقليات في دول الجوار سيما الخليجية، ويوسع دائرة الصراع المحلي والإقليمي وربما الدولي في المنطقة بما هو جاري حاليًا، ويقود إلى تحويل موارد وثروات اليمن من التنمية إلى الصراع بما ينعكس سلبًا على الشعب اليمني ومستويات معيشته، (العازمي، وطايع، 2022).

ويرى الباحث أن دول الخليج العربي تقودها المملكة العربية السعودية وبعض من الداعمين الإقليميين من الدول العربية لم يجدوا حلًا لمنع إيران من السيطرة على اليمن إلا بالتدخل العسكري مما أسموه عاصفة الحزم.

ثانيا: تأثير عاصفة الحزم على العلاقات اليمنية الإيرانية

أمامنا الآن مشهد تولت فيه السعودية زمام مبادرة خطرة بهدف صياغة ترتيبات أمنية وسياسية كبرى في الإقليم عنوانها الرئيس هو مواجهة إيران ووقف تمددها. ويمكن هناك خمسة عناصر لقراءة التغير الذي تمثله "عاصفة الحزم" بالنسبة للسعودية والنظام الإقليمي ككل.

تمثل مبادرة السعودية بشن عمل عسكري كبير ضد اليمن انقلابا غير ناجح على خبرة سبعة قرون في طريقة تحديد أولويات الأمن في النظام الإقليمي العربي.

تشير "عاصفة الحزم – "رغم المشاركة المصرية – إلى الصيغة المختلفة التي أرادت السعودية فرضها على النظام الإقليمي العربية، سوغت الرياض عمليتها العسكرية بـ"حماية اليمن وشعبه العزيز من عدوان الميليشيات الحوثية التي كانت ولا تزال أداة في يد قوى خارجية لم تكف عن العبث بأمن واستقرار اليمن الشقيق"، حسبما ذكر بيان بثته وكالة الأنباء السعودية (واس) يوم 26 مارس. صدر البيان باسم السعودية وثلاث دول خليجية أخرى تدور في فلكها تاريخيا هي الإمارات والكويت والبحرين، فضلا عن قطر التي دأبت على انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن السعودية، وأحيانا منافسة، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي. هذه هي المرة التي تغامر فيها السعودية بالتدخل العسكري المكثف خارج حدودها وحدود دول الخليج العربية منذ حرب الخليج الثانية 1999م.

وعموما، لا تمتلك السعودية تاريخا ذا قيمة في العمل العسكري خارج حدودها، فقد اكتفت على مدار عقود بتقديم دعم مالي سخي في الصراعات التي تكون طرفا فيها، على غرار دعمها للمملكة المتوكلية اليمنية ضد الجمهوريين والقوات المصرية في اليمن إبان ستينيات القرن الماضي. كما أن السعودية خطت خطوتها بدون الجامعة العربية، في إشارة واضحة أن الرياض لا تحتاج إلى الجامعة العربية بصيغتها التاريخية المألوفة.

العلاقة الصراعية مع إيران، شهدت منطقة الشرق الأوسط، في السنوات التي تلت سقوط بغداد على يد القوات الأمريكية، صراعا مفتوحا بين إيران والسعودية. تبذل طهران ما وسعها من جهد لكسب موطئ قدم جديد في المنطقة، لعل العالم العربي يعترف بها شريكًا. وتنظر طهران، وهي تحاول التدخل في شئون دول تبعد عنها آلاف الكيلومترات، إلى الغرب بهدف كسب أرضية تعزز موقفها في المفاوضات حول برنامجها النووي، وبالطبع، هي مهتمة بنشر المذهب الشيعي، أو على الأقل تخفيف حدة العداء للشيعة وسط غالبية سكان المنطقة من السنة العرب. في المقابل، تجاهد السعودية لسد حالة الفراغ السياسي الكبير في المنطقة، وتداعبها أحلام الهيمنة على الإقليم وذلك بتحجيم قدرة إيران على التمدد. (Nordland, &Rod, 2016)

ويرى الباحث أنه مما لا شك فيه أن الدعم الخفي لجماعة الحوثي من قبل إيران أصبح معلنًا ولا يخفى على أحد ويؤكد أطماع إيران في المنطقة العربية وأصبحت أهداف القوى الإقليمية معلنة، وهو ما كشفته عاصفة الحزم بما

لا يدع مجال للشك، لذلك تبلورت العلاقات اليمنية الإيرانية لتأخذ شكل الحروب الوجودية فتارة تشكلها الحرب المذهبية من جهة والحرب للتوسع في المنطقة العربية من جهة أخرى.

المحور الثاني: مستقبل العلاقات اليمنية الإير انية في ضوء التدخل الدولي في حل الأزمة اليمنية

أولا: فاعلية التدخلات الدولية لحل الأزمة اليمنية

على مدار تاريخ اليمن لم يشهد هذا البلد استقرارا سياسيا، بالرغم من كونه قدم للإنسانية أعرق الحضارات التي مازالت آثارها شاهدة إلى يومنا هذا ولعل ما زاد في اضطراب الوضع اليمني التدخل الأجنبي قديما وحديثًا. ومع مطلع سنة 2011 هبت رياح الربيع العربي على هذا الجزء من الشرق الأوسط، حيث كان الأمل كبيرا في نجاح التجربة الديمقراطية لتكون نموذجا يحتذي به في بقية الأقطار العربية، لكن ما آل إليه الوضع أدى إلى تقويض أركان الدولة والذي سمح بولوج الأطراف الإقليمية والدولية فاحتدم الصراع بينها في هذا البلد الممزق سياسيا بدافع المصالح والأطماع، ومع التدخل العسكري المباشر سنة 2015 والذي مازال مستمر إلى يومنا هذا دفع الشعب اليمني الثمن باهظا امنيا واجتماعيا واقتصاديًا، (فراحتية، وعبد الرزاق، 2018).

وثمة عوامل أساسية ساهمت في فشل المبادرة السياسية أو التحول نحو تطبيق مخرجات الحوار الوطني، ومنها:

١- ضعف المنظومة الحاكمة، وتنامي دعوات الانفصال الجهوية خاصة الجنوبية منها، وكذلك تنامي القوة العسكرية لجماعة الحوثي عبر منظمة " أنصار الله المسلحة "، والذين تمكنوا خلال أقل من أسبوعين من اقتحام المدن والعاصمة وإسقاط الجيش وتحييده مستخدمين العنف والقوة المسلحة، حيث تؤكد بعض الجهات المطلعة أن هذه الأعمال المسلحة خارج القانون تمت بتنسيق مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي استخدم نفوذه في مفاصل الدولة، ويلقي بعض السياسيين باللائمة على دعم وتنسيق خارجي وقف خلف هذا التحرك المسلح ليس من إيران وحدها ولكن من أطراف أخرى .

٢- غياب الدور العربي والخليجي على وجه الخصوص في متابعة وتقييم الأداء في المرحلة الانتقالية، والتغاضي عن تنامي القوة المسلحة للحوثيين، وتنامي النفوذ الإيراني في اليمن.

٣- التعامل بقواعد وسياسات تفتقر للدراية والخبرة إزاء التعقيد السياسي والقبلي في اليمن من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه التحديد، واللجوء أحيانا إلى أفكار وقوالب ونماذج جاهزة لتطبق في اليمن، وهو ما لا يمكن توقع نجاحه تماما، حيث يمكن إطلاق مسمى " غير واقعي " على بعض الحلول والاقتراحات المقدمة.

٤- عدم القدرة على إدارة الدولة والمرحلة الانتقالية، والفشل في إعادة هيكلة الجيش وتوحيده تحت قيادة واحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ما تسبب بعدم تقدم برنامج المرحلة الانتقالية وفق أسس الحوار الوطني.

تهاونت الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية وأدى ذلك في الإشراف على تنفيذ المرحلة الانتقالية من 2012-2014م، إلى:

1- ضعف مؤسسات الدولة، ما سهل في قيام الحركة الحوثية بالانقلاب على السلطة واشتعال الصراع، الذي أدى إلى تفكيك الدولة اليمنية، ومؤسساتها المدنية والعسكرية، وتدمير الاقتصاد وتمزيق النسيج الاجتماعي.

2. أدى رفض الحركة الحوثية تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ومفاوضات جنيف والكويت إلى استمرار الصراع في اليمن.

3. بذلت الأمم المتحدة جهوداً لحل الأزمة، لكنها كانت محدودة، ولا تتوافق مع التدهور الأمني والإنساني منزو جراء الحرب.

4. عجز الأمم المتحدة عن إيقاف الحرب اليمنية نتيجة ضغوط الدول الكبرى والإقليمية، وتضارب أجنداتها.

5. القرارات الأممية خلال المرحلة الانتقالية غضت الطرف عن أعمال وأنشطة الجماعات المسلحة التي عملت على انهيار التسوية السياسية اليمنية.

6. عاصفة الحزم عملت على توجيه مسار الأداء الأممي وفق المرجعيات الثلاث لحل الأزمة وأوقفت انهيار الدولة اليمنية.

7. اتسم دور الأمم المتحدة بضعف التعامل تجاه تطورات الصراع من خلال فشلها في تطبيق القرار رقم2216 (2015)، (الذهب، 2017).

ويرى الباحث أنه لابد وألا نعول على التدخلات الدولية لحل الأزمة اليمنية حيث إن فاعلية التدخل الدولي ضعيفة من حيث التأثير بسبب التقارب الأمريكي الإيراني في الآونة الأخيرة واستمرار المباحثات حول الملف الإيراني النووي، مما يجعل الاعتماد الأساسي لابد وأن يكون على القوى الإقليمية والعربية في المنطقة العربية.

ثانيا: التوقعات المستقبلية للعلاقات اليمنية الإير انية ما بين مخاطر الوضع في اليمن والأمل في الإصلاح السياسي

أعلنت المملكة العربية السعودية وشركاؤها في التحالف عن إطلاق جهود سياسية وسلامية، أطلقوا عليها عملية استعادة الأمل، وذلك في ضوء طول أمد الحرب في اليمن وما مرت به من تغيرات سياسية للدول المشاركة أعلنت المملكة العربية السعودية وشركاؤها في التحالف عن إطلاق جهود سياسية وسلامية، أطلقوا عليها عملية استعادة الأمل.

لم يتوقف التحالف عن استخدام القوة، قائلاً إنه سيرد على التهديدات ويمنع المتشددين الحوثيين من العمل داخل اليمن. علقت قطر التحالف بسبب الأزمة الدبلوماسية القطرية لعام 2017، (ANI, 2017).

أنهى المغرب مشاركتهما في عام 2019 بسبب تدهور العلاقات بين المملكة العربية السعودية والمملكة العربية السعودية في أعقاب وثائقي العربية المزعوم الذي يشكك في السيادة المغربية في الصحراء الغربية.

إن دور إيران في اليمن له تاريخ قديم، رسمته منذ بداية ثورة الخميني، كما عززت ذلك بالحروب القبلية وتأجيج الانقسام لتحقيق أطماعها، (النفيسة، وصالح، 2018).

ويمكن تلخيص ما سبق في أنه لن يكون سهلًا حل الأزمة اليمنية، فهي في صراع مستمر منذ عشرات السنين ولم يهدأ بعد. بدأت هذه الأزمة مع عدم الاستقرار السياسي الذي ساد حكومة الجمهورية اليمنية. جاء تشكيل الجمهورية اليمنية عام 1990 م عن توحيد مناطق اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. اتفقت المنطقتان على الاتحاد لأن لديهما أوجه تشابه في الثقافة والأمة والظروف الاجتماعية. بمرور الوقت، أثارت الحكومة اليمنية احتجاجات من الجمهور لأنها لم تكن قادرة على معالجة الفساد والتواطؤ والمحسوبية ولم تحقق الرخاء لشعبها. أصبح هذا فيما بعد سببًا قويًا لظهور حركة انفصالية في اليمن، وهي جماعة الحوثي. ثم تفاقم الوضع بسبب ظاهرة الربيع العربي في عام 2011 والتي أدت إلى موجة متزايدة من الهجمات من قبل الحوثيين. في ذروتها عام 2015، نجح الحوثيون في السيطرة على العاصمة

صنعاء ومحاصرة قصر الدولة. ثم ذهب الرئيس في ذلك الوقت، منصور هادي، إلى المملكة العربية السعودية وطلب المساعدة في سحق جماعة الحوثي المتمردة. بدأ تدخل المملكة العربية السعودية في أزمة اليمن، وشكلت المملكة العربية السعودية تحالفًا عربيًا يتكون من قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، والمغرب، والأردن، والسودان. ثم نفذ هذا التحالف العربي عمليات عسكرية هي عملية عاصفة الحزم وعملية تجديد الأمل. تم إرسال قوات عسكرية إلى المناطق الحدودية بين اليمن والسعودية، والتي تعد بؤرة هجمات الحوثيين. لقد مرت سبع سنوات على تدخل التحالف العربي في أزمة اليمن، لكن الوضع يزداد سوءًا. الأزمة التي كانت في السابق مشكلة داخلية في اليمن تحولت الآن إلى مشكلة في منطقة الشرق الأوسط، .(Prasetya, et al., 2022)

ويري الباحث أن التوقعات لمستقبل العلاقات اليمنية الإيرانية ما بين رغبة المملكة العربية السعودية ممثلة لدول الخليج العربي ودولة إيران، أطراف الصراع الإقليميين في الهيمنة ولعب دور مؤثر في اليمن سيجعل ملامح هذا المستقبل مظلمًا وسيجعل التشاؤم هو الفكرة الحاكمة في عقول المهتمين بتحليل الأوضاع السياسية ومحاولة رسم خريطة مستقبلية للعلاقات اليمنية الإيرانية في ظل اختلاف التوجهات السياسية بين أطراف الصراع وفي ظل الحرب اليمينة "عاصفة الحزم" والتي دقت طبولها عام 2015م، ولا تزال تداعياتها حتى الآن في المنطقة العربية.

المصادروالمراجع العربية:

- راجح بادي. (2015). المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى .سياسات عربية.174-169 ,(14)3
- مصطفى عبدالعزيز. (2015). عاصفة الحزم: ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها ,شؤون عربية.
- الدوسري & ,فهد بن ناصر سالم. (2017). دور التحالف العربي في الحد من التمدد الإيراني في اليمن (Doctoral dissertation, publisher1).
- الذهب & ,جبر جبر ناصر. (2017). تقييم دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية للفترة من 2010-2016 م (Doctoral dissertation, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- فراحتية & ,عبد الرزاق. (2018). الصراع السعودي الإيراني اليمن أنموذجا (2010-2017 (Doctoral dissertation, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة).
- النفيسه & ,صالح بن محمد صالح. (2018). مستقبل الجمهورية اليمنية السياسي وأثره على دول الخليج العربي ,(Doctoral dissertation جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- فلاح على هاجد العازمي, ه. (2022). الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي .2011-2021المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية.564-525 ,(14)7 ,

المصادروالمراجع الأجنبية:

- Martinez, Luis. (2015). "US Rescues 2 Saudi Pilots From Gulf of Aden". ABC News.

- -Hawkins, V. (2016). Bombing hospitals and schools cannot become the ne normal. The Guardian, 19.

- Nordland, R. (2016). Talks to End War in Yemen Are Suspended. New York Times, 6.

- Nußberger, B. (2017). Military strikes in Yemen in 2015: intervention by invitation and self-defence in the course of Yemen's 'model transitional process'. Journal on the use of force and international law, 4(1), 110-160.

- ANI. (2017). Gulf rift deepens: Saudi suspends Qatar troops' involvement in Yemen war. Business Standard.

- Bajaifer, B. (2019). The implications of the Iranian role in Yemen (2018-2004). An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 35(1), 141-162.

- Hoetjes, G. (2021). The Gulf Cooperation Council and the Failure of Peacebuilding in Yemen. The International Spectator, 56(4), 151-166.

- Mabon, S., Nasirzadeh, S., & Alrefai, E. (2021). De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations. The International Spectator, 56(4), 66-83.

- Prasetya, M. N., & Yahya, J. N. (2022). Analysis of Arab Coalition Cooperation in Yemen Conflict Settlement. In Prosiding International Conference on Sustainable Innovation (ICoSI) (Vol. 2, No. 1).

الموقف الصيني من الحرب الروسية-الأوكرانية

The Chinese position on the Russian-Ukrainian war

م.م. محمد علي عباس علي
ماجستير علوم سياسية/ دراسات دولية
وزارة التربية/ الرصافة الثانية/ قسم تربية المدائن

ملخص:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الحرب الروسية على اوكرانية التي تتميز بطبيعتها السريعة والمفاجئة ويتشابك فيها أدوات التأثير السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تستخدمه أطراف الحرب؛ إذ امتد تأثيرها ليمس المصالح العليا لكثير من الدول وعلى رأسها الصين، لذلك فقد عالجت الدراسة إشكالية الموقف الصيني من الحرب والذي يتسم بالتباين والتذبذب تجاه تفاعلات الحرب، وفق ثلاثة محاور رئيسية تناولت جذور الحرب في اوكرانيا وتطوراتها، وأهم محددات الموقف الصيني تجاه الحرب، فضلاً عن ترتيبات الصين المستقبلية لمواجهة هذه الحرب، بالنتيجة كان ثبات موقف الصين من ضرورة التهدئة وضبط النفس والتوصل الى الحلول السلمية بعد تطورات الحرب الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الحرب، اوكرانيا، روسيا، الصين، الولايات المتحدة.

Abstract: The importance of the study comes from the importance of the Russian war on Ukraine, which is characterized by its rapid and sudden nature and intertwined with the tools of political, military and economic influence used by the war parties, as its influence extended to affect the higher interests of many countries, led by China. Therefore, the study addressed the problematic of the Chinese position on the war, which is characterized by Contrast and oscillation towards war interactions, According to three main investigations that dealt with the roots of the war in Ukraine and its developments, and the most important determinants of the Chinese position towards the war, as well as China's future arrangements to confront this war.

Keywords (the war, Ukraine, Russia, China, the United States).

مقدمة:

مرت الحرب الروسية الأوكرانية، التي تتوالى تطوراتها منذ سنوات بمراحل مختلفة، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، إذ أصبح الموضوع الأهم في أجندة العلاقات الدولية، مما جعل أخبار وباء كورونا والتغير المناخي وغيرها من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية تتراجع؛ نظراً لسرعة تطورات هذه الحرب وخطورتها لطبيعة الأطراف المنخرطة فيها، فقد طالت آثار الحرب كل دول العالم تقريبا، وتسببت بتداعيات سياسية واقتصادية وأمنية؛ نظراً لتشابك العلاقات الدولية، مما أدى الى انخراط دولي واسع لحل الحرب لاسيما الصين، وللوقوف على موقف الصين من الحرب الروسية الأوكرانية،

فقد تباين الموقف الصيني؛ نظراً لوجود العديد من الثوابت والمتغيرات للموقف الصيني من هذه الحرب، وصولاً إلى ما يمكن اعتباره ترتيبات صينية في ظل بعض المحاذير التي تحيط بتلك الترتيبات المُفترضة وبمجمل الموقف الصيني.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من تحديد الموقف الحالي للصين من الحرب الروسية الاوكرانية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، فضلاً عن أهم الترتيبات والأهداف التي تسعى الصين إليها بالمستقبل القريب والمتوسط والبعيد.

إشكالية الدراسة :- تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس: ما مدى تأثير الموقف الصيني من الحرب الروسية على اوكرانيا؟ ومن التساؤل الرئيس تنطلق عدة إشكاليات فرعية منها:

1- ماهي مسببات الحرب الروسية- الاوكرانية؟

2- ما أهم محددات الموقف الصيني من الحرب الروسية-الاوكرانية؟

3- ما هي الترتيبات المستقبلية للصين لمواجهة الحرب الروسية- الاوكرانية؟

فرضية الدراسة:-تفترض الدراسة أن الموقف الصيني من الحرب الروسية- الاوكرانية هو موقف غامض وغير واضح، بالرغم من الموقف الحيادي المعلن الا ان التحركات الصينية تشير دعمها للجانب الروسي على حساب أوكرانيا.

منهج الدراسة:- اعتمدت الدراسة على منهج **المصلحة الوطنية** كمنهج اساسي لتفسير الموقف الصيني، ومنهج **مقاربة الدور** التي يتوضح من خلال الدور الصيني في الحرب الروسية على اوكرانيا في الحاضر والمستقبل.

هيكلية الدراسة:- تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تناول **المحور الاول** نشأة وتطور الحرب الروسية على اوكرانيا مقسم على ثلاثة مطالب، **والمحور الثاني** تناول محددات الموقف الصيني من الحرب وفق ثلاثة مطالب، بينما تناول **المحور الثالث** الترتيبات المستقبلية للصين في مواجهة الحرب في ثلاثة مطالب ايضاً.

المحور الأول

نشأة وتطور الحرب الروسية- الأوكرانية

نتيجة لموقعها الاستراتيجي المميز الذي يربط بين قارة أوروبا وآسيا، والتنوع في مواردها الطبيعية؛ تعرضت أوكرانيا على مدار التاريخ للكثير من أشكال الاحتلال كان آخرها الاحتلال الروسي الذي استمر من القرن السابع عشر، إذ كانت مقسمة بين الامبراطورية النمساوية وروسيا القيصرية حتى عام 1917، بعدها قُسمت إلى أربع أجزاء (جزء تابع لروسيا، جزء تابع لبولونيا، جزء تابع لتشيكوسلوفاكيا، جزء تابع لرومانيا) كانت هذه الأجزاء الأربعة تخضع لسيطرة الاتحاد السوفيتي حتى عام 1991، وللوقوف على نشأة الحرب الاوكرانية وآخر تطوراتها تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة مطالب رئيسية كالآتي:

المطلب الأول: الجذور التاريخية للحرب الروسية- الاوكرانية

استقلت اوكرانيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام1991، وتم اقرار اول دستور فيها عام 1996، وبذلك أصبحت اوكرانية مستقلة عن روسيا بشكل غير مباشرة حتى عام 2004، بعدها تعرضت اوكرانيا للازمات نتيجة التدخل الغربي الروسي، وكان اول هذه الازمات هي ازمة ٢٠٠٤، وهي التي أشعلت الثورة البرتقالية بدعم من الغرب والتدخل في الشأن الداخلي الاوكراني للتأثير على مستقبل الخارطة السياسية الأوكرانية باتجاه مصالح كل منهما في منطقة اوراسيا[1].

شهدت مرحلة الثورة البرتقالية تحركات سياسية توزعت بين التظاهرات الشعبية والمفاوضات بين النظام والمعارضة واقرارات وتعديلات على الدستور، والمطالبة بوقف التدخل الروسي في شؤون الدولة ومحاربة الفساد المالي والاداري

والسياسي وانشاء مؤسسة ديمقراطية لتحقيق امال الشعب الاوكراني[2]، وبالفعل تم اعادة الانتخابات بمراقبة دولية فاز بها المرشح (بوروشينكو) واصبح (فيكتور) معارض للحكومة، لتبدأ البلاد مرحلة جديدة من مراحل الحكم في أوكرانيا نظامها موالي للغرب، ولقد رسم الثوريين مستقبل اوكرانيا تحت حكم الغرب كحكم وردي يسهل تحقيقه، لكن تعارضت تطلعاتهم مع الواقع الذي تفرضه حاجة اوكرانيا الى روسيا لاسيما في مجال الطاقة، التي تستورد (٧٠%) من احتياجاتها من روسيا[3].

ان الثورة البرتقالية لم تحقق الاهداف التي جاءت من اجلها، رغم تعهد (يوشينكو) بمحاربة الفساد، وتوفير فرصة عمل لخمسة ملايين شخص وزيادة الرواتب والمعاشات للحد من الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وخفض الضرائب، ومضاعفة الناتج الزراعي، وإيقاف الانكماش الديموغرافي، ولكن بعد خمس سنوات من الثورة فشل في تحقيق تلك الوعود[4]، وزادت الحرب المالية العالمية في(٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) الوضع سوء، ما أدى إلى انخفاض الاقتصاد الأوكراني بنسبة (١٥%) وتراكمت الديون أكثر مما كانت عليه، وكان أكثرها اتجاه روسيا مصدر الغاز الوحيد، وأكثر دولة تأثرت بارتفاع أسعار الغاز والنفط الروسية كانت أوكرانيا[5]، فالثورة البرتقالية التي اوصلت (فيكتور يوشينكو) الرئيس الأوكراني السابق الموالي للغرب قد دفعت روسيا الاتحادية إلى رفع أسعار الغاز المصدر إليها ثلاثة أضعاف، الأمر الذي تسبب في تدهور الاقتصاد الأوكراني، فزادت معدلات الفقر بنسبة (٣٧%)، وتراجعت فرص العمل وتزايدت معدلات البطالة بنسبة (١٥%)، وتفاقم عجز الميزانية وتراجعت معدلات النمو، إذ بلغ حجم ديونها بما يقارب (١٦%) مليار دولار وظلت عاجزة عن تسديد هذه القروض، اضافة الى هذه الاسباب هناك اخطاء فادحة قام بها الرئيس (بوروشينكو) تسببت بفشل الثورة البرتقالية أهمها عجز الحكومة البرتقالية عن مواجهة الفساد، واتهام رئيسة الوزراء (يوليا تيموشينكو) بالخيانة لمبادئ الثورة وبأنها سبب الفشل الاقتصادي في السنوات الخمس والتصالح مع روسيا والتودد لبوتين وقد سجنت على اثرها[6]، كما تم تنصب (فيكتور يانكوفيتش) ابن روسيا البار رئيسا للوزراء نتيجة لسطوته وهيمنته البرلمانية والانتخابية، وهذا يتعارض مع مبادئ الثورة وعدم وقوف الرعاة الرسميين من الغرب والولايات المتحدة الامريكية، الى جانب الثورة البرتقالية لاسيما بعد الحرب روسيا على جورجيا وازمة الطاقة عام ٢٠٠٨، مما ادى لعودة (فيكتور يانكوفيتش) حليف روسيا مرة أخرى للسلطة عام ٢٠١٠، بعد فوزه بالانتخابات بعد فشل الثورة، إذ عادت اوكرانيا الى المجال الحيوي لروسيا، فتطورت العلاقة مع روسيا بعد توقيع معاهدة لتمديد الاسطول الاسود الروسي في جزيرة القرم لمدة (٢٥) سنة، وانهاء المساعي للحصول على عضوية حلف الشمال الاطلسي، وبذلك تكون اوكرانيا دولة محايدة، وان تعود اللغة الروسية كلغة رسمية في اوكرانيا[7].

المطلب الثاني: تطورات الحرب (2014-2018)

بدأت الحرب الأوكرانية في كانون الأول عام ٢٠١٣ بشكل تظاهرات بعد امتناع (يانكوفيتش) عن توقيع اتفاقية (الشراكة مع الاتحاد الأوربي) لصالح الدخول في شراكة اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، فقد خرج المتظاهرون في كانون الثاني ٢٠١٤ ضد رئيس الوزراء الأوكراني (ميكولا آزاروف)، وبالفعل قدم استقالته معلنا أن وحدة الأراضي الأوكرانية أهم من أي طموح شخصي، واستمرت التظاهرات لتصل الرئيس الأوكراني (فيكتور يانكوفيتش) واتهامه بالفساد وتدهور الوضع الاقتصادي، وفي ٢٢ شباط 2014غادر (يانكوفيتش) الى روسيا تحت ضغط المظاهرات وصوت البرلمان للإطاحة به[8].

دعمت روسيا التظاهرات الأوكرانية، لاسيما منطقة (دونباس) في الشرق ذي الأغلبية الروسية، واستولى مسلحون يرتدون الملابس العسكرية الروسية في ٢٧ شباط 2014على البرلمان القرم ومطارين واتهمت أوكرانيا روسيا بالتدخل في شؤونها الداخلية، وفي ١ آذار2014 وافق مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على طلب الرئيس (فلاديمير بوتين) استخدام القوات

الروسية في أوكرانيا[9]، وأعلن المجلس المحلي بـ(شبه جزيرة القرم)[*] بأجراء استفتاء على الانضمام الى روسيا، نجح هذا الاستفتاء الذي اجري في أذار ٢٠١٤، وتم اجراء انتخابات في ٢٥ نيسان الذي فاز فيها (بترو بوريشينكو) مما أدى الى تدخل روسيا ودعم التظاهرات في شرق أوكرانيا ذو الأغلبية الروسية تحسباً لضم أوكرانيا الى حلف شمال الأطلسي، تدخلت روسيا بالشأن الأوكراني بعد وصول تيارات موالية للغرب فيها، ودعمت الثوريين ولم تعترف بالسلطة الجديدة وصنفتها على انها غير شرعية[10].

المطلب الثالث: أسباب نشوء الحرب في اوكرانيا

نشأت الحرب الاوكرانية بفعل الكثير من الاسباب التي تتنوع ما بين الاسباب الداخلية والخارجية التي ساعدت في تصاعد حدة الحرب . وهي كالآتي:

أولاً:- الاسباب الداخلية للازمة، وتمثلت في:

1- **انقسامات داخل المعارضة**، أخذت الانقسامات التاريخية والعرقية بين المعارضة بالظهور إلى العلن؛ بعد وصول المعارضة البرتقالية إلى الحكم في أوكرانيا، **فمن جهة** الأحزاب الموالية لروسيا الاتحادية والتي ترجع جذورها إلى شرق البلاد تطالب بالانضمام إلى الحلف الاقتصادي مع روسيا الاتحادية، **ومن جهة أخرى** الأحزاب التقليدية المعارضة لروسيا الاتحادية كالجبهة الوطنية وغيرها يُطالبون بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، مما أدى الى تمزق كبيرة في المعارضة، إذ بلغت الذروة أخيراً بتوقيع الرئيس الأوكراني المخلوع اتفاقيات مع روسيا الاتحادية، لدعم الاقتصاد الأوكراني ومساعدة الحكومة الأوكرانية المواجهة ديونها المستحقة[11].

2- **عوامل اقتصادية**، ويظهر اثر العامل الاقتصادي ذلك في ارتفاع سعر الغاز الروسي المصدر إلى أوكرانيا، إذ كبد الاقتصاد الوطني خسائر بلغت نحو (20) مليار دولار، اضافة الى القروض التي اخذتها البلاد من صندوق النقد الدولي في الفترة (2008 و 2009) الذي من المفترض تسديدها بداية سنة 2012، تبعها انخفاض في حجم التبادل التجاري مع شركاء اوكرانيا الاستراتيجيين في الدرجة الأولى روسيا وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة، ما زاد الامر سوء هو قبول الرئيس الأوكراني المخلوع (فيكتور يانوكوفيتش) المساعدات الروسية وعضوية الاتحاد الآوراسي برعاية موسكو، وتفضيلها على اتفاق مع(16) الاتحاد الأوروبي[12].

ثانياً:- الاسباب الخارجية، تخوف الأميركيون من أوروبا وروسيا في نظام اتحادي قد يهدّد تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها لاسيما بعد سقوط حائط برلين في سنة 1989، لذا أخذت الدول الموجودة بين روسيا وأوروبا الغربية (دول أوروبا الشرقية) أهمية استراتيجية كبيرة لدى الولايات المتحدة، إذ تعد الولايات المتحدة أوكرانيا ثاني أكبر دول أوروبا (الشرقية)، وأهم الدول التي يتوجب إدخالها في الحلف الأطلسي لما لها من بعد جغرافي يلعب دوراً مهماً في المواجهات العسكرية بين الحلف وروسيا، وبعد ذلك بدأت الولايات المتحدة بالضغط على الاتحاد الأوروبي لبدء عملية التقارب مع أوكرانيا بهدف ضمها للاتحاد[13].

ومما تقدم يمكن القول، إن الأهداف الاساسية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين تتمثل في حفر خنجر لروسيا في أوكرانيا بضمها للاتحاد الأوروبي، مما يسمح بوجود قواعد عسكرية تابعة للحلف وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء (سيفاستبول) المنفذ الحيوي لروسيا على البحر الأسود، بعد ان تصبح أوكرانيا التابعة للاتحاد الأوروبي بقواعدها العسكرية التابعة للحلف الأطلس[14]، وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء (طرطوس) المنفذ الوحيد

لروسيا على البحر الأبيض عن طريق إسقاط نظام (بشار الأسد) حليف روسيا قد اكتمل الحصار العسكري والاقتصادي الأمريكي للغرب الروسي لتكون مناطق النفوذ الأمريكي من الجنوب إلى الشمال سوريا ثم تركيا ثم جورجيا ثم أوكرانيا، وبذلك تصبح روسيا محاصرة وتقليص مساحات نفوذها، وإثارة التوتر على حدودها وإشغالها بنفسها مما يضطرها للخروج من خريطة الشرق الأوسط كقطب فاعل ومؤثر [15].

المحور الثاني:

محددات الموقف الصيني من الحرب الروسية- الأوكرانية

لا شك في أن نتائج الحرب بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا من جهة، والتحالف الغربي الأطلسي من جهة أخرى، تتوقف في جانب كبير منها على الموقف الصيني من هذه الحرب، وعلى الرغم من أن الموقف الصيني مقيّد ومحصور بين عدة اعتبارات شديدة التعقيد والتشابك، إلا ان ذلك لا يمنع من تأثر الموقف الصيني وجود موقف بشكل أو آخر بتفاعلات الحرب في اوكرانيا. ولتوضيح موقف الصين تجاه الحرب في أوكرانيا بشكل مفصل سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية كالآتي:

المطلب الأول: على المستوى السياسي

أعلنت الصين موقفها الرسمي من الحرب بين روسيا وأوكرانية، خلال بيان يشمل خمس نقاط محددة وموجهة إلى اطراف الحرب كافة، ثبتت موقفها الداعي إلى احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، والالتزام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والاستمرار في معارضة جميع قوى الهيمنة بحزم، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للدول النامية الصغيرة والمتوسطة، كما دعت إلى رؤية أمن مشترك، شامل، تعاوني، ومستدام[16].

ساندت الصين **روسيا** في أنّ أمن الدولة لا يمكن ضمانه على حساب أمن الدول الأخرى، ودعت إلى وجوب التعامل مع مطالب روسيا الأمنية المشروعة على محمل الجد، ومعالجتها بشكل مناسب، ووجهت إلى الحلف الأطلسي رسالة معارضة ضمنية بأنّه لا يمكن ضمان الأمن الإقليمي من خلال تعزيز أو توسيع الكتل العسكرية، كما دعمت الحوار بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بشأن قضايا الأمن الأوروبي، على قدم المساواة بين الجانبين، وعلى نحو يؤدي إلى توازن وفعالية، وتحقيق آلية أمن أوروبية مستدامة[17].

ادانت الصين **الحرب بين روسيا وأوكرانيا**، وشددت على ضرورة منع تدهور الوضع وخروجه عن نطاق السيطرة؛ من خلال محافظة جميع الأطراف على ضبط النفس اللازم، وحماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم، ومنع حدوث أزمة إنسانية واسعة النطاق، وقد أبدت الصين دعمها وتشجيعها لجميع الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، كما رحّبت بالحوار والمفاوضات المباشرة بين روسيا وأوكرانيا[18].

أبدت الصين تفهمها (للسياق التاريخي الخاص والمعقد) للقضية **الأوكرانية**، معلنة رؤية الصين بأن تصبح أوكرانيا جسرًا بين الشرق والغرب، وتوضيح موقفها الحيادي في مجلس الأمن تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، في الامتناع عن التصويت، أن الصين رفضت دائمًا قرارات مجلس الأمن التي تستدعي (دون مبرر) الفصل السابع للسماح باستخدام القوة والعقوبات، في المقابل، تمارس الصين دورها وعضويتها في مجلس الأمن كـ(قوة مسؤولة) أوفت دائماً بالتزاماتها الدولية بأمان، وأدت دوراً بنّاءً في حماية السلام والاستقرار العالميين، والتزام طريق التنمية السلمية لبناء مجتمع ومستقبل مشترك للبشرية[19].

وكان في الموقف الصيني توجيه النقد الحاد إلى مجلس الأمن لأنه يجب أن يؤدي دوراً بنّاءً في حل قضية أوكرانيا، مع إعطاء الأولوية القصوى للسلام والاستقرار والأمن الإقليمي، على مستوى الإجراءات الهادفة إلى تهدئة التوترات بدلاً من (زيادة الوقود على النار)، أو على مستوى تعزيز الحل الدبلوماسي بدلًا من زيادة التصعيد في الموقف[20].

المطلب الثاني:- على المستوى الدبلوماسي

على الرغم من الموقف الرسمي الحيادي للصين من القضية الأوكرانية، الذي التزمت به وسائل الإعلام الصينية، لكن تباينت المواقف الدبلوماسية الصينية بين سفارتي الصين وروسيا منذ بداية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا؛ فبينما التزمت السفارة الصينية في أوكرانيا الصمت حيال الحرب، واكتفت بتوجيه السفير رسالة مصورة إلى الرعايا الصينيين في أوكرانيا لمساندتهم، وتذكيرهم بضرورة الالتزام بتوجيهات السلامة، وعدم مغادرة أوكرانيا إلى حين اتخاذ السفارة الترتيبات الأمنية المناسبة لإجلائهم[21].

تبنت **السفارة الصينية** في روسيا، من خلال موقعها على (تويتر)، حرباً إعلامية ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد أشارت عبر صورة كاريكاتورية إلى أنّ الولايات المتحدة تتهم الصين بعدم توجيه جهودها في حل الحرب، في حين اعتبرت الصين أنّ سبب عدم قدرة الصين على انهاء الحرب في أوكرانيا هو استمرار الولايات المتحدة في صب الزيت فوق النار[22].

وهاجم **المتحدث باسم الخارجية الصينية** في تغريداته على (تويتر) الولايات المتحدة، في مشاركة لائحة بجميع التدخلات العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، مرفقة بعبارة (التاريخ لا ينسى)، وكذلك بيان إحصائي أظهر أن (81%) من الحروب التي وقعت بين عامي (1945 -2001)، التي يبلغ مجموعها (201) نزاع مسلح، من أصل(248)، في (153) دولة حول العالم، قادتها الولايات المتحدة الأمريكية[23].

أعلن **وزير الخارجية الصيني** تأكيد الصين عن التخلي عن عقلية الحرب الباردة، في ظل قراءات سياسية اعتبرت الهجوم الغربي على التدخل الروسي في أوكرانيا يحمل رسائل للصين وتحذيرات حيال الموقف الصيني من إقليم (تايوان)، إذ وجهت الصين خطاب شديد اللهجة للولايات المتحدة من محاولتها لترهيب الصين والضغط عليها عن طريق تضخيم مرور سفنها الحربية عبر مضيق تايوان بقصد إرسال رسالة لدعم (استقلال تايوان) [24].

وجهت الصين التحذير الصارم أو ما يسمى بالردع العسكري الذي سيتحول إلى نفايات حديدية عند مواجهة السور العظيم الحديدي المتكون من (1,4) مليار صيني، في الوقت الذي تدرس فيه الصين آليات إعادة دمج تايوان في الصين، مع المحافظة على حقوق التايوانيين، مع إنشاء آلية أمن أوروبية متوازنة، وفعالة، ومستدامة من خلال الحوار والتفاوض[25].

المطلب الثالث: على مستوى الامني والاستراتيجي

لم تعلن الصين تأييداً صريحاً لإجراءات الضم أو الاعتراف أو الإجراءات العسكرية الروسية؛ لأنها إن فعلت سقطت حججها فيما يتعلق بمطالبات استقلال سواء من تايوان وغيرها من المناطق، وفيما يتعلق بتايوان تحديداً، برزت بعض الأصوات في هذه الفترة تقول إن الصين ستقوم بما قامت به روسيا في أوكرانيا[26]، لكن على الأغلب فإن الصين لن تقدم على خطوة استعادة تايوان عسكرياً؛ نظرا لأنها تعي تماماً التداعيات الكارثية لمثل هذا التصرف، مثل اعتراف دول مهمة في العالم بتايوان، فضلاً عن تقديم مساعدات عسكرية في ظل تعهدات أمريكية بحمايتها، وهنا قد تندلع الحرب واسعة ترهق الصين، وقد تؤدي إلى إيقاف تطورات إيجابية لصالح الصين على صعيد الدور والمكانة والنفوذ على الصعيد العالمي، ويجب

الا نغفل عن أن الغالبية العظمى من دول العالم تعترف بسياسة الصين الواحدة، وأكد بيان القمة الصينية - الروسية في فبراير 2022 على هذه النقطة، معتبراً أن (تايوان جزء لا يتجزأ من الصين) [27].

تجتمع الصين وروسيا شراكة وثيقة سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، يهدف من خلالها إلى ايجاد آلية لإدارة العلاقات الصينية مع روسيا لهدم النظام الأحادي العالمي السائد بعد الحرب الباردة، وإعادة إنتاج نظام جديد متعدد الأقطاب، لذلك تلجأ الصين بمساعدة روسيا إلى تشبيك المصالح السياسية والعسكرية في إطار اتفاق سياسي ضمني بمساندة كل منهما الأخرى في وجه سياسة الغرب لاحتواء الحدود الروسية والصينية، بما يضمن عدم انكسارها أمام الهيمنة الغربية، أو استغلال الولايات المتحدة للخلاف بينهما واستخدام طرف ضد الآخر، تماشياً مع ذلك يعمل الطرفان على تشبيك المصالح الاقتصادية والتجارية في المنطقة، الذي تم ترجمته عبر اتفاقية التعاون بين الصين و(الاتحاد الاقتصادي الآوراسي) [28]* الذي بقيادة روسيا لحماية مصالحها . [29]

مع بداية شهر شباط 2022 بعقد شراكة استراتيجية، مع تعهد بمعارضة أي توسّع للحلف الأطلسي، ودعم أحدهما الآخر في مواجهة "الهيمنة" من خلال العقوبات الأمريكية الأحادية، إذ أبدت الصين دعمها للمطلب الروسي المتمثل في ضرورة عدم ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، كما أكدت روسيا دعمها للموقف الصيني بشان قضية السيادة الصينية على تايوان، في بيان مشترك خلال لقاء (بوتين وجينبينغ)، على هامش زيارة الرئيس الروسي إلى الصين للمشاركة في افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022[30].

كشفت الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا عن عقد حزمة من الصفقات يتجاوز عددها (15) اتفاقية، من بينها التوقيع على اتفاقية لتوريد الغاز الروسي إلى الصين من خلال خط أنابيب جديد طاقته (50 مليار متر مكعب) من الغاز سنوياً، وقد نصّت أهم بنود الاتفاقية على[31]:

1- إدارة شركة (غازبروم) الروسية (شركة مملوكة للدولة) للصفقة.

2- توريد الغاز الروسي للصين بحجم (10مليارات متر مكعب) سنويا، على مدى (30) عاماً، بدءاً من عام 2026.

3- تتم هذا الإيرادات عبر خط الأنابيب الجديد الذي يصل جزيرة (سخالين) في الشرق الأقصى لروسيا بمقاطعة (هيلونغجيانغ) شمال شرق الصين، من خلال بحر اليابان.

4- تسوية مبيعات الغاز بين الجانبين الصيني والروسي باليورو بدلًا عن الدولار الأمريكي.

المحور الثالث

الترتيبات المستقبلية للصين في مواجهة الحرب

تدرك الصين جيداً أنها جزء من معادلات الحرب الأوكرانية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لذلك تعمل الدول الغربية على منع الصين من دعم روسيا، لذلك تخشى الصين أن تتوسع الدول الغربية في فرض عقوبات على بعض الشركات والكيانات الصينية التي لها تعاملات اقتصادية مع روسيا، لاسيما بعد تصريح الخارجية الأمريكية بأن إفشال روسيا في أوكرانيا سوف يكون رسالة قوية لموقف الصين من تايوان، ولفهم موقف الصين من الحرب في المستقبل القريب لا بعد من شرح ترتيبات الصين على المستويات كافة القريب منها والمتوسط والبعيد ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية كالآتي:

المطلب الأول: ترتيبات قريبة المدى

تعلم الصين أنّ العقوبات الأمريكية على روسيا سوف تدفعها إلى طلب المساعدة الصينية، وهو ما يسمح للصين بأداء دور اقتصادي مهم جداً، وزيادة سلطته ونفوذه في عمليات التعاون والتفاوض مع روسيا[32]، لاسيما بعد إخراج روسيا من نظام (سويفت) [*]الأمريكي العالمي إلى ارتفاع أسهم النظام المالي الصيني البديل بعد إعلان البنوك الروسية الانضمام إليه، قد تؤدي هذه الخطوة إلى التحول نحو اعتماد العملة الصينية في تنفيذ الاتفاقيات الصينية-الروسية المشتركة، كما ستشجع دولًا أخرى على الخروج من نظام سويفت، والانضمام إلى العالم المالي الصيني الجديد، بسبب تفضيل التعامل بالعملات المحلية بدلًا من الدولار[33].

تعمد الصين ايضاً إلى الاتفاق مع روسيا على شراء البضائع الروسية، لتصبح الصين سوقاً رئيسية لتصريف المنتجات الروسية، وتكون ممراً تجارياً لجميع الصادرات والواردات الروسية، مقابل، مصلحة الصين في التعاون مع روسيا وفق الامتياز الذي تتمتع به السفن الروسية المسجلة في البحر الأسود، بالعبور عبر المضايق بالاستناد إلى (اتفاقية مونترو) [*] لعام 1936 [34]، لاسيما بعد إعلان وزير الخارجية التركية عدم القدرة على منع السفن الحربية الروسية من عبور المضايق في طريق عودتها إلى البحر الأسود، بمعنى آخر يكون من مصلحة الصين التعاون مع روسيا في قطاع الملاحة الجوية، بعد توقف الرحلات الجوية الروسية، وحظر الطيران الروسي في بعض الدول، مما يمكن الصين من الاستثمار في المساهمة بإعادة ترميم ما دمرته الحرب في الأقاليم التي أعلنت استقلالها، والمشاركة في إعادة بناء أوكرانيا. [35]

وتبقى المصلحة الأبرز للصين هي تنفيذ الاتفاقيات التي عُقِدت مؤخرا مع روسيا، وأهمها اتفاقية (توريد الغاز الروسي إلى الصين) وقد تلجأ الصين، في حال فرض أي عقوبات عليها نتيجة دعم الاقتصاد الروسي، إلى اعتماد الموقف نفسه الذي احتجت فيه الصين عام 2014 في وجه العقوبات الأمريكية، إذ تعتبر العقوبات انتهاكًا لقواعد الممارسات الدولية، مع إمكانية اللجوء إلى فرض رسوم جمركية على السلع الأمريكية المستوردة[36].

تمكّنت الصين من إنقاذ روسيا من العقوبات التي فُرضت عليها عقب التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم في أوكرانيا وضم الإقليم، إذ عملت الصين على ضخ الأموال في الاقتصاد الروسي بموجب اتفاقيات تقدر قيمتها بملايين الدولارات في مجال الطاقة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون التجاري والتكنولوجي بين البلدين[37]، وعلى المستوى التجاري، تعد الصين أكبر مصدّر للواردات الروسية، وأكبر وجهة لصادراتها التي يشكل السلاح الروسي منها نحو (70%) من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، كما تزوّد الصين روسيا بالإلكترونيات، والآلات والأدوات الصناعية، في مقابل ما تستورده من غذاء وطاقة، وقد أشار مساعد الرئيس الروسي (يوري أوشاكوف) إلى أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين ارتفع هذا العام ليسجّل مستوى قياسيًا بقيمة (140) مليار دولار، وأكّد العمل مع الصين على زيادة حجم التجارة إلى (200)مليار دولار سنوياً خلال عام 2022.[38]

شكّلت مبادرة تسوية الخلاف الحدودي بين الصين وروسيا بشكل نهائي عام 2005، خطوة رئيسية نحو تطوير العلاقات الصينية الروسية وتطويرها، كما عزّزت الصين التعاون والتنسيق الأمني مع روسيا في إطار (مجموعة شنغهاي) [*]في المنحى الدبلوماسي، اتخذت الصين موقفًا داعماً لروسيا في قضية الشيشان باعتبارها من الشؤون الداخلية التي تتعلق بوحدة الأراضي الروسية، لكن في الحرب الأوكرانية الحالية، اختلف الموقف الصيني لجهة تأكيد احترام سيادة أوكرانيا، وعد

القضية الأوكرانية وضعاً تاريخياً خاصاً ومعقداً مع روسيا، لكن الصين أظهرت تفهّمها للمخاوف الروسية الأمنية، ودعم موقفها المعارض لتوسع الناتو[39].

المطلب الثاني: ترتيبات متوسطة المدى

لا تقتصر أخطار النزاع الروسي الأوكراني على التهديدات التي تطول مصالح الصين في الموارد والسلع المستوردة من أوكرانيا، أو المشروعات والاستثمارات الصينية داخل البلاد، بل تطول أمن الصين الاستراتيجي؛ لأنها تعرقل وتأخر تنفيذ مشروع الحزام والطريق، كما تزعزع أمنها في بحر الصين الجنوبي[40]، فعلى الرغم من اعتقاد البعض أنّ النزاع مع روسيا سوف يشغل الأمريكيين عن تركيزهم على الإحاطة بالصين من جهة بحر الصين الجنوبي، الذي يشكل ثلث التجارة العالمية، إلا إن التحديات الأمريكية للصين وتضخيم مرور سفنها الحربية، تهدد الصين في المجال التجاري، والأمني داخل إقليم تايوان؛ لاحتمال اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات في تايوان لمنع الصين من تكرار التجربة الروسية الأوكرانية[41].

تأمل الصين أن تشكل أوكرانيا، جسر عبور بين الشرق والغرب، كونها نقطة توازن مهمة في مشروع الحزام والطريق الصيني الذي لا بد أن يمر من خلال منطقة النفوذ الروسية، والطرق التي تسيطر عليها روسيا نحو أوروبا، غير أنّ تفاقم الحرب الأوكرانية، وضبابية المشهد المستقبلي قد يرسمان عدة سيناريوهات يكون لكل منهما أثره المختلف في المصالح الصينية في أوكرانيا، إي ان استمرار الحرب داخل أوكرانيا سيعرقل طريق عبور المشروع الصيني بين الصين وأوروبا، وإذا ما تم تدويل النزاع وتطوره أمام تهديدات روسيا النووية وانضمام عدد من الدول الأوروبية إلى الحرب، سيؤدي يفشل مشروع طريق الحرير[42].

وإذا ما انتهت الحرب بمكاسب روسية على مناطق سيطرتها، سيعزز هذا من التعاون الصيني الروسي على إنجاح المشروع، لكن العقوبات الأمريكية والغربية قد تطول الصين بسبب مساندتها لروسيا؛ مما قد يؤدي إلى انسحاب عدد من الدول الأوروبية من المشروع الصيني لصالح إحياء مشروع الاتحاد الأوروبي (البوابة العالمية) [*]، لا شك أنه من مصلحة الصين ردع أي توسع إضافي لحلف الأطلسي شرقاً، ودرء مخاطر المنافسة الاستراتيجية العالمية التي كان الاتحاد الأوروبي يخطط لها لمنافسة الصين، إي ان مصلحة الصين محققة أكثر من خلال التعاون مع روسيا، وتقديم الدعم لها، ومساندتها في وجه العقوبات، كما تتوخى روسيا من خلال العملية العسكرية داخل أوكرانيا إلى تحقيق مصالح أبعد من مجرد منع توسع الناتو شرقاً؛ وإنّما الحد من التوسع الصيني غرباً بهدف منع الصين من بسط نفوذها السياسي، والاقتصادي، والعسكري داخل حدود (العالم الروسي)، أو منطقة نفوذ روسيا التاريخية، والأهم منع الصين من إنشاء قواعد عسكرية داخل هذه المنطقة من أجل تأمين مشروعاتها الاقتصادية، وحماية استثماراتها .[43]

المطلب الثالث: ترتيبات بعيدة المدى

تسعى الصين في ظل موقفها من الحرب الاوكرانية إلى تبني عدد من الترتيبات على المدى البعيد من خلال التركيز على عدد من الخطوط العريضة المتمثلة بالآتي:

أولاً:- تفاعلات النظام الدولي: بمعنى السير قُدماً في اتجاه الابتعاد بالنظام الدولي عن الهيمنة الأمريكية، نحو التعددية التي طالما طالبت بها كل من الصين وروسيا، فما يجري في أوكرانيا يثبت أنه بات في المقدور وليس فقط الطلب من الولايات المتحدة التوقف، بل والقدرة على إفشال مخططاتها، وإجبارها على التراجع، وقد اتبعت الصين ذلك النهج على الصعيد الاقتصادي في فترة الرئيس السابق (دونالد ترامب) إذ كانت تقول صراحة إنها ليست مع الحرب التجارية، لكنها

مستعدة لها وكانت ترد على كل إجراء تفرضه الإدارة الأمريكية السابقة[44]، وسوف يكون هناك صورتان أساسيتان للعالم الجديد متعدِّد الأقطاب يشكِّلان على نحو عميق الأنظمة الصاعدة:

1- **الصورة الأولى:** يفترض استمرار الصين في صعودها، وإنها ستنخرط في منافسة أمنية شديدة مع الولايات المتحدة، ويكون ذلك بمنزلة السمة المركزية للسياسة الدولية على مدار القرن الحادي والعشرين، يقود هذا التنافس إلى خلق أنظمة محدودة يُهيمَن عليها من طرف الصين والولايات المتحدة، وتكون التحالفات العسكرية المركَّب المركزي لهذين النظامين، وهما الآن بمرحلة التشكُّل ويشبه ذلك النظامين اللذين قادهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة[45]، إلا أن الصين والولايات المتحدة سيكون لهما أسباب تدفعهما للتعاون في مسائل عسكرية وهو مسعى سوف يقع في نطاق اختصاص النظام الدولي، كما كان من قبل أثناء الحرب الباردة؛ إذ سيكون التركيز بالدرجة الأولى على اتفاقيات الحد من الأسلحة، وتنخرط روسيا في هذا المسعى كما تفعل الصين والولايات المتحدة، ومن المرجَّح أن تظل المعاهدات والاتفاقيات الموجودة التي تتعامل مع مسألة الانتشار النووي في مكانها، نظرًا لأن كل القوى العظمى الثلاث تريد الحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن يكون على الأطراف الثلاثة التفاوض على معاهدات جديدة تحد من ترسانتهما العسكرية، مثلما فعلت القوتان العظميان أثناء الحرب الباردة[46].

2- **الصورة الثانية:** وجود قدر ضخم من التواصل الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، وبين الصين وحلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، كما أن الصين والولايات المتحدة أيضًا تُتاجران وتستثمران عبر كل أنحاء العالم، وليس من المرجَّح أن تُقلِّص المنافسة الأمنية بين النظامين المحدودين هذه التدفقات الاقتصادية، فالمكاسب المتأتية من التجارة المستمرة مهمة ومطلوبة، حتى لو حاولت الولايات المتحدة الحد من تجارتها مع الصين، فبإمكان الأخيرة أن تُعوِّض ذلك من خلال تجارتها مع الشركاء الآخرين[47].

لذلك ذهب (ميرشايمر) [*] إلى القول: "إنه من المرجَّح أن يشبه المستقبل الوضع في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى؛ إذ كان هناك تنافس أمني شديد بين الحلف الثلاثي (النمسا-المجر وألمانيا وإيطاليا) والوفاق الثلاثي (بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا)، لكن كان هناك قدر هائل من التفاعل الاقتصادي بين هذه البلدان بشكل عام[48].

والنتيجة النهائية أن التنافس بين النظامين المحدودين اللذين تقودهما الصين والولايات المتحدة، سوف يُورِّط كليهما في منافسة اقتصادية وعسكرية تامة، مثلما كانت الحال مع النظامين المحدودين اللذيْن هيمنت عليهما الصين والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، ويكمن الاختلاف الكبير هنا في أن النظام الدولي سيكون منخرطًا بعمق في إدارة جوانب التنافس في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي لم يكن موجودًا أثناء الحرب الباردة[49].

ثانياً:- التقارب الصيني–الروسي: يتبين ذلك من خلال تفسير مضمون بيان القمة الصينية-الروسية في 4 فبراير 2022، وكذلك لكثافة التواصل بين كبار المسؤولين في الجانبين، والطموحات المُتفق عليها بالنسبة لمستقبل العلاقات بينهما، لكن هل يمكن أن يصل مستوى العلاقات بين الصين وروسيا إلى حد التحالف العسكري؟ حتى الآن البلدان يصران على أنهما لا يريدان ذلك انطلاقاً من موقفهما المبدأين بخصوص التحالفات العسكرية[50].

وعلى الرغم من سكوت روسيا والصين على بعض التصرفات الأمريكية على الساحة الدولية، الا ان كلا الدولتين كانت تواصلان عملية البناء الداخلي الاقتصادي والعسكري، وقد مكّنها ذلك من التحول إلى المبادرات على الصعيد الدولي، وقد تمثل ذلك في مبادرات صينية مثل (الحزام والطريق، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية)، ووضع أُطر لعلاقات

مستقرة مع معظم مناطق العالم، سواء عبر المنتديات الجماعية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف، بما في ذلك مع أوروبا، وقد ترافق مع كل ذلك زحف الاستثمارات الصينية[51].

وبدأت روسيا هي الأخرى تخرج من كبوتها تدريجياً منذ قدوم الرئيس (فلاديمير بوتين) ومن ثم بدأت في رفض ما كانت تسكت عنه، وأوعزت لدول آسيا الوسطى بإغلاق القواعد الأمريكية لديها، وقد كان حديثها صراحة أن حلف (الناتو)عليه أن يتوقف عن التوسع، وتدخلت عسكرياً في أكثر من نقطة ساخنة وحالت دون سيناريوهات كانت تريدها الولايات المتحدة، وهنا بدأ الغرب يأخذ سلسلة من الاجراءت حيال روسيا من قبيل فرض العقوبات الاقتصادية، وتوقف مشاركة روسيا في بعض المنتديات، مثل (مجموعة السبع الصناعية) وهذه العقوبات لم تطل روسيا وحدها، وإنما معها الصين أيضاً، وعلى صعد مختلفة بما في ذلك قطاع التجارة، ولكن كانت الدولتان تردان على العقوبات، وفي الوقت نفسه تبحثان عن بدائل لتعويض ما تحدثه تلك العقوبات، وقد كان ذلك واضحاً في الحالة الروسية خاصة[52].

بينما كانت الهوة بين الولايات المتحدة وحلفائها، سواء في أوروبا أو آسيا، تتسع في فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، كانت العلاقات الروسية-الصينية تتوطد أكثر وأكثر، ليس فقط على الصعيد الثنائي، وإنما إقليمياً وعالمياً، فالبلدان وعبر المنظمات والمنتديات التي كانا وراء نشأتها، باتا يطرحان بدائل لما هو مطروح أمريكياً وغربياً، وتجلى ذلك بالأساس في كل من (منظمة شنغهاي للتعاون)، وتجمع (البريكس) (*). [53]

ثالثاً:- ابعاد التركيز الأمريكي عن الصين: ربما يقول البعض إن من بين الفوائد المتحققة للصين في ظل الحرب الأوكرانية هو الانشغال الأمريكي للتركيز على هذه الحرب، مما يخفف الضغط على الصين، وربما تتحول السياسة الأمريكية كلياً تجاه الصين، في محاولة لفك علاقاتها بروسيا التي أصبح تحديها العسكري لواشنطن أكبر، وهنا تجدر الإشارة إلى أن صانع القرار الأمريكي على قناعة بأن القوة التي تزحف نحو القمة هي الصين وليست روسيا، أخذاً في الاعتبار مؤشرات القوة الشاملة[54].

أي أن روسيا تحت حكم الرئيس (فلاديمير بوتين) تُشكِّل تحدياً قصير المدى، لكت تظل الصين تمثِّل التهديد الكبير على المديين المتوسط والطويل، فالتهديد القادم من الصين جذري؛ لأن الصين تعمل على تضييق فجوة القوة مع الولايات المتحدة، وتحاول التصرف كونها دولة أكثر مسؤولية حتى في الوقت الذي تتقرب فيه من روسيا، وتؤكد الصين أنها ليست دولة خارجة عن القانون، مثل روسيا، بينما تضاعف من جهودها في إنشاء مجال نفوذ من خلال الإكراه غير العسكري، كما تفعل في الواقع[55].

وفي الوقت الذي يجب أن تعطي فيه الولايات المتحدة الأولوية لمواجهة الصين، يجب كذلك أن تهتم بالجبهة الأوروبية في مواجهة محاولة روسيا إعادة إنشاء دائرة نفوذها من خلال استخدام القوة، وليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى مواجهتها بالقوة، وحتى أوروبا التي حاولت الابتعاد خلال السنوات الماضية عن الولايات المتحدة، أعادت اكتشاف حقيقة أن القوة الأميركية لا يمكن الاستغناء عنها[56].

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تملك حالياُ القدرات العملياتية لالتزام كامل طويل الأمد بقضيتين كبيرتين في مواجهة روسيا والصين، فإن الواقع الجيوسياسي يفرض عليها ذلك، ولن يكون أمام حلفائها وشركائها على جبهتي أوروبا والهند والمحيط الهادئ خيار سوى إلزام أنفسهم بنشاط أكبر في إدارة هاتين القضيتين، لاسيما في ظل وجود دعم مشترك بين الصين

وروسيا لإعادة رسم الخرائط الإقليمية وإعادة كتابة قواعد النظام الدولي بدلاً من العمل على كسب النفوذ من داخل المؤسسات القائمة[57].

وإذا كانت الولايات المتحدة تواجه تحديات صينية وروسية، فيجب عليها تمكين حلفائها وتجديد ترتيبات تقاسم الأعباء في آسيا وأوروبا، وتساعد استراتيجية إدارة (بايدن) الكبرى على القيام بالأمرين من خلال تركيزها الخاص على بناء العمل الشبكي للشراكات المرنة والمؤسسات والتحالفات ومجموعات الدول؛ إذ طوَّرت الولايات المتحدة تشكيلات (خمسة- أربعة- ثلاثة- اثنان) في آسيا بدأت بتعزيز التحالف الاستخباراتي (خمس أعين FVEY) إلى نشر الحوار الأمني الرباعي، وتوقيع الاتفاقية الأمنية الثلاثية (أوكوس AUKUS) ثم تعزيز التحالفات العسكرية الثنائية تعزيزاً للعمل الشبكي لإدارة (بايدن) في آسيا[58].

وإذا كانت الأطراف الآسيوية والأوروبية لا تستطيع تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا بمفردها في المستقبل المنظور، فإنها تساعد في تعزيز الدعم السياسي المحلي للولايات المتحدة من أجل استمرار الالتزام العسكري في المنطقتين، ومن خلال تعزيز دور أكبر لحلفائها وزيادة تفعيل موقفهم السياسي، يمكن للولايات المتحدة بناء توازنات إقليمية دائمة للقوى في آسيا وأوروبا، مدعومة بالقوة العسكرية الأميركية، وهذا قد يؤدي إلى تراجع الصين وروسيا على تبنّي نهج أكثر منطقية مع جيرانهما[59].

خاتمة واستنتاجات:

ختاماً، يمكن القول، بالرغم من ثبات الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية ولم يتغير منذ بدايات هذه الحرب، وعلى رأسها التمسك بالحلول السلمية عبر المفاوضات، والتزام جميع الأطراف بضبط النفس وعدم التصعيد، وبالرغم من الإجراءات السياسية والعسكرية الروسية في أوكرانيا، سواء بالاعتراف بجمهوريتي (دونيتسك ولوغانسك) ثم بدء التدخل العسكري في الأراضي الأوكرانية؛ فإن الصين كانت عند تناول الموضوع تتحدث عما تقوم به الأطراف المقابلة، لاسيما الولايات المتحدة، إذ تثير الصين قضايا من قبيل أنه لا يمكن تحقيق أمن بعض الدول على حساب دول أخرى، وأنه لا يمكن استمرار توسع حلف "الناتو" والضغط على دولة كبيرة مثل روسيا، ومع كل ما وصلت إليه الأمور، ما زالت الصين مُصرة على أن هناك فرصاً للحوار والدبلوماسية، لكن تشابك المصالح الصينية جعلها تعيد النظر في موقفها تجاه الحرب، فبدأت التعاون الصيني مع روسيا على حساب التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية.

وتوصلت الدراسة الى عدة استنتاجات:

1- اندلعت الحرب في اوكرانيا بعد محاولة الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين بضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، لمحاصرة روسيا وتقليص مساحات نفوذها، وإثارة التوتر على حدودها وإشغالها بنفسها مما يضطرها للخروج من خريطة الشرق الأوسط كقطب فاعل ومؤثر.

2- لم تعلن الصين تأييداً صريحاً لإجراءات الضم أو الاعتراف أو الإجراءات العسكرية الروسية؛ لأنها إن فعلت سقطت حججها فيما يتعلق بمطالبات استقلال سواء من تايوان وغيرها من المناطق، وفيما يتعلق بتايوان تحديداً، برزت بعض الأصوات في هذه الفترة تقول إن الصين ستقوم بما قامت به روسيا في أوكرانيا.

3- أن خطر الحرب الروسية الأوكرانية لا يقتصر على التهديدات التي تطول مصالح الصين في الموارد والسلع المستوردة من أوكرانيا، أو المشروعات والاستثمارات الصينية داخل البلاد، بل تطول أمن الصين الاستراتيجي؛ لأنها تعرقل

وتأخر تنفيذ مشروع الحزام والطريق، كما تزعزع أمنها في بحر الصين الجنوبي، فعلى الرغم من اعتقاد البعض أنّ النزاع مع روسيا سوف يشغل الأمريكيين عن تركيزهم على الإحاطة بالصين من جهة بحر الصين الجنوبي، الذي يشكل ثلث التجارة العالمية، إلا إن التحديات الأمريكية للصين وتضخيم مرور سفنها الحربية، تهدد الصين في المجال التجاري، والأمني داخل إقليم تايوان؛ لاحتمال اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات في تايوان لمنع الصين من تكرار التجربة الروسية الأوكرانية.

4- إن من بين الفوائد المتحققة للصين في ظل الحرب الأوكرانية هو الانشغال الأمريكي للتركيز على هذه الحرب، مما يخفف الضغط على الصين، وربما تتحول السياسة الأمريكية كلياً تجاه الصين، كما تسير الصين قُدماً في اتجاه الابتعاد بالنظام الدولي عن الهيمنة الأمريكية، نحو التعددية التي طالما طالبت بها كل من الصين وروسيا.

---

[1]() احمد علو، اوكرانيا ارض الكباش بين روسيا والغرب، مجلة الجيش، العدد364، لبنان، 2014، ص 2.

[2]() ارشد مزاحم، الازمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي، العدد 11، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2014، ص 75.

[3]() حسين بهاز، التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في اوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقاً واوكرانيا، مجلة دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ابريل 2011، ص 153.

[4]() اسماء حداد، الحروب الهجينة: الازمة الاوكرانية انموذجاً، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص 116.

(5) David R. marples, Ukraine in Conflict An Alytical Chronicle, Publication of International Relations ,Bristol, England, 2017 ,p. 47.

[6]() بومنجل خالد، ادارة النزاع في اوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية والامريكية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 107.

[7]() احمد شدهان، ما بعد اوكرانيا: المواجهة الروسية الاطلسية وامكانية توسعها، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 2021، ص 23.

[8]() ميادة علي حيدر، اوكرانيا في الادراك الروسي- الامريكي- الاوروبي: دراسة في الازمة الاوكرانية2014-2018، مجلة قضايا سياسية، العدد60، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020، ص121.

[9]() دنفر صفية، انعكاسات الازمة الاوكرانية على العلاقات الروسية الغربية: 2013-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير- بسكرة، الجزائر 2019، ص30.

(*) شبه جزيرة القرم: تقع جمهورية القرم، وهي رسميا لم تزل جزءا من أوكرانيا، في شبه جزيرة تمتد من جنوبي أوكرانيا بين البحر الأسود وبحر آزوف. ويفصلها عن روسيا من الشرق مضيق كيرش، في اوائل عام 2014، أصبحت شبه جزيرة القرم محور اخطر أزمة بين الشرق والغرب منذ الحرب الباردة، وذلك بعد الاطاحة بالرئيس الأوكراني المنتخب (والموالي لروسيا) فيكتور يانوكوفيتش باحتجاجات شابها العنف في العاصمة كييف، عند ذاك، قامت قوات موالية لروسيا بالسيطرة على القرم، وبعد ذلك صوت سكان المنطقة - وغالبيتهم من ذوي الأصول الروسية - في استفتاء عام للانضمام الى روسيا الاتحادية. ولكن أوكرانيا والدول الغربية قررت ان الاستفتاء كان غير شرعي... متاح على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/world-39568324

[10]() ظفر عبد مطر، الازمة الاوكرانية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد46، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، حزيران 2014، ص 270.

(11)David R. marples, op. cit. p. 29

[12]() غازبروم: تبني مسارا جديدا للطاقة تعادل استطاعته صادرات روسيا من الغاز إلى ألمانيا، روسيا اليوم، 28-2-2022، متاح على الرابط التالي:
https://2u.pw/x61lOp

[13]() بريجنسكي زبيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجياً، مركز الدراسات العربية، ط2 ، دمشق، 1999، ص107.

[14]() خالد عكاشة، الغاز الروسي: طبيعة السلاح والمدى المنظور، ضمن كتاب روسيا واوكرانيا من الازمة الى الالحرب : البدايات والمآلات، تحرير: رغدة البهي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص59.

[15]() وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديميربوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2016، ص ص183-184.

[16]() محسن حساني ظاهر، الحرب الروسية الاوكرانية: دراسة في توسع حلف الناتو (حقائق تاريخية ومدركات استراتيجية)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد7، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 2022، ص 247.

[17]() بريماكوف بفغيني، العالم دون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة: عبد الله حسن، دار الفكر، ط1، 2010، ص 140.

[18]() بثينة محمد الزواهرة، محددات السياسة الصينية تجاه الأزمة الأوكرانية، بحث، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 20 يونيو2022، ص 14.

([19])Taras Kuzio and Paul D'anieri, Sources of superpower policy for Russia and Ukraine and the challenge facing the European Order, Publication of International Relations ,Bristol, England, 2018 ,p. 65.

([20]) بشير عبد الفتاح، أزمة أوكرانيا والتقارب الروسي الصيني، جريدة الشروق، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/0b9XRB

([21]) موقف الصين الحيادي تجاه حليفتها روسيا في الأمم المتحدة.. تساؤلات وإجابات، الحرة، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/ktRhAO

[22]() السيد صدقي عابدين، البرجماتية الحذرة: المكاسب الإستراتيجية الصينية في أزمة أوكرانيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٦، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/9jspFk

[23]() Taras Kuzio and Paul D'anieri, Op. Cit. P. 69.

([24]) عبدالخالق فاروق، محددات الموقف الإستراتيجي للصين في الأزمة الأوكرانية، الميادين، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٩، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/cNWI5h

[25]() رضوان جمول، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 2016، ص 17.

[26]() الصين... نافذة روسيا في مواجهة العقوبات الغربية، صحيفة الميادين، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ ، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/yM2jC5

[27]() رضوان جمول، مصدر سبق ذكره، ص35.

[28]() علي باكير، حسابات الصين في الالحرب الروسية ضد أوكرانيا، عربي21، مارس 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/zVgpoY

[29]() وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص ص189- 190

[30]() رحاب زيادي واخرون، التأثيرات الجيوسياسية: الغاز والشرق الاوسط في الازمة الاوكرانية، ضمن كتاب روسيا واوكرانيا من الازمة الى الالحرب : البدايات والمآلات، تحرير: رغدة البهي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص63.

[31]() داليا يسري، آخر اوراق موسكو في نزاعها حول اوكرانيا، ضمن كتاب روسيا واوكرانيا من الازمة الى الالحرب : البدايات والمآلات، تحرير: رغدة البهي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص12.

[32]() هند المحلى سلطان، هل تتحمل الصين تكلفة دعم روسيا في أزمة أوكرانيا؟، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١، متاح على الرابط التالي:

https://rcssegypt.com/8956

(*) نظام سويفت، "سويفت" اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications)، وهي منظمة تعاونية لا تهدف للربح تقوم بتقديم خدمة المراسلات الخاصة بالمدفوعات المالية على مستوى عالٍ من الكفاءة وبتكلفة مناسبة، نشأت المنظمة في بروكسل، بلجيكا في عام 1973، مع 239 بنكًا عضوًا في 15 دولة، والهدف المعلن لها هو إنشاء معيار اتصالات عالمي لمعالجة المعاملات المالية، لا تدير الجمعية حسابات أو تحتفظ بأموال المنظمات الأعضاء، وهي مجرد جمعية مراسلة مالية، لديها، مع المكاتب المنتشرة في جميع أنحاء العالم، أكثر من (9000) مؤسسة عضو في أكثر من (200) دولة، وتنقل بشكل آمن وسري البيانات المالية المسجلة الملكية مثل معاملات الأسهم والمدفوعات وخطابات الاعتماد بين المؤسسات الأعضاء باستخدام شبكة "SWIFT" الخاصة بها، وبحسب آخر إحصائية صادرة عن منظمة "سويفت"، فقد تجاوز عدد المؤسسات المالية والبنوك المشاركة فيها (11507) مشتركًا، حتى نهاية شهر آذار 2020، موزعين على أكثر من 200 دولة حول العالم، وفقًا لجمعية "روسيفت" الوطنية الروسية، تعد روسيا ثاني أكبر دولة بعد الولايات المتحدة من حيث عدد مستخدمي نظام "سويفت"، إذ تنتمي حوالي (300) مؤسسة مالية روسية إلى النظام، أي أن أكثر من نصف المؤسسات المالية الروسية أعضاء في "سويفت"، لكن روسيا تمتلك بنية تحتية مالية محلية خاصة بها، بما في ذلك نظام "SPFS" للتحويلات المصرفية ونظام "Mir" لمدفوعات البطاقات، على غرار أنظمة"Visa" و"Mastercard"، وقد الدول الغربية هددت باستبعاد روسيا من نظام "سويفت" في العام 2014 بعد ضمها لشبه جزيرة القرم، لكنها لم تنفذ هذه التهديد. متاح على الرابط التالي:

https://www.enabbaladi.net/archives/551583#ixzz7o81i6AUC

[33]() محسن حساني ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص 255.

(*) اتفاقية مونترو، تمنح الاتفاقية تركيا سيطرة معينة على مرور السفن الحربية من مضيق الدردنيل والبوسفور التي تربط بحر إيجة ومرمرة والبحر الأسود، في وقت السلم، يمكن للسفن الحربية عبور المضيق عن طريق إخطار دبلوماسي مسبق مع وجود قيود معينة على وزن السفن والأسلحة التي تحملها، واعتمادًا على ما إذا كانت السفينة تنتمي إلى إحدى دول البحر الأسود أم لا، وفي أوقات الحرب، يمكن لتركيا أن تمنع مرور السفن الحربية للأطراف المتحاربة من العبور، ووفقًا للاتفاقية، إذا كانت تركيا طرفًا في الحرب أو تعتبر نفسها مهددة بخطر وشيك، فيمكنها إغلاق المضيق أمام مرور السفن الحربية. متاح على الرابط التالي:

https://cnn.it/3Wiqo9c

[34]() محمد سيد رصاص، الصين والازمة الاوكرانية 2014-2022، وكالة نورث برس، متاح على الرابط التالي:

https://npasyria.com/125463/

[35]( ) الأزمة الأوكرانية: هل وضعت روسيا الصين في موقف محرج؟ يورونيوز،، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢، متاح على الرباط التالي: https://2u.pw/JBCMfs

[36]() لارا رجا الذيب، تحليل الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية، مركز الدراسات العربية الاوراسية، ص 17.

[37]() الصين في وضع الهجوم.. كيف غيرت الحرب الأوكرانية استراتيجية بكين؟ الحرة، 2 اغسطس 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/3iP3dP

[38]() توقعات العلاقة الروسية .الصينية في عالم «ما بعد الحرب الأوكرانية: سياسة «التوجه شرقاً» أمام اختبار تحويل الشراكة الاستراتيجية إلى تحالف عسكري، جريدة الشرق الاوسط، 20 اغسطس 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/6ZsQNT

(*) منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ، منظمة دولية أوروآسيوية، تأسست في شكل تحالف سياسي واقتصادي وعسكري، في مدينة شنغهاي الصينية في 15 يونيو/حزيران 2001 من قبل 6 دول في البداية، هي: جمهورية الصين الشعبية، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان. حيث كانت هذه البلدان، باستثناء أوزبكستان، أعضاءً في "مجموعة شانغهاي الخماسية" التي تأسست في 26 أبريل/نيسان 1996 في شانغهاي، وانضمت لاحقاً كل من الهند وباكستان إلى المنظمة كعضوين كاملي العضوية في 9 يونيو/حزيران 2017 في قمة أستانا. فيما أصبحت إيران العضو التاسع، وذلك بعدما وافق الأعضاء على تعديل وضعها بالمنظمة من عضو "مراقب" إلى عضو "كامل"، خلال القمة التي عقدت بالعاصمة الطاجيكستانية دوشنبه يوم 17 سبتمبر/أيلول 2021، وتشمل الدول المراقبة للمنظمة، أفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا، كما يشمل "شركاء الحوار" في المنظمة، أرمينيا وأذربيجان وكمبوديا ونيبال وسريلانكا وتركيا، وهي جميعها دول مرشحة لكي تصبح عضواً كاملاً في منظمة شنغهاي للتعاون، تتمحور أهداف المنظمة حول تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين دول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب وتدعيم الأمن، ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات، ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، كما تنص على التعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، وكذلك النقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ومنذ تأسيسها، كان التعاون الأمني أحد المهام الرئيسية للمنظمة، ولا تزال على قمة أولوياتها وهدفاً رئيسياً في المستقبل. وفي الوقت نفسه، تعد منظمة شنغهاي حلف عسكري جديد في الشرق لمواجهة حلف شمال الأطلسي "الناتو.(NATO) ". متاح على الرابط التالي:

https://bit.ly/3PS6LT5

[39]() وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص224.

[40]() بسياسة "الحبل المشدود".. الصين كشفت موقفها من الحرب أوكرانيا، سكاي نيوز عربية، ابو ظبي، 8 مارس 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/KW1DDX

[41]() كاوراشيما شين، الصين والالحرب الروسية الأوكرانية.. سياسة "الحبل المشدود" وحسابات المكسب والخسارة، اليابان بالعربي، 4/29/ 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/pJb4e

[42]() السيد صدقي عابدين، البرجماتية الحذرة: المكاسب الاستراتيجية الصينية في أزمة أوكرانيا، مركز المستقبل للابحاث والدراسات ابو ظبي، 26 فبراير 2022، ص 5.

(*) البوابة العالمية Global Gateway ، وهي مبادرة طرحتها المفوضية الأوروبية نهاية عاد 2021 في مسعى منها لبسط نفوذ الاتحاد الأوروبي تجارياً، إذ سينصب التركيز الأساسي على الاستثمار في البنية التّحتيّة ومواد البناء والسّكك الحديديّة والطّرق السّريعة وشبكة الطّاقة والحديد والصّلب، ستحشد لهذا المشروع مئات المليارات من اليورو، للاستثمار في مشاريع البنى التحتية خارج الاتحاد الأوروبي، لمواجهة المشروع الصيني المماثل (طريق الحرير الجديد)، وفي خطاب (حالة الاتحاد) السنوي في البرلمان الأوروبي، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لايين) أن

الوقت حان لتحول أوروبا مبادرة (البوابة العالمية) إلى علامة تجارية موثوق بها حول العالم، وستبني شراكات بفضل هذه المبادرة مع دول حول العالم، و استثمارات في البنية التحتية عالية الجودة، وربط السلع والأفراد والخدمات حول العالم، سيحشد لهذا المشروع ما يصل إلى (300) مليار يورو من الأموال العامة والخاصة بحلول عام 2027، ستستثمر في مشاريع البنية التحتية خارج الاتحاد الأوروبي، في غرب البلقان، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا، وستكون الأولوية للاستثمار في القطاعات الرقمية، والصحية، والمناخية، والطاقة، والنقل، فضلاً عن التعليم والبحث ...للمزيد ينظر:https://2u.pw/misjaV

[43]() كاوراشيما شين، مصدر سبق ذكره.

[44]() محمد فايز فرحات، الحسابات الصينية في الازمة الروسية- الاوكرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 26/ 2/ 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/gEsUgC

[45]() كليمون تيرم، الأزمة الأوكرانية والنظام العالمي الجديد، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 9 اغسطس 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/axHtHp

[46]() أزمة محتملة:ارتدادات الحرب الأوكرانية على الصراع الصيني – التايواني، مركز المستقبل للبحوث والدراسات، ابو ظبي، 1 يوليو 2022، ص 2.

[47]() محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره.

(*) جون جوسف ميرشايمر(14 ديسمبر1947)، هو عالم سياسي وباحث علاقات دولية أمريكي، الذي ينتمي لمدرسة الواقعية وهو أستاذ في جامعة شيكاغو.اقترح ميرشايمر نظرية الواقعية الهجومية التي تقول بأن التفاعل بين القوى العظمى واقع تحت همينة الرغبة العقلانية للوصول إلى السيطرة في عالم من انعدام الأمن وعدم اليقين بشأن نوايا الدول الأخرى. كان معارضاً بارزاً لحرب العراق عام 2003 وكان المعارض الوحيد تقريباً لقرار أوكرانيا بالتخلي عن أسلحتها النووية عام 1994 وتوقع أنه، من دون رادع، فإن أوكرانيا ستواجه عدواناً روسياً. من أكثر آراؤه المثيرة للجدل تلك المتعلقة بالنفوذ المزعوم لجماعات المصالح حول تصرفات الحكومة الأمريكية في الشرق الأوسط والتي كتب عنها في كتابه، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، وفقاً لنظريته، يعتبر ميرشايمر أن القوة المتنامية للصين ستجعلها على الأرجح في نزاع مع الولايات المتحدة . متاح على الرابط التالي:https://bit.ly/3vapqjo

[48]() أزمة محتملة:ارتدادات الحرب الأوكرانية على الصراع الصيني – التايواني، مصدر سبق ذكره، ص3.

[49]() كليمون تيرم، مصدر سبق ذكره.

[50]() نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مغامرة روسيا في اوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته، تقدير موقف، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، شباط 2022، ص 5.

[51]() عبد المنعم سعيد، ملامح نظرية الصين حول مراجعة وتغيير شكل النظام الدولي، مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، 27 أبريل، 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/8roIGA

[52]() المصدر السابق.

(*) مجموعة بريكس، هي منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006 وعقدت اول مؤتمر قمة لها عام 2009. وكان أعضاؤها هم الدول ذوات الاقتصادات الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين تحت إسم (بريك) أولا ثم انضمت جنوب إفريقيا إلى المنظمة عام 2010 ليصبح اسمها (بريكس)، وتتميز دول المنظمة بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة...للمزيد ينظر وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص254.

[53]() وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص238.

(54) بشير عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره.

[55]() محمد طارق، الصين تدعو الغرب إلى الاهتمام بشواغل روسيا الأمنية. وكالة الأناضولAA ، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٨، متاح على الربط التالي: https://2u.pw/Gw6rFH

[56]() نهاية حقبة ما بعد الالحرب الباردة، مغامرة روسيا في اوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته، مصدر سبق ذكره، ص 6.

[57]() محمد طارق، مصدر سبق ذكره.

[58]() عبد المنعم سعيد، ملامح نظرية الصين حول مراجعة وتغيير شكل النظام الدولي، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 27 أبريل، 2022، متاح على الرابط التالي،

[59]() نور الدين عبد الله نايف، توظيف المجال الحيوي في الادراك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2021، ص 145.

تحول السلوك النزاعي الروسي في حربها على أوكرانيا

الباحثة شروق مستور

كاتبة وباحثة مستقلة في تخصص العلاقات الدولية، متحصلة على شهادة ماستر في تخصص الدراسات الامنية والاستراتجية، جامعة قسنطينة الجزائر.

ملخص :

يعتبر اجتياح روسيا لاوكرانيا جزء من استراتجية اكبر تسعى من خلالها إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو التوسعية في شرق أوروبا،وتعمل روسيا على تطبيق سياساتها عن طريق القوة العسكرية في أوكرانيا جزء من نزاعها الطويل مع هذه الدولة الذي يمتد ل1991، وقد شهد هذا النزاع تحولات عديدة ومنحنيات تتراوح ما بين التصعيد والثبات ومحاولات الوصول الى حل سلمي يرضي جميع الأطراف إلى أن المنحنى التصعيدي كان هو المسيطر على مسار النزاع.

الكلمات المفتاحية: الحرب الاوكرانية، توسع الناتو، النزاع الروسي_ الاوكراني، تحول النزاع

Abstract:

Russia's invasion of Ukraine is part of a larger strategy by which it seeks to declare the challenge of the West and to address NATO's expansionist strategy in Eastern Europe and Russia's pursuit of its policies through military force in Ukraine is part of its long-standing dispute with that State, which extends to 1991, and has witnessed shifts and curves from escalation to attempts to reach a peaceful solution but the fact that the escalatory curve was in control of the conflict.

Keywords: Ukrainian War, NATO Expansion, Russian _Ukrainian Conflict, conflict transformation.

المقدمة

اجتاحت روسيا أوكرانيا في فبراير بهدف تحرير الناطقين بالروسية في إقليم دونباس الأوكراني الذين يتعرضون للانتهاك، وبعد ما يقارب 8 أشهر من الحرب في أوكرانيا قررت موسكو توسيع أهدافها في هذه العملية العسكرية الخاصة، ان السلوك النزاعي للدول يتغير بتغير الظروف المحيطة، فيمكن تقسيم التحولات التي تطرأ على النزاع إلى عدة منحنيات.

1/ منحنى الصراع الكامن، وهو المرحلة التي يكون فيها الخلاف بين الفواعل ضمني (اي اختلاف هوياتي او عرقي او ثقافي او حتى لغوي) ولكن ولم يظهر للسطح بعد، او لم تصل العلاقات لمرحلة الصدام او العنف اللفظي او الجسدي.

2/ مرحلة إنفجار النزاع، وهي عندما يحدث صدام بين الجهات المتنازعة وهنا ينتقل التوتر من الحالة الكامنة الى الكاملة.

3/ منحنى الادارة او التسوية وهي المرحلة التي يحاول فيها الاطراف المتنازعة التحكم في الصدام ووقف العنف الممارس، سواء عن طريق اتفاقيات او معاهدات ثنائية بشكل مباشر او عن طريق الوساطة، واذا نجحت الدول في ادارة النزاع تعتبر المرحلة الموالية هي حل النزاع، اي البحث عن الاسباب العميقة للنزاع وحلها لتجنب ان ينفجر التوتر من جديد.

هناك العديد من الباحثين اللذين حاولو تفسير ودراسة النزاعات الدولية ومن ابرزهم يوهان غالتونغ الذي وضع مثلثات توضيحية ليشرح بها مراحل النزاع المختلفة.

يمكننا الحديث عن فكرة مهمة لدراسة النزاعات وهي منحنى التصعيد عادةً ما يعني التصعيد أن الاتصال بين الطرفين ينهار، ويزداد الاستعداد لاستخدام العنف، ويمكن أن يحدث التصعيد رأسيا (السلوكيات واختيار الوسائل) وأفقيا (توسيع نطاق القضايا والأهداف والجهات الفاعلة والنطاق الجغرافي).

في هذا المقال سنحاول دراسة تحول السلوك النزاعي الروسي أفقيا في حربها على اوكرانيا، انطلاقا من الإشكالية التالية : ماهي أسباب التحول الذي شهده السلوك النزاعي الروسي؟ وهل استطاعت روسيا تحقيق أهدافها المسطرة في استراتجيتها الهجومية ضد اوكرانيا؟

المحور الأول: مراحل النزاع الروسي الأوكراني

1/ مرحلة النزاع الكامن

يعود التوتر الروسي الأوكراني تاريخيا الى ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، اي منذ اعلان استقلال اوكرانيا في 1991،هناك تقارب تاريخي ثقافي وعرقي بين الشعب الروسي والأوكراني ساهم في تدعيم المشروعية التاريخية للوجود العسكري الروسي خاصة في الجزء الشرقي من اوكرانيا،

ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت أوكرانيا مقسمة بين روسيا، وبولندا، والدولة العثمانية. وفي القرن التاسع عشر كانت مقسمة بين روسيا الامبراطورية النمساوية المجرية، وفي القرن ال 20 كانت جزء من الاتحاد السوفياتي، ولذلك أوكرانيا التي لم تظهر بوصفهاً دولة مستقلة كاملة السيادة الى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

على الرغم من وجود عدة أسباب لاحياء هذا النزاع الى ان البعد الاثني له دور مهم جدا ، وبرز هذا في خطابات صناع القرار الروس، ففي تعداد عام 2001 أعلن 67.5٪ من سكان أوكرانيا أن اللغة الأوكرانية لغتهم الأم و 29.6٪ أعلنوا أنها روسية. ومع ذلك، بشكل عام، حدد 77.8٪ من سكان أوكرانيا أنفسهم على أنهم أوكرانيون عرقيًا و 17.3٪ على أنهم روس عرقيًا. كانت العديد من المجموعات العرقية الأخرى أقل من واحد في المائة من سكان البلاد - على سبيل المثال، تتر القرم 0.5 ٪ ؛ البلغار 0.4٪ ؛ الهنغاريون 0.3٪ ؛ اليهود 0.2٪ ؛ روما 0.1٪. من بين الأوكرانيين، أعلن 85.2٪ أن اللغة الأوكرانية لغتهم الأم و 14.8٪ ذكروا أنها روسية. بين الروس العرقيين، أعلن 95.9٪ أن الروسية لغتهم الأم و 3.9٪ أعلنوا أنها أوكرانية.

صرح الرئيس فلاديمير بوتين عندما أعلن، في خطابة أثناء حفل توقيع اتفاقية انضمام القرم الى روسيا، أن" ملايين الروس خلدوا الى النوم في بلد واحد، ولكنهم استيقظوا خارج الحدود، لقد أصبح الشعب الروسي من اكبر شعوب العالم اذا لم نقل اكبر شعب مقسم في العالم".

2/ إنفجار النزاع

كانت الخطوة التصعيدية الأولى التي شهدتها العلاقات المشتركة هي ضم جزيرة القرم عام 2014، حيث بعد الاطاحة بفيكتور يانوكوفيتش في 22 فبراير 2014 ،مع تنفيذ روسيا لعملية خفية باستخدام قوات مشاة البحرية التابعة لها والمتمركزة اصلا، وقوات خاصة تم نشرها في شبه جزيرة القرم على حد سواء، أخفت روسيا تحركات الجيوش بتمرين مفاجئ نشر ايضا من خلاله قوة الهاء بالقرب من الحدود الاوكرانية ، مسنفيدة من قابلية التنقل وسرعة الحركة والمفاجأة، والقدرة على قيادة القوات بأمان على مستوى الوحدة الصغيرة استولت الجيوش الروسية بسرعة على شبه جزيرة القرم .

واستمر الطموح الروسي في التوسع عن طريق رغبتها في ضم أراضي أوكرانية اخرى، حددت روسيا مجموعة أهداف في بداية حربها على أوكرانيا التي إنطلقت في فبراير 2022، كان اهمها إقالة حكومة زيلنسكي، التي أصبحت تشكل تهديد على المواطنين والاقليات داخل اوكرانيا بل تمثل تهديد على الامن الاقليمي للمنطقة بالتالي أمن روسيا القومي.

ظاهريا كان الهدف الروسي هو حماية المناطق الموجودة في شرق أوكرانيا والتي حسب الرواية الروسية تتعرض للاضطهاد،ولكن فعليا الهدف الأساسي لروسيا هو والضغط عليهم لإنهاء رغبتهم في الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" حيث طالب بوتين الناتو بالعودة إلى عام 1997 والتراجع عن توسعه شرقا، وإزالة قواته وبنيته التحتية العسكرية من الدول الأعضاء التي انضمت إلى الحلف منذ عام 1997 وعدم نشر "أسلحة هجومية بالقرب من حدود روسيا"، وهذا يعني أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ودول البلطيق، لان هذا التوسع الأطلسي هو تهديد أمني لروسيا ويعتبره بوتين اعتداء على المجال الحيوي الطبيعي لروسيا.

ساهمت العديد من السياسات الغربية في تحول السلوك النزاعي لروسيا وتوسع أجندة الأهداف المسطرة مسبقا،

المحور الثاني: الأهداف الروسية الأولية من غزوها لأوكرانيا

أعلن بوتين عن أهدافه من غزو اوكرانيا او كما اطلق عليها العملية العسكرية الخاصة في خطابه «إعلان الحرب» للأمة في 24 فبراير، حيث كانت أهدافه

- تجريد أوكرانيا من السلاح وإزالة ما يسميه بوتين النازية، وما نشهده من حرب يطلق عليه دائمًا عملية عسكرية خاصة وليس غزوًا.
- ضمان سلامة المواطنين في شرق أوكرانيا، حتى لا يتعرضوا للتهديد ولضمان غياب تهديدات ضد الاتحاد الروسي من الأراضي الأوكرانية
- طرد القوات الحكومية الأوكرانية من جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبية والاعتراف باستقلاليتهم

الأهداف الروسية الموسعة

تمتلك روسيا أهداف طويلة المدى وهذا ما يجعل الإكتفاء بالأهداف المعلنة في المرحلة الاولى غير ممكن، ففي هذه الحرب الطويلة تحقيق هدف يعني الفوز في معركة واحدة لا غير، و نجاح تكتيك اولي لا يعني بالضرورة نهاية الاستراتيجية أو نجاحها بشكل كلي.

ومن أهم المؤشرات على الاستراتيجية طويلة الأمد هو الخطوات السياسية والإدارية التي اتخذتها والتي واقترحت بها خططًا لدمج المقاطعات الأربعة في الاتحاد الروسي، ونجحت في تحقيق هذه الخطوة في انتظار الاعتراف بهذا الضم بشكل رسمي من طرف المجتمع الدولي، قرب نهاية مارس، كان هناك تحول ملحوظ في خطاب موسكو. وانحسر مطلب «نزع السلاح» إلى الخلفية، ودعم دونباس، وحل النزاعات عن طريق التفاوض له الأسبقية.

تندرج استراتيجية بوتين في اوكرانيا في إطار ما أسماه "استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة"، خلال الفترة من 2008 إلى 2021، التي تقوم على شنّ حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وقامت هذه الاستراتيجية على عدة مستويات، برز في إطارها:

- حرب سيبرانية هجومية واسعة النطاق
- التدخلات العسكرية الروسية المباشرة أو غير المباشرة، كما في جورجيا 2008، وفي أوكرانيا 2014، ثم في سوريا 2015

- تعزيز التحالفات، مثل العلاقات مع الصين عبر منظمة شنغهاي للتعاون، بالاضافة الى مساندة ايران وتنمية العلاقات مع تركيا ومختلف دول افريقيا.
- التطوير المتسارع للتكنولوجيات التسليحية والرقمية.

في 25 مارس، صرح نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات الروسية، سيرجي رودسكوي، ان «الهدف الرئيسي [للعملية الخاصة الروسية] هو تقديم المساعدة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والجيش الوطني الرواندي، الذين تعرضوا للإبادة الجماعية من قبل نظام [كييف] لمدة ثماني سنوات».

وفي تحول أخر حسب الطرح الروسي فأن الجغرافيا مختلفة، ولم يعد الحديث عن استقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك فقط، ، بل توسعت المطالب الى منطقتا زابوريجيا وخيرسون وعدد من المناطق الأخرى، وقد استطاعت السلطات الروسية ان تضم مناطق لوغانسك ودونيتسك وزاباروجيا وخيرسون الأوكرانية الى أراضيها، و اعلن بوتين أن روسيا ستقوم بكل شيء للدفاع عن أراضيها.

تشير العديد من المؤشرات أن بوتين والحكومة الروسية مستعدان لحملة طويلة، تستولي على أوكرانيا وتهضمها بشكل كبير، وتم التعبير عن آراء القادة الروس بشأن أوكرانيا في الخطب والمذاهب المكتوبة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، توضح أنهم يعتقدون أن أوكرانيا، يجب أن تظل، في مجال "المصلحة المميزة" لروسيا" .

وتشير الإجراءات الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى أنه الاخبار التي يتم تداولها حول إحباط أهداف بويتن المعلنة في البداية لا يعني بالضرورة فشل روسيا او تراجعها، حيث ستستأنف روسيا القتال لاحقًا بمزيد من الاصرار. ومن الأمثلة هي جمهورية الشيشان الانفصالية الروسية، حيث وقعت روسيا اتفاقية سلام وسحبت قواتها في عام 1996، فقط لتعيد الغزو في عام 1999.

هناك علاقة كبيرة بين السياسة الأوروبية والأمريكية المتبعة ضد روسيا وتصعيدها للحرب في اوكرانيا حيث صرح لافروف بأن أهداف روسيا ستتسع أكثر إذا استمر الغرب في تزويد كييف بأسلحة بعيدة المدى مثل أنظمة هيمارس الصاروخية الأمريكية الصنع.

أسباب توسع الأهداف الروسية في حربها على أوكرانيا

ان السبب الأول لتحول السلوك النزاعي الروسي وتوسع الأهداف هو حقيقة وجود أبعاد عميقة للنزاع لم تظهر بشكل واضح في تصريحات صناع القرار بل هي نتيجة تطور الأحداث التاريخية ونتيجة المستجدات الإقليمية الاستراتيجية.

عند الحديث عن البعد الديني كأحد الدوافع للغزو الروسي لاوكرانيا، فيجب التأكيد ان في كل من روسيا وأوكرانيا، المسيحية الأرثوذكسية هي التقليد الديني السائد. ووفقا لمسح أجرته مؤسسة "بيو" الأميركية عام 2015، فإن 71% من الروس و78% من الأوكرانيين عرفوا أنفسهم بأنهم أرثوذكس، وتظل الهوية الدينية عاملا ثقافيا مهما في كلا البلدين.

في القرن الـ20، طالبت حركة قومية متنامية باستقلال أوكرانيا ويشمل ذلك الكنيسة والدولة. وعلى الرغم من أن أوكرانيا أصبحت دولة مستقلة في عام 1991، فإن الكنيسة الأرثوذكسية الوطنية الوحيدة المعترف بها عالميا ظلت خاضعة لموسكو.

اول بعض المسيحيين الأرثوذكس الأوكرانيين إنشاء كنيسة مستقلة في أعوام 1921 و1942 و1992، وفشلت هذه الجهود إلى حد كبير، ولم تحظ الكنائس التي شكلوها باعتراف المجتمع الأرثوذكسي العالمي.

وتعتبر هذه النقطة مهمة جدا وتدعيم لتوجه بوتين التوسعي من منطلق التشابه بين الروس والاوكران.

حصلت الكنيسة الاوكراني على إستقلاليتها لكن لحد الأن لم تحضى بالاعتراف التام من المجتمع الأرثوذكسي، وقال الناطق الرسمي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية ألكسندر فولكوف، إن "الكنيسة الأوكرانية لم تسع في يوم من الأيام إلى الاستقلال على يد المؤمنين الأرثوذكس في أوكرانيا، وإنما نبع هذا من مبادرات حصرية للقوى السياسية الأوكرانية".

بالإضافة الى ان تحول السلوك النزاعي في العادة يكون بسبب ظهور مستجدات داخلية او رهانات دولية تستفز صناع القرار إما للتصعيد وزيادة حدة الصراع او التوجه نحو حل النزاع او تسويته.

فالعقوبات الاوروبية والأمريكية بالاضافة الى الاستفزاز الذي تمارسه الحكومة الاوكرانية كانت كفيلة لتحوس السلوك الروسي، حيث فرضت 35 دولة حول العالم عقوبات اقتصادية قاسية على روسيا بسبب غزوها اوكرانيا، من الولايات المتحدة الأميركية إلى المملكة المتحدة وكندا وسويسرا وعدد من الدول الآسيوية وصولاً إلى 27 دولة ضمن الاتحاد الأوروبي.

وصرحت مصادر دبلوماسية إن دول الاتحاد الأوروبي اقتربت من الاتفاق على ما سيكون الجولة الثامنة من عقوبات الاتحاد ضد روسيا لشن حرب ضد أوكرانيا.

و قد بين تحليل أجراه معهد التمويل الدولي أن الاقتصاد الروسي سينكمش في عام 2022 بنحو 15 بالمائة بسبب حجم العقوبات المفروضة بعد غزو أوكرانيا، وسيكون لارتفاع أسعار السلع الأساسية تأثيرات سلبية في الأسواق الناشئة.

وعلى الرغم من كل هده الأسباب الظاهرية الى ان الأزمة اعمق بكثير فقبل انفجار النزاع وقبل ممارسة بوتين للعنف المباشر، قد مارس عنف من نوع أخر على العشب الاوكراني وهو انكاره للهوية الاوكرانية، حيث يدعي بوتين منذ فترة طويلة أن الروس والأوكرانيين يشكلون «شخصًا واحدًا» ويشير تاريخه المشترك إلى أنه يجب عليهم أيضًا تقاسم مصير سياسي مشترك اليوم. وخلال اجتماع عام 2008 مع الولايات المتحدة آنذاك. في عهد جورج دبليو بوش، ورد أن بوتين أشار إلى أن «أوكرانيا ليست حتى دولة». كما وصف الروس والأوكرانيين بأنهم شعب واحد.

ففي الوقت الذي يحاول فيه سكان أوكرانيا الحديثة الحفاظ على هويات سياسية ولغوية متميزة عن روسيا، ظهرت القومية الأوكرانية – بالاعتقاد القائم أن الأوكرانيين يشكلون أمة متميزة يجب أن يكون لها دولتها الخاصة.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين الروس والأوكرانيين لا تزال موضع خلاف في جميع البلدان الثلاثة، فقد قطعت أوكرانيا خطوات هائلة في تعزيز الهوية المدنية المشتركة، والتي تشمل الجزء الأكبر من المتحدثين بالروسية في شرق وجنوب أوكرانيا. ويرجح ان النجاح النسبي لمشروع «القومية الأوكرانية» أثار القلق في موسكو من أن الوقت ينفد لاستعادة النفوذ على جارتها وتبرير سلسلة من المقامرات المحفوفة بالمخاطر بشكل متزايد لسحب أوكرانيا إلى مدار موسكو.

الخاتمة

حل النزاع الروسي الاوكراني

هناك رفض من الطرفين للتفاوض، وهذا بسبب إلتزام الجانبين بالرغبة في تحقيق أقصى الاهداف مع غياب بوادر للتنازل او الإتفاق على هدف مشترك، بالتالي فإن الحديث عن الحل في هذا النزاع صعب، ومن وجهة نظر اوكرانية وغربية فإن المواجهة العسكرية الحالية بين روسيا وأوكرانيا ليست صراعاً عرقياً بطبيعة الحال. فالأوكرانيون والروس الإثنيون يقاتلون اليوم على جانبي خط المواجهة. على عكس الاعتقاد السائد في موسكو، ان الجيش الروسي يحارب لتحرير الشعب من الاضطهاد.

هناك العديد من السيناريوهات المحتملة لهذا النزاع ولكن بالنظر للمعطيات الحالية هناك منحنيين :

1) منحنى الثبات : استطاعت روسيا ان تحقق نجاح مبدأي بضمها رسميا لاربع مناطق أوكرانية تحتلها قواتها، حيث اعترف بوتين باستقلال منطقتي زابوريجيا وخيرسون الأوكرانيتين الواقعتين في الجنوب بالاضافة الى جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، بحسب مراسيم رئاسية وبعد هذا التقدم لن تتراجع روسيا عن هذا القرار، بل ستعمل على اقناع المجتمع الدولي وحلفاءها للاعتراف بهذا الضم، لهذا من المحتمل ان يبقى الوضع ثابت لمدة معتبرة مع استمرار الهجمات المتبادلة بين الجيش الأوكراني والروسي، حيث اعتبرت أوكرانيا أن الرد الغربي الوحيد المناسب سيكون عبر فرض مزيد من العقوبات على روسيا وتزويد القوات الأوكرانية مزيدا من الأسلحة لتتمكن من مواصلة التقدم، وهذا ما سيطيل من مدة الحرب الحالية وسينهك الطرفين او سيقودنا الى السيناريو الثاني.
2) منحنى التصيد : يعتبر منحنى التصعيد محتمل بدرجة كبيرة خاصة بعد تهديد بوتين بإستخدام الاسلحة النووية حيث اكد فلاديمير انه مستعد لاستخدام "جميع الوسائل" المتاحة، مما أثار مخاوف من اندلاع صراع نووي لأول مرة منذ عام 1945

يرجح الغرب ان استخدام موسكو لاسلحة نووية تكتيكية سيكون كنوع من الردع والتخويف ولكن يستبعد جيمس كاميرون أن يستخدم بوتين ترسانة الأسلحة النووية الروسية الإستراتيجية القادرة على ضرب الولايات المتحدة بل وفق تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، ان روسيا تمتلك أسلحة نووية "تكتيكية" أقل قوة من قنبلة هيروشيما، ربما سيكون احتمال استخدامها أكبر، حيث أكد بوتين أنه قد يلجأ إلى الأسلحة النووية إذا

تعرضت وحدة أراضي روسيا للتهديد وبعد عملية الضم تعتبر هذه الاراضي الجديدة جزء من روسيا واي دعم غربي عسكري لاستعادتها هو اعتداء على روسيا وأمنها القومي ووحدتها.

المراجع :

المراجع العربية

1. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 3 .05. 2022.
2. ندوة الأزمة الأوكرانية: أسبابها ومآلاتها، مجلة سياسات عربية،العدد2014،9، الدوحة.
3. د م، الصراع على التاريخ والكنيسة.. رؤيتان أرثوذكسيتان متنافستان على إرث المسيحية في روسيا وأوكرانيا، الجزيرة،09.02.2022

المراجع الاجنبية

4. Mark Trevelyan, Russia declares expanded war goals beyond Ukraine's Donbas, Reuters, 20,06, 2022
5. Jeffrey Mankoff, Russia’s War in Ukraine: Identity, History, and Conflict, e Center for Strategic and International Studies, April 22, 2022.
6. Alexandra Ivanova, Ukraine: How Russia's war aims are changing, DW 29.07.2022.
7. Mary Glantz, Russia’s Ukraine War Has Narrowed — But Not its Goals,The United States Institute of Peace, 18.06.2022.
8. Infographic - Impact of sanctions on the Russian economy, THE EUROPEAN COUNCIL, 2022 https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/impact-sanctions-russian-economy/

أثر إدارة البلديات في التنمية الاقتصادية - فلسطين

د. بلال محمد المصري
أستاذ مساعد جامعة القدس المفتوحة فلسطين
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
مخبر PS2D
belal.masri@fesgt.utm.tn
د. ليلى العلوي
مساعد بالمعهد العالى للدراسات التطبيقية في الانسانيات بسبيطلة جامعة القيروان, تونس
مخبر LaREMFiQ, IHEC, جامعة سوسة
leilaaloui017@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر البلديات في النمو والتنمية المستدامة، والنظريات الاقتصادية المصاحبة لها كونها فسرت المراحل التي مرت بها كل نظرية، وقد توصل الباحثان أن نظرية الدفعة القوية هي النظرية الوحيدة التي تتناسب مع الواقع الفلسطيني من خلال اضافة 13.2% من قيمة الاستثمارات خلال الخمس سنوات الأولى، وقيمة هذه الاستثمارات قادرة على تبني سياسة تنموية تعود بالفائدة على البلدية وعلى النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال هذه الدراسة تم التعرف على واقع البلديات في فلسطين، في ظل التشتت والانقسام والحصار المفروض على فلسطين، كما وتم التركيز على دور الحكومة الداعم لصندوق عمل البلديات والموازنات المخصصة لها، كما وهدفت الدراسة إلى معرفة دور المساعدات والهبات المقدمة ،ودورها في تعزيز نموها الاقتصادي والاجتماعي، كما وتطرق الباحثان الى امكانية الاستفادة من التجارب الدولية كتجربة مدينة كولالمبور بماليزيا، وتجربة مدينة دبي، من خلال زيادة صلاحياتها المنوطة بعمل البلديات لتشمل المدينة الكترونية (المنصة الإلكترونية)، التي تشمل خدمات اضافية أوسع، منها ضم قطاع الكهرباء، وخدمة المعاملات الأسرية كاستخراج شهادات الميلاد وحجز تذاكر سفر، وبالتالي تعود على البلدية وعلى المواطنين بالفائدة، وزيادة ايرادات البلدية والتي بدورها تستطيع تلبية احتياجات الجمهور القانطين تحت طائلة مسئولياتها، وقد أوصت الدراسة أن على الحكومة زيادة قيمة مخصصاتها من الموازنة، الداعمة لصندوق البلديات بنسبة لا تقل عن 10$ لكل بلدية وذلك حسب عدة عوامل منها عدد السكان والمساحة المنوطة بكل بلدية، وكما وأوصت الدراسة الى تبني منهج جديد وهي ضم شركة توزيع الكهرباء ضمن صلاحيات البلدية (فاتورة واحدة) ، وذلك نظراً كونها تخضع ضمن حدودها المباشرة، كما وتساهم في تخفيض من قيمة الفاتورة الاجمالية على المواطن، مما يجعله قادر على سداد قيمتها دون تردد وهذا يساعد في تبني سياسات جديدة تخدم القطاع الاقتصادي والتنموي في فلسطين . وقد أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستعيناً بالكتب والمقالات والدراسات اضافة إلى لغة الأرقام المنشورة من الجهات الرسمية لتزيد الدراسة قوة ورصانة.

Abstract

This study aimed at identifying the effect of municipalities on development and sustainable growth, and the accompanying economic theories that serve the Palestinian situation. These theories explained the most important characteristics and disadvantages. The researchers concluded that the theory of the strong payment is the only theory to fit the Palestinian reality by adding 13.2% Investments during the first five years are able to adopt a development policy that benefits the economic activity and gross

domestic product. Also, the reality of the municipalities in Palestine has been identified in light of the dispersion, division and siege. The role of the government supporting the The aim of the study is to know the role of aid and grants provided and its role in promoting economic and social development. The researchers also pointed to the possibility of benefiting from international experiences such as the experience of the city of Kuala Lumpur, Malaysia, and the experience of Dubai City by increasing its mandate to include The electronic city (electronic platform), which includes additional services wider, including the electricity sector, and the service of family transactions such as the issuance of birth certificates and booking tickets, and thus return to the municipality and citizens benefit, The study recommended that the government should increase the value of its allocations from the budget supporting the Municipal Fund by at least $ 10 per municipality, according to several factors, including the number of population and the area allocated to each municipality. As recommended by the study, The adoption of a new approach is to include the electricity distribution company within the jurisdiction of the municipality (one bill), because they are subject within their direct limits, and contribute to reduce the value of the total bill on the citizen, making him able to pay without hesitation and this helps in adopting new policies serving Sector Economic and development in Palestine. The researchers followed the analytical descriptive method using books, articles and studies in addition to the language of numbers published by the official authorities to increase the study strength and grace.

مشكلة الدراسة:

تعتبر البلديات أحد أهم المؤسسات الأهلية التي تعنى بتحقيق التنمية المحلية، وهي أحد مقومات الحكم المحلي الرشيد، الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط التنمية الشاملة والمتوازنة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فتتسارع البلديات فيما بينها، وذلك لتحقيق تنمية محلية تعزز من خلالها أوجه انفاقها وايراداتها، بما يكفل من توفير كافة متطلبات البنية التحتية، وحتي المعيشية، وصولاً للرقي في النشاط الاقتصادي، كلا حسب قدراتها وموازناتها والتي تقوم بتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة للرقي والابداع، ومواصلة طريق التنمية والنمو المستدام.

فالبلدية التي تحضي بإيرادات كبيرة الى حد ما، تستطيع من خلالها مواصلة خدماتها المقدمة على أكمل وجه، وقد تكون هذه الإيرادات على شكل مساعدات أو على أشكال مختلفة كجباية ورسوم الحرف والايجارات الخ، فعجز البلديات في تحصيلاتها تجعلها غير قادرة على المضي نحو تحقيق عمليات اقتصادية وتنموية على مجمل النشاطات.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى تستطيع البلديات في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي؟ وما هي التحديات المستقبلية التي تواجهها؟ ويتفرع منها عدة أسئلة فرعية ومنها:

1. هل الظروف الاقتصادية والموارد المتاحة في فلسطين ساعدت في تحقيق تنمية شاملة على كافة الأصعدة؟
2. هل المعونات الخارجية ساهمت ادارة البلديات في تحقيق متطلباتها؟ ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة؟
3. هل يمكن الاستفادة من الخبرات الدولية أو العربية في تقوية وتحديث دور البلديات في اعطائها صلاحيات أوسع على ما هي علية الأن، وكيف يمكن تجسيره فلسطينياً؟

4. ما هي التغيرات الهيكلية والبنيوية التي شهدتها البلديات في فلسطين، وتأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية المختلفة؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على تساؤلات الدراسة يمكن وضع العديد من الفرضيات ومنها:

1. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف في الهياكل الاقتصادية، مما يعني صعوبة اشتقاق التجارب الدولية الخاص بالبلديات.
2. يؤثر الاستقرار السياسي بشكل كبير على تعزيز قدرة البلديات في زيادة عمليات النمو والتنمية الاقتصادية
3. عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على الموائمة بين سياساتها الاقتصادية والبعد الاجتماعي مما ساهم في الحد زيادة مشكلة الفقر والتباين في الشرائح الاجتماعية وعدم العدالة في التوزيع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على دور البلديات في زيادة النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الإنتاج وكبح جماح البطالة وتقليص معدلات الفقر.
2. تزويد متخذي القرار الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بتوصيات ورؤية للأهمية دور البلديات في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
3. حاجة الاقتصاد الفلسطيني وغيره من الاقتصاديات النامية للاستفادة من التجارب الدولية.

أهداف الدراسة:

من خلال الدراسة يطمح الباحثان في تحقيق بعض الأهداف المرجوة ويمكن إيجازها بالنقاط التالية:

1. التعرف على الواقع الاقتصادي الفلسطيني ومراحل تطوره وأسباب تقدمه خلال العقود الثلاثة الأخيرة.
2. محاولة فهم التجارب الدولية الناجحة في العمل البلدي، ومدى الاستفادة منها فلسطينياً.
3. تقديم حلول ورؤى مستقبلية للارتقاء بعمل البلديات في فلسطين.
4. إبراز أهـــم نظريـــات التنمية الاقتصادية، والتطرق لأهمية نظريـــة الدفعة القوية في تحفيز النمو في فلسطين.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: الدراسة ستغطي الفترة منذ قدوم السلطة الفلسطينية 1994م وحتى 2019م، أي منذ انشاء وزارة الحكم المحلي، وذلك حسب البيانات المتوفرة في ووزارة الاقتصاد الفلسطينية ودائرة الاحصاء المركزية.

منهج الدراسة:

استناداً لمشكلة الدراسة وفروضها وأهميتها وأهدافها، أي طبيعة البحث ومضامينه فقد استعان الباحثان بالمنهج الوصفي التحليلي لجهة تناسبه مع موضوعه، وعليه فسوف يتم جمع وعرض وتحليل البيانات استناداً إلى المصادر الثانوية من كتب ومؤلفات ودوريات متخصصة بجانب لغة الأرقام الإحصائية، ويضاف لذلك المصادر الأولية كلما اقتضت الضرورة لذلك، ويعتقد الباحثان بضرورة تبني المنهج المشار إليه كمنهج علمي متداول ومتعارف عليه لتحليل الظاهرة موضوع البحث بعد عرض ومتابعة حثيثة ودراسة أثر البلديات على النمو والتنمية ،وذلك بهدف التوصل إلى نتائج وتوصيات معرفية تضيف كل ما هو جديد لموضوع البحث واقتراح حلول ورؤى للإجابة على التساؤلات والفرضيات المطروحة.

أدبيات الدراسة:

1. ميشيل تودارو، 1998م، التنمية الاقتصادية، الطبعة الانجليزية، ترجمة الدكتور محمود حسن حسني، السعودية، دار المريخ للنشر. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على النظريات الاقتصادية ومدى اهميتها للاقتصاد النامي ومدى التطور الذي صاحب عمليات التنمية الاقتصادية وتأتي في مقدمتها السياسة الحكومية التي تتبعها الدولة واشاركها في العمليات الاقتصادية حيث توصلت الدراسة إلى أن كل دولة لها نظرية تحكم سير عملياتها التنموية بناء على مواردها ومكانتها الاقتصادية ويضاف إلى ذلك أن الدول النامية الاخذة في النمو تناسبها نظرية الدفعة القوية بما تشكله من مدى توفر 13.2%، من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية، ثم يرتفع تدريجياً، كما ويؤكد RODAN، أن التصنيع هو السبيل الأمثل في عمليات التنمية في البلدان المتخلفة، وبالتالي سيكون هناك استيعاب لفائض العمالة المتعطلة، لذلك يجب أن تبدأ عمليات التصنيع، من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات.

2. الداعور اسلام، مدي تطبيق معايير الحكومة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخليل ،2008م. هدفت هذه الدراسة الي التعرف على دور البلديات في تطبيق معايير الحكومة في بلديات الضفة الغربية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتمثلة في: المشاركة، الشفافية، العدالة والمساواة، المساءلة، تعزيز سلطة القانون، الكفاية والفعالية في استخدام الموارد، التوجه نحو بناء توافق الآراء ، وكذلك الرؤية الاستراتيجية لعمل البلديات ، كما وتم التعرف على وجه المعاكس للحوكمة الجيدة وهو الفساد فحته وأسباب انتشاره في الهيئات المحلية الفلسطينية، والمنظومة القانونية التي تحارب الفساد في فلسطين وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة وجود هيئة حكومية تعنى بمتابعة وممارسة وتنفيذ معايير الحوكمة ، و العمل على اعتماد معايير خاصة للحوكمة Code of Governance في فلسطين ونشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها بين أعضاء المجلس البلدي، لأن ذلك سينعكس بشكل مباشر على القرارات الاستراتيجية التي تتخذها البلدية.

3. قشيطات، حمور، أثر تعزيز المساءلة والشفافية في البلديات في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية، جامعة البلقاء الاردنية ،2017م. هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على إحدى اهم مرتكزات الحكم الرشيد وهي الشفافية والمساءلة ودورها في التنمية المحلية، ومدي تأثيرها المباشر على تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمتوازنة. تهدف الدراسة إلى التعرف على أنماط الفساد والمعوقات التي تحول دون تطبيق المساءلة والشفافية في البلديات الأُردنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لتأثير الشفافية والمساءلة على تحقيق التنمية المحلية في البلديات الأردنية، ومن ثم أوصت بضرورة تبني أليات تحقيق المساءلة والشفافية في البلديات الاردنية لضمان تحقيق تنمية محلية وتقليل مستوى الفساد في العمل البلدي.

مقدمة:

تلعب البلديات دور أساسي في عمليات النمو والتنمية المستدامة، حيث أنها تساعد وبشكل رئيسي في عمليات النشاط الاقتصادي من خلال متابعة الأنشطة المختلفة، في نطاق سيطرتها وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والورش والمصانع والتي تعود بالفائدة المباشرة للمجتمع وتحقيقها معدلات انتاجية مرتفعة، إذ تحقق البلديات إيرادات مرتفعة من وراء ما تجنيه من ضرائب غير مباشرة، ذلك نظير خدماتها المقدمة للقطاعات الانتاجية، وثم من يعتقد أن دور البلديات يقتصر على مخالفات البناء، وتصديق المخططات التنظيمية والنظافة وادارة خدمات المياه، وفي بعض الأحوال الصرف الصحي، وتعتبر تجارب الدول الأخرى كماليزيا مثلاً، التي نجحت في تحقيق تقدم اقتصادي من خلال مجالس المحافظات و البلديات، حيث أعطت دوراً أوسع للبلديات ،يتمثل في خلق النشاط الاقتصادي وتنمية النشاط الثقافي،

وعادة ما تضع البلديات رؤية للمدينة أو القرية المسئولة عنها، لتحقق نشاط اقتصادي يعتمد على النشاط الزراعي أو الصناعي أو خدمي، لذلك هناك الكثير من البلديات في فلسطين يقتصر دورها على قمع المخالفات أو جمع رسوم الشرفات على الطرق التي تشقها الحكومة والرسوم البلدية الأخرى ،(جباية المياه، والصرف الصحي ،والايجارات من المرافق والورش والمحلات التجارية .الخ) ،حيث اقتصر دور البلديات في فلسطين بالعمل الخدماتي وجني الضرائب فقط دون النظر الى النشاط الاقتصادي الذي يلعب الدور الاساسي في عمليات النمو والتنمية المستدامة ، على ما يمكن أن تقوم به ادارة البلديات من صنع للنشاط الاقتصادي وتوفير البنية التحتية الجاذبة لهذا النشاط بما ينعكس ازدهاراً في الاقتصاد المحلي والوطني يستفيد منة سكان القرية أو المدينة، تعتبر تجربة بلدية لندن، وبلدية كولالمبور بماليزيا، نموذجاً واضحاً من خلال توفير وتوليد للنشاط الاقتصادي ،وتخصيص صندوق دعم البلديات التي يشكل الرافد الاساسي في عمليات الانفاق المنظم وتعزيز عملياتها التنموية والرقي بمحفظاتها التابعة للبلدية، وعندما نرى أن البلديات في فلسطين تقتصر على ترخيص الأبنية، وقمع المخالفات، وجباية الرسوم البلدية، بل حتى تقف قاصرة عند وضع مخطط تنظيمي على مستوى المدينة أو القرية، وفق رؤية شمولية، بمعني أخر هناك سلبية واضحة تجاه النشاط الاقتصادي والتنموي للبلديات في فلسطين، وهذا بالتأكيد يعود الى مشاكل هيكلية في بنية الاقتصاد العام الذي يقف عاجزا من تقديم متطلبات الحياة الاقتصادية، ناهيك عن الانقسام السياسي والاجراءات الاحتلال التعسفية من النيل من تقدم المجتمع وازدهاره. لذ يجب وضع تصور للدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في فلسطين من خلال دعم وتقوية عمل البلديات ومدها بصلاحيات أوسع وأشمل بما هي علية الأن لتكون قادرة على رسم خططها والعمل على توفير متطلبات القرية أو المدينة ضمن اطار محيطها الجغرافي الأوسع، ثم العمل على توفير البنية اللازمة لذلك بعض البلديات القريبة من مواقع ومدن فيها نشاط اقتصادي صناعي تركز على توفير السكن الجيد للعاملين أو مالكي هذه المنشئات الصناعية القائمة في المدن المجاورة، بينما بعض المدن الأخرى تركز على تنمية هذا النشاط الاقتصادي، ومجالس المدن والبلديات تستخدم الاستثمار المباشر في البنية التحتية والضرائب

المحور الأول: دور التنمية والنمو في النشاط الاقتصادي

استند الباحثون في تحديد مفهوم التنمية، على أنها عملية شاملة لجميع أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. الخ، وكما وتعتبر التنمية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية أياً كان موقعها الجغرافي بأنها عملية مركبة ومتعددة الجوانب، فإنها على المستوى الفردي تعني التحسن المستمر في مستويات المهارة والكفاءة الانتاجية والحرية والابداع وتحمل المسئوليات. فالتنمية هي شاملة ومتكاملة وتنمية العنصر البشري يجب أن يكون مقبولاً بالإجماع، لذا يمكن القول أن التنمية هي عملية مستمرة ومتصاعدة وتعبر عن احتياجات المجتمع، وهي عملية مجتمعية يطورها المجتمع، ويشارك فيها كل القطاعات المختلفة، وهي أيضاً عملية واعية وليس عشوائية بل مخططة ومحددة الغايات وهي تسعى لإيجاد تحويلات هيكلية في الإطار الاقتصادي، الزراعي، الصناعي، الخدماتي، الاجتماعي والسياسي.

فالتنمية كما تم الإشارة إليها هي عملية تتطلب توافر قدر من الإبداع والتطور وهذا يحتاج إلى شروط وهي:

1. وجود بلد مستقل متماسك ومحقق لوحدته الوطنية.
2. الاستقرار السياسي فلا تنمية في ظل نزاعات سياسية وحروب وانقلابات عسكرية واحتجاجات.
3. الانفتاح على العالم الخارجي كي يستمد قوته وازدهاره وكل هذا يعتبر من محددات التنمية لأي مجتمع كي يبدأ في عمليات التنمية الشاملة.
4. رفع مستوى المعيشة من خلال توفر فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية.
5. توزيع السلع الأساسية على كافة أفراد الشعب بالتساوي مثل الغذاء والسكن وتوفير الحماية لهم.[1]

مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند" الذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند، وقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها في المستقبل". ويركز هذا التعريف ضمنيًا على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصاً الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا التي تستحق أن تُولَى أهمية كبرى، وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحاليّة والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة. إن التنمية المستدامة هي في حقيقتها تنمية شاملة تشمل الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما أن الهدف الأسمى لها يتمثل برفع مستوى حياة المواطنين، والحد من فجوة الثروة والدخل بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، ومختلف الجهات والمناطق داخل البلد الواحد، فضلًا عن تحسين مستوى المعيشة والحياة. يُفترض أن تتضمن التنمية المستدامة في تونس بناء منوال تنموي جديد، تلعب فيه مؤسسات الدولة والجماعات المحلية دورًا محوريًا من أجل إنشاء بنية تحتية أساسية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.[2]

أولا: العناصر الاساسية للتنمية المستدامة:

1. التنمية عملية وليست حالــة وبالتــالي فهي مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجــات المجتمع وتزايدها.
2. التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية لكل الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع انتاجاً، وتوزيعاً، وبموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
3. التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل القطاعات المجتمعية وكل الفئات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
4. إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تنهض عليه التنمية الشاملة.
5. بناء قاعـدة وإيجاد طاقـة انتاجية ذاتية أي أن تبقَ عملية التنمية كقاعدة انتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة.
6. تحقيق تزايد منتظم في الخيرات المادية بمعنى أن ينبغي أن يكون تزايداً منتظماً عبر فترات زمنية ومتوسطة وطويلة وقادرة على الاستمرار.[3]

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة:

1. إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي أو اجتماعي.
2. إن التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات الطبقات الفقيرة والأكثر فقراً أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
3. إن التنمية المستدامة تسعى وتحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

4. لا يمكن فصل عناصر التنمية المستدامة عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل العناصر والنوعية لهذه التنمية. [4]

يرى الباحثان: إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في أنها تحافظ على ثروات للأجيال المستقبلية بنفس القدر الذي يحصل عليه الجيل الحاضر. كما إن التنمية ممكن تكون في احدى القطاعات دون الأخرى، فالتنمية تهتم بالنسبة وليس بالكم، أما التنمية المستدامة فهي بعيدة الأمد وتشمل كافة القطاعات دون استثناء وتهتم بأوضاع الفقراء والأشد فقراً، كما أنها مترابطة ولا يمكن فصل أي قطاع عن الآخر.

هكذا فالتنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصي قدر من النمو في كل نظام دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلبياً، وتعتبر التنمية المستدامة عملية واعية ومعقدة، طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، فالتنمية تختلف عن النمو أيضاً، فالنمو هو الزيادة الثابتة والمطردة للإنتاج الصناعي أو الخدماتي أو الزراعي، الخ بمعنى أن لو زاد الانتاج الزراعي لمحصول الذرة مثلاً بمقدار الضعف عن السنة الماضية معنى ذلك هناك نمواً اقتصادياً بمقدار الضعف.

ثالثا: مقومات التنمية المستدامة:

1. الانسان: باعتباره المسخر والمسئول عن عمليات التنمية.
2. الطبيعة: وما تملكه من ثروات ومعادن ومن موارد متجددة موجودة في باطن الأرض.
3. التكنلوجيا: التي أصبحت تدخل في نسيج المجتمعات وفي حياه الناس والتي لا غنى عنها، لذا يجب البحث عنها وعن التقنيات التي تخدم الناس وتخفف الضرر وحل المشاكل والأخطاء باعتبارها العلاج الأمثل لعمليات التنمية المستدامة. [5]

وفي المقام يتوجب القول أن التنمية بالمفهوم المشار إليه يجب أن تتم بالإنسان ولمنفعته ولآجله، ولا قيمة لها إن لم تكن لصالح الإنسان.

رابعا: أهداف التنمية المستدامة:

1. ضمان إمداد كافي من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية وتكفل الحصول على المياه لكل المناطق.
2. تهدف إلى رفع درجة الانتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.
3. تهدف إلى زيادة الانتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.
4. تهدف إلى تحقيق الإمداد اللازم لموارد البناء وأنظمة المواصلات وتهدف إلى الحصول على السكن المناسب وبأسعار مناسبة. [6]

وبكلمة واحدة فالهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية المستدامة يتوجب أن يلبي حاجات الناس المتنامية والمتنوعة والمتعددة وعلى أساس من العدالة والانسانية.

خامسا: نظريات التنمية الاقتصادية:

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فقط، بل إنها تتضمن تغيرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والإدارية وفي كل نواحي الحياة المختلفة، كالعادات والتقاليد، لذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات.[7]

- المجموعة الأولى: تتحدث عن عمليات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- المجموعة الثانية: فتتحدث عن كيفية البحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً، وهناك العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً ومن هذه النظريات:

1. نظرية النمو المتوازن.
2. نظرية النمو الغير متوازن.
3. نظرية مراحل النمو لروستو.
4. نظرية التبعية الدولية.[8]

لقد قام الباحثان بتلخيص نظريات التنمية، من وجهات النظر المتعددة والانتقادات الموجهة إليها:

نظرية النمو المتوازن	صاحب هذه النظرية هو **NURKSE**: اعتبر أن المشكلة هي الحلقة المفرغة للفقر[9] والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وضيق حجم السوق، هو سبب مشكلة التنمية، لذلك نادى بتوسيع حجم السوق من خلال زيادة الاستثمارات في كافة القطاعات في آن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وأن يكون هناك توازن في كافة القطاعات الاستهلاكية. الانتقادات الموجهة لها: 1. إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج مما يجعلها غير مربحة. 2. افترضت هذه النظرية زيادة العوائد من خلال تنفيذ حجم كبير من استثمارات في آن واحد، إلا أن هذا يؤدي إلى وجود اختناقات في المواد الخام والأسعار وبالتالي يؤدي إلى تناقص العوائد. 3. تعتبر هذه النظرية غير واقعية لأنها تتطلب رأس مال كبير وهذا لا يتوفر في البلدان المتخلفة والتي تفتقر إليها. 4. قد تؤدي هذه النظرية إلى عزل الدول المتخلفة والنامية عن الاقتصاد الدولي. 5. هذه النظرية تُشجع على التضخم لأنه يتطلب مواد كثيرة ليست متوفرة في هــذه البلدان. 6. لا تصلح هذه النظرية لتشمل جميع البلدان النامية، بل تصلح للبلدان الصناعية والمتقدمة فقط.
نظرية النمو	صاحب هذه النظرية هو **HIRSHMAN**وتنص هذه النظرية: إن على البلدان المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهودها الإنمائية على ما تتمتع به من موارد طبيعة أو مزايا نسبية، أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه

[9] الحلقة المفرغة للفقر: هي أن الدخل الذي يحصل علية الشخص لا يستطيع تلبية المتطلبات الاساسية والمعيشية.

الغير متوازن	المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى مع مرور الزمن، حيث تنتشر عمليات النمو إلى سائر المناطق الأخرى في البلاد. انتقد هريشمان نظرية النمو المتوازن على أنها غير واقعية حيث أن البلدان النامية لا تمتلك موارد طبيعية، أكد هيرشمان أن عمليات الشح في البلدان المتخلفة ليس في الموارد فحسب، بل في طريقة عرض الاستثمارات، لذلك دعى إلى تبني نظرية النمو الغير متوازن وهي الطريقة الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فالاستثمار في القطاعات الصناعية والاستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق إلى عمليات التنمية الشاملة. آيد هيرشمان أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى وأن يكون لها الأولية عن التنمية الزراعية، اعتبر أن التنمية الغير متوازنة من شأنها أن تقضي على العجز الموجود في اتخاذ القرار الاستثماري، وقد طالب هيرشمان بإقامة الصناعات ذات المراحل النهائية من الانتاج ثم بعد ذلك الانتقال نحو تصنيع السلع المعمرة. الانتقادات الموجهة لها: 1. أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل لكافة القطاعات. 2. تفترض هذه النظرية أن الموارد متوفرة وجاهزة، وهذا غير واقعي فهناك دول لا تمتلك موارد. 3. تؤدى نظرية عدم التوازن إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

نظرية التبعية الدولية	تعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، وتنص على أن الدول النامية والمتخلفة تعيش بحالة جمود في النواحي السياسية والاقتصادية والمؤسسية، سواءً محلياً أو دولياً وإنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية، والتبعية هي الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر. وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والدول النامية، بجملة من العوامل وهي: 1. اعتماد البلدان النامية بشكل كبير على رأس المال الأجنبي. 2. الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية. 3. مستوى الأجور في الدول النامية قليل دون المستوى المطلوب. 4. نسب التبادل لدى الدول النامية ضعيفة.

يرى الباحثان: إن الاختلاف في وجهات النظر لدى رواد نظريات التنمية الاقتصادية، تقدم كنوع في السياسات المطروحة من كل نظرية، إلا أنها جميعاً ساهمت بشكلٍ أو بآخر في شرح وتوضيح المراحل التي مرت بها عملية التنمية الاقتصادية، وساهمت في توضيح العوامل الاجتماعية والسياسية، وتوضح كافة المتغيرات الغير اقتصادية التي تساعد في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذلك من الممكن اعتبار نظرية المتوازن هي النظرية التي تناسب الاقتصاد الفلسطيني، كونها شرحت المراحل التي تمر بها أغلب دول العالم للوصول إلى التنمية الاقتصادية وكذلك فإن كثيراً من الدول التي حققت التنمية الاقتصادية كانت قد مرت بهذه المراحل.

المحور الثاني: دور إدارة البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تعريف البلديات: من الناحية الجغرافية على أنها جزء من التراب الوطني، يعيش فيه الاشخاص الذين يمثلون مجموعة من السكان تربطهم صلات القرابة والتعاون في مختلف النشاطات لتبادل المنفعة في شتي الميادين لذلك تؤدى البلديات دورًا بارزًا في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي وهو الأمر الذي أثبتته العديد من التجارب المقارنة في العديد من الدول، التي تعتبر نموذجًا ناجحًا في هذا المجال، وذلك لاعتبار البلدية الخلية اللامركزية التي تكون على قرب كافٍ من المواطن من الحكومة وبالتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين، انشغالاتهم واحتياجاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة خصوصيات ومميزات الجهة وبالتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق كل حسب خصوصيته ،وهو ما ينتج عن القدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن ثم تحقيق التنمية المحلية التي ستنعكس حتمًا على المستوى الوطني وتكون عاملاً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.[10] وللبلدية دور حيوي من خلال توفير مختلف المرافق الاجتماعية الضرورية وتوفير مختلف الخدمات والمتطلبات الاجتماعية التي يحتاجها الفرد من سكن وصحة وتشغيل ومؤسسات تعليمية وثقافية وترفيهية والسهر على حوكمة فإضافة لحسن تسيير المؤسسات الاقتصادية المحلية (كأسواق والمحلات التجارية والمناطق الحرفية...) فستعهد للبلديات بناء وصيانة والتصرف في المناطق الصناعية مما سيساهم في تطوير المشاريع الاستثمارية والاهتمام بالصناعات المحلية وتوفير مواطن الشغل .

ومن هنا يرى الباحث أن عمل البلديات في فلسطين لا يتعدى كونه أداة لجمع الضرائب والجبايات فقط ،دون النظر إلى متطلباتها التطويرية في العمل البلدي ، لذا يجب أن يتعدى عمل البلدية كونه مصدر جباية فقط بل يجب أن يكون مساهم قوى ورئيسي في النشاط الاقتصادي، لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، والتي تقع المدينة أو القرية تحت مسئوليتها المباشرة .لذلك يجب على الحكومة أن تمنح البلديات من خلال وزارة الحكم المحلي الدعم اللازم لزيادة حصتها ودعمها لصندوق البلديات من خلال رفع سقف موازنتها بما يتناسب مع حجم الجغرافي والديمغرافي الخاضعة تحت مسئوليتها.

ويعتبر الشأن البيئي من أولويات البلديات؛ حيث تعتبر سلامة صحة الإنسان من أهم الاولويات من توفير بيئة صحية ونظيفة والسهر على حماية التوازن البيولوجي وترشيد التعامل مع النفايات وتشجيع المبادرات التطوعية التي تعمل في المجال البيئي. إن استراتيجية التنمية المستدامة تنطلق من عملية متكاملة تتضمن مبدأ المشاركة الذي لا يأخذ أبعاده الحقيقية إلا من خلال إشراك فئات واسعة من المجتمع في عملية اتخاذ القرار، وفي الإشراف على المشاريع التنموية والتنفيذ العملي لها، ويكتسب مبدأ المشاركة أبعادًا أخرى أكثر أهمية في مجال التنمية الاجتماعية، لكي تؤدى البلديات دورًا مهمًا في توفير خدمات أكثر فعالية للمواطنين، وفي تأمين المشاركة في التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الوضع التاريخي للبلديات في فلسطين

عدد البلديات حالياً في الأراضي الفلسطينية تسع وعشرون بلدية قائمة، إضافة إلى بلدية القدس العربية التي قررت السلطات الاحتلال الغاءها بعدما اتخذت قرار بضم المدينة المقدسة إلى اسرائيل عقب حرب 1967م. يوجد من هذه البلديات خمسة وعشرون في الضفة الغربية، وأربع في قطاع غزة، حيث تجدر الاشارة إلى طوال فترة الاحتلال الطويلة والتي زادت عن 50 عاماً، قد استحدثت سوى بلدية واحدة في الضفة الغربية وهي بلدية يطا، وبلدتين في قطاع غزة هي بلدية دير البلح ورفح، اضافة إلى ما كان موجودا فيهما من بلديات. وكان ذلك في عام 1974م وهو أخر استحداث للبلديات في الأراضي المحتلة، كما ونلاحظ أيضاً أن المدن التي يوجد فيها تفاوت كبيراً من حيث المساحة التنظيمية،

وعدد السكان والمرافق والخدمات المتوفرة للسكان، وإن البلديات ذاتها تتفاوت أيضاً وبصورة واضحة في مستوى نشاطاتها وعدد موظفيها والعمال. وفي ظل السلطة المركزية على فلسطين واجزائها المختلفة كانت حتى الأن غريبة عنها وغير نابعة منها، بل مورست عليها من مراكز خارجية فقد أدى ذلك الى القيام بدور رئيسي كان، الى حد كبير سلباً في عملية تطور مبنى ومهمات واهداف مؤسسات الحكم المحلي فيها ففلسطين خضعت فترة طويلة للسلطة العثمانية، ثم الانتداب البريطاني، وقسمت قسرا بعد 1948م لتتحكم في الضفة الغربية السلطة الاردنية ، وفي قطاع غزة الادارة المصرية ، في حين اقيمت اسرائيل على الجزء الأكبر منها وبعد احتلال الاسرائيلي للبقية المتبقية من فلسطين في سنة 1967م خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للسلطات الاستعمارية الإسرائيلية ، حيث كان الهدف الرئيسي للسلطات المركزية المتعاقبة على فلسطين فيما يخص بمؤسسات الحكم المحلي، في الحيلولة دون استقلالها وتطوراها كمؤسسات رسمية منفصلة . في اهدافها ونشاطاتها ونطاق تمثيلها للسكان، من ذلك كانت نظرة هذه السلطات وغرضها المستمر أن تكون مؤسسات الحكم المحلي في فلسطين امتداداً عضوياً تابعا لها، وذراعا فعالة لبسط سيطرة السلطة المركزية على السكان، ولذلك قامت السلطات المركزية المتعاقبة ومن خلال سن القوانين المتوالية بالحد من القدرة على التمثيلية للمؤسسات المحلية سياسيا، ويحصر نشاطها في قيامها بمهمات تنفيذية في مجال محدودية الخدمية للسكان وليس مهام تطويرية للرقي بالخدمة المقدمة للسكان وتعزيز دورهم التمثيلي ورفع سقف خدماتها [11]

المحور الرابع: دور إدارة البلديات في النشاط الاقتصادي

أصبح دور البلديات إقامة مشاريع استثمارية تعود بالنفع المادي نحو تحسين إيراداتها مما ينعكس إيجابا في الارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة للمواطن، كما انه يمكن البلدية من التشارك والشراكة مع القطاع الخاص. حسبما نصت المادة 40 (للمجلس ممارسة أي صلاحية تنموية وإنشاء مشاريع تنموية تعود بالنفع العام على مواطني البلدية .

فالبلديات هي مؤسسات أهلية خدماتية بالدرجة الأولى، ومن ناحية اخرى توفير الظروف المناسبة والبنى التحتية لاستقطاب الاستثمارات و اقامة المشاريع التنموية ،والحد من البطالة وزيادة فرص العمل، حيث تعتبر التنمية المحلية المستدامة وجذب الاستثمار في الاقتصاد المحلي جهد تشاركي موجه لتوحيد جهود كافة فعاليات المجتمع، بمشاركة فعالة من كافة القطاعات سواء الخاصة أو العامة ، ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات، وتحفيز طاقات المجتمع الكامنة غير المستغلة للوصول إلى حياة أفضل للمواطنين، وإيجاد بلديات كفؤة وقادرة على عمليات التخطيط و التنفيذ ووضع الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتخطيط الاستثمار وتطوير الاجراءات لتعزيز الدور التنموي المستدام للبلديات وجذب الاستثمار لتوفير الايرادات الذاتية نتيجة هذه الاستثمارات.

إن الموارد الرئيسية للبلديات تأتي وفقاً للقوانين والأنظمة المالية المعمول به حيث تشمل مشاريع رأسمالية كإنشاء العقارات وتأجيرها أو بيع فضلات الطرق أو الاستثمار وفوائد الإيداع لدى البنوك والغرامات المستحقة للبلديات بسبب المخالفات للقوانين والأنظمة. وهذا يتطلب أن يتميز دور البلديات التنموي بالقوة لتتمكن البلديات من تقديم الخدمات بشكل أفضل ولتساهم في دفع العملية التنموية والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الدولة ، لتتمكن من الاعتماد على ذاتها لا على موازنة الدولة لتصبح بلديات قادرة على تمويل نفسها وتساعد في دعم المجتمعات المحلية، لتقوم على اعتماد البلدية على نفسها في الحالات التي يكون بمقدورها ذلك، وتصبح مصدراً لجذب الاستثمار بالتشارك مع القطاع الخاص وتنفيذ المشاريع المدرة للدخل وتمويل انفاقها لتساعد في دعم المجتمعات المحلية، وهذا الدور الجديد يساهم في اعادة بناء دورها في الاقتصاد الوطني، ويعزز من قدرتها على أداء مهامها، لتوفير فرص عمل انتاجية لشبابها قائمة على الخصائص الاقتصادية الربحية.ويجب أن تأخذ البلديات بالاعتبار استثمار الميزة النسبية لكل بلدية

11

من بلديات المملكة لإقامة مشروع تنموي يتلاءم مع طبيعتها ، مما يؤكد أن البلديات هي حاضنة الخدمة العامة والتنمية الاستثمار، ولا يمكن أن تنجح البلديات بالقيام بهذا الدور التنموي الجديد إلا بالتعاون مع القطاع الخاص والعمل مع البلديات كشريك لإقامة المشروعات التنموية مما سيُسهم في فتح آفاق جديدة للاستثمار تعتمد على خصوصية وميزة كل بلدية ويعمل على بناء قاعدة اقتصادية صلبة ترتكز على الضرائب والرسوم التي تجنيها من السكان بموجب قانون الهيئات المحلية .

فالتجاهل التام لأهمية الدور الاقتصادي والتنموي للبلديات في تحقيق التنمية المستدامة ومساهمتها في إحداث التنمية المستدامة يلزمه تعزيز دور المجالس وتطوير الأداء المالي والإداري للبلديات إلى جانب تمكينها لدور إقامة الاستثمار لكنه يصطدم في الواقع بعدد من التحديات أهمها محدودية الموارد المالية للبلديات وارتفاع مديونية بعضها وضعف قدرتها على الاستثمار في المشاريع التنموية الى جانب مركزية القرارات ومحدودية التشاركية مع القطاع الخاص والمواطنين في التنمية المحلية ليتكامل هذا الدور مع دور الدولة الاقتصادي وحتى نستطيع البلديات من القيام بدورها التنموي والاقتصادي وأن لا تظل عالة على الدولة وأن لا تظل تعتمد اعتماداً كلياً على جيوب المواطنين[12]، لا سيما أن المادة الثالثة من القانون تعتبر الهيئات المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها. وبموجب هذه النصوص فان الضرائب والرسوم المذكورة تقسم إلى عدة أقسام منها المباشرة وغير المباشرة ،بحيث تتقاسم الهيئات المحلية بعضا من الضرائب والرسوم مع وزارة المالية، أو المؤسسات الأخرى وفق القانون، على أن تصرف الايرادات المذكورة على المصاريف التشغيلية للهيئات والمشاريع التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، باستثناء ضريبة المعارف التي ينص القانون على أن تنفق جميعها على بناء المدارس وإعادة تأهيلها وصيانتها رغم ذلك، لا تقوم بعض الهيئات المحلية التي ينطبق عليها القانون بجباية بعض الرسوم والضرائب التي أعطاها القانون الحق في جبايتها لاعتبارات عدة. غير أن ارتفاع حجم النفقات التشغيلية للبلديات يشكل عائقا امام تنفيذ مشاريع بنى تحتية من هذه الايرادات، وبالتالي تحاول الاعتماد على مساعدات وزارة المالية او صندوق تطوير واقراض البلديات او من المؤسسات والدول المانحة ويتحمل المواطن جزءاً كبيراً من هذه الرسوم والضرائب التي تجبيها الهيئات المحلية لتنفقها على تطوير المرافق والخدمات غير أن المواطن لا يلمس ذلك في كثير من الهيئات المحلية، إن إجمالي ايرادات البلدية من الضرائب والرسوم تصل الى 30 مليون شيكل سنويا تذهب في مجملها على النفقات التشغيلية وبعض المشاريع الخاصة بالبلدية»، مشيراً الى أن ضريبة المعارف التي تجبيها البلدية من السكان تخصص جميعها في اعادة تأهيل وترميم المدارس، مضيفا ان مجمل ما يدفعه المواطن من ضرائب ورسوم دورية وغير دورية تبلغ 70-80 دينارا اردنياً ، ويضيف الطويل: «الضرائب نوعان ضرائب مباشرة وغير مباشرة، منها ضريبة الاملاك التي تحصل البلدية على نسبة 45 % من قيمتها، وأخرى ضريبة المهن. وتحصل البلدية على عائدات ضرائب النقل على الطرق ومخالفات السير ويتم تحديد حجم تلك الضرائب وفق اعتبارات عديدة أهمها عدد سكان الهيئة المحلية وتبلغ 1,200,000 شيقل سنويا [13]وأشار الى ان البلدية تحصل على 90 % من ضريبة الاملاك و10 % تذهب الى وزارة المالية

أنواع الضرائب والرسوم

تعتبر الضرائب المباشرة مثل رسوم النفايات التي تبلغ 32 ديناراً عن كل وحدة سكانية سنوياً و40-360 دينارا سنوياً من المرافق التجارية والصناعية، ورسوم الحرف والصناعات وتتراوح من 24- 144 ديناراً اردنياً، وضريبة المعارف المخصصة لصيانة وتأهيل المدارس الحكومية في المدينة وعددها 14 مدرسة، «يتم تحديد قيمة الضريبة حسب مساحة المسكن

13

بمعنى أن البلدية تجبي 42 ديناراً اردنياً سنوياً عن كل 100 متر مربع. وتبلغ قيمة ايرادات البلدية السنوية من تلك الضريبة 800,000 دينار أردني»، مشيراً إلى أن هذا المبلغ كاف لتوفير الصيانة لتلك

المدارس.وفيما يتعلق برخص البناء، يتم تحديد قيمة الرسوم حسب طبيعة البناء (تجاري أو سكن أو صناعي) وتتقاضى البلدية عن كل متر مربع من 3,5 دينار الى 48 ديناراً اردنياً, أما رسوم الصرف الصحي فيقول أنها «نوعان الاول شبكة المجاري وتدفع مرة واحدة مع رخصة البناء ونأخذ 3 دنانير عن كل متر مربع بالإضافة الى 30 قرشاً عن كل متر في الارض الخالية بلا بناء اما النوع الثاني فهو صيانة المجاري وهي رسوم دورية تجبى مع فاتورة الماء ونحصل على 1,80 شيكل عن كل متر ماء مكعب يستهلكه المشترك وتحصل البلدية على 90 % من قيمة المبلغ والباقي يذهب لمصلحة المياه»، مشيراً الى أن البلدية تنفق أموالا طائلة على محطة تنقية المياه وبالتالي فان ما تقوم بجبايته من المواطنين لا يكفي للنفقات التشغيلية للمحطة ودفع رواتب العاملين فيها فان البلدية تتقاضى أيضاً رسوماً من تجار الخضار في سوق البلدية بمعدل نصف شيكل عن كل صندوق في حين تحصل على 7 % من قيمة البضاعة التي يبيعها المزارعون في ، بالإضافة الى رسوم المحاكم التي تفرضها محكمة البلدية على مخالفي البناء والتعديات على الحق العام وغير ذلك، وتلك الرسوم والغرامات يحددها القاضي التي تبدأ من 50 ديناراً ولا تزيد على 500 دينار في حالات نادرة لرسوم غير الدورية ، إذا هناك رسوم غير دورية تفرضها البلدية على السكان والمحال التجارية وغيرها ومنها فتح شوارع وبناء جدران استناديه بحيث يدفع صاحب المسكن من الجهة اليمنى للشارع نسبة 25 % من الكلفة في حين يدفع من يسكن في الجهة اليسرى من الشارع 25% اخرى وتلتزم البلدية بدفع 50 % من قيمة التكلفة الاجمالية للمشروع», مشيراً الى وجود رسوم لأملاك البلدية التي تؤجرها للمواطنين لكافة الاعمال والاشغال التجارية والصناعية والمساكن، وأخيراً هناك رسوم لمخالفات العمارات التي لا تتوفر فيها مواقف سيارات وفق القانون وحسب النظام في مناطق سكن أ وب وتبلغ قيمة المخالفات من 1000 - 4000 دينار اردني بالإضافة الى رسوم المكتبة العامة التي هي رمزية للطلبة والباحثين ولا تتجاوز 15 شيكل.[14]

رسوم رخص البناء في محافظة رام والبيرة:

تختلف الرسوم والضرائب على رخص البناء في القرية عن المدينة. ففي القرية يدفع مقدم طلب الحصول على رخصة بناء 3,5 دينار عن كل متر مربع، وجزء من هذا المبلغ يذهب لنقابة المهندسين المسؤولة عن ترخيص مكاتب الهندسة، والمبلغ المتبقي يعود لأتعاب المهندس والمكتب الهندسي، ويدفع رسوم آثار 15 دينارا عن كل دونم ارض، بالإضافة الى مبلغ من المال للمجلس القروي مقابل الختم ويحدد كل مجلس قروي قيمة المبلغ، الذي لا يتجاوز عادة 100 شيكل، على أن يشكل هذا المبلغ ايراداً ماديا لموازنة المجلس القروي. وتحصل مديرية الحكم المحلي على دينارين عن كل متر مربع»، مشيراً إلى أن الامر في المدينة يختلف لا سيما أن البلديات مصنفة الى مناطق (أ) و (ب)، أما المبنى المكون من عدة طوابق فيتوجب على مقدم الطلب دفع 12,5 ديناراً رسوم فتح ملف المعلومات بالإضافة الى 180 شيكلاً مقابل مخطط للموقع ناهيك عن رسوم الاشراف الهندسي

دوائر الرقابة تشرف وتدقق:

في مديرية الحكم المحلي بمحافظة رام الله والبيرة: «البلديات المستحدثة قادرة على تخمين قيمة الاراضي وضريبة الاملاك، ولكن عندما لا يوجد فيها طابو تكون غير قادرة على تخمين الاراضي»، مشيرا إلى أن دوائر الموازنات في المديريات لا تصادق على أي ميزانية لهيئة محلية تعاني من عجز مالي، بالإضافة الى ان دوائر الرقابة على الهيئات تقوم بالتدقيق

والمتابعة مع الهيئات التي تعاني من العجز المالي في موازنتها على اعتبار أن هذه الموازنات تكون تقديرية للمستقبل, مضيفا أن ما يحدد حصة كل هيئة محلية من عائدات الضريبة على المحروقات والنقل على الطرق ومخالفات السير عدة عوامل ومنها عدد السكان ومساحة الهيئة, مشيراً الى انه يتم موازنة المصروفات والايرادات للهيئات المحلية قبل اقرارها ولا يتم اقرار أي موازنة تعاني من العجز المالي.

بلدية غزة الواقع والمنعطفات :

مع فرض الحصار على غزة، منذ 12 عامًا، ومع فرض مجموعة من الإجراءات العقابية على القطاع، مع حلول شهر نيسان/ إبريل عام 2017، تأثرت كافة مناحي الحياة بشكل كبير، وتردت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان شيئًا فشيئًا حتى وصلت إلى مراحل صعبة للغاية. تخللتها عمليات ركود تضخمي مع استمرار غياب سبل الحل السياسي والاقليمي والدولي ، ومن أكثر الإجراءات العقابية التي اتخذت بحق قطاع غزة تأثيرًا على الأوضاع المعيشية، هي خصم ما نسبته 30-50 % من رواتب موظفي السلطة في غزة، وإحالة الآلاف منهم للتقاعد المبكر، وتفاقم أزمة الكهرباء من خلال تقليص ساعات وصل التيار، ووقف العمل بكل الإعفاءات الضريبية على السلع الواردة إلى غزة. وشملت الإجراءات أيضًا توقف عدد كبير من المنح الخارجية الأساسية المخصصة للبلديات بما فيها منح الوقود وبرامج التشغيل والصيانة، إلى جانب منع دخول الكثير من المواد اللازمة في عمل البلديات، وتردي الأوضاع المالية للمواطنين حتى وصلت إلى حالة كارثية.

مصروفات وايرادات بلدية غزة:

حيث تبلغ المصروفات الشهرية للبلدية تبلغ ستة ملايين شيكل (الدولار يعادل قرابة 4.5 شواكل)، موزعة بين رواتب موظفين، واستهلاك كهرباء لمرافق المياه والموافق الأخرى التابعة للبلدية، فيما بلغت إيرادات البلدية 2.6 مليون شيكل، موزعة بين فاتورة الخدمات، ومتوسط الإيرادات الشهرية من أقسام البلديات الأخرى، أن المقارنة بين الإيرادات والمصرفات، تفيد بوجود عجز شهري تصل قيمته إلى 3,6 مليون شيكل شهري، مما يجبر البلدية على تأجيل دفع مستحقات شركة الكهرباء، و أن هذا العجز دفع البلدية إلى الاقتراض من البنوك لسداد الرواتب والأجور، مع تأخير في دفع الرواتب يصل إلى شهر كامل، فأصبح حساب البلدية مكشوفاً للبنك بقيمة 5,5 مليون شيكل.. ناهيك على أن البلدية مدينةً لشركة توزيع الكهرباء بـ57 مليون شيكل، بينما توجد مستحقات لها بقيمة 85 مليون شيكل على المواطنين تسعى لاستردادها لأنها الحل الوحيد لإبقاء قدرة البلدية قائمة على العمل.. على أن عدداً كبيراً من آليات البلدية التي تعتبر عصب العمل اللازم لتقديم خدمات النظافة، والمياه، والصرف الصحي، والإشراف على المشاريع التي تعطلت بسبب نقص الأموال اللازمة للصيانة، وشراء قطع الغيار اللازمة. لذلك البلدية بحاجة فورية لمبلغ 250 ألف شيكل، لإصلاح وصيانة 14 الاليات، لإمكان السيطرة على الخدمات المقدمة للمدينة وسكانها[15]

العامل المالي:

وكنتيجة لما سبق فقد شهد عام 2017، انخفاض كبير في دخل البلدية الذي تعتمد عليه في دفع المصاريف التشغيلية ولا سيما دفع رواتب الموظفين، ما أثر على قدرة البلدية في دفع راتب كامل لموظفيها عن شهر يناير كانون ثان الماضي، وصرف ما نسبته 75 % من الراتب فقط. ليس ذلك فحسب بل شهد انخفاض عدد المسددين للفواتير الشهرية مع إعلان الإجراءات العقابية على غزة، وبدء تنفيذ الخصومات على الموظفين، إضافة إلى انخفاض مستمر في المبالغ المسددة لصالح البلدية حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات. كما انخفضت إيرادات البلدية في شهر يناير للعام الجاري بنحو 50 % مقارنة بإيرادات ذات الفترة لعام 2017، بما يعني استمرار التدهور في أعداد المسددين وقيمة

15

المبالغ المسددة، ومع انخفاض الكهرباء الواصلة إلى قطاع غزة، بقدرة 50 ميجا وات، تقلصت ساعات الوصل إلى 4 ساعات مقابل 20 ساعة قطع، ليرتفع بذلك استهلاك السولار السنوي لعام 2017 المنصرم، لـ2 مليون لتر مقارنة بـ 1.7 مليون لتر في العام 2016. وارتفعت بذلك مصروفات البلدية في العام 2017، لشراء الوقود اللازم لتشغيل المرافق الأساسية إلى قرابة 1.1 مليون شيكل، لترهق كاهل البلدية، في ظل الضائقة المالية التي تمر بها بسبب انخفاض إيراداتها بشكل كبير.[16]

المشاريع الاقتصادية:

ولم تقف الأوضاع عند هذا الحد فقط، بل شملت توقف الدعم القطري لمشاريع البنية التحتية من خلال أغلب المؤسسات القطرية العاملة في القطاع، وتوقف وتقليص مشاريع التشغيل المؤقت وجمع وترحيل النفايات، إلى جانب إيقاف منحة بنك التنمية الألماني (KFW) بقيمة 50 مليون دولار لقطاع غزة (قطاع المياه والصرف الصحي)، لأمور تتعلق بتحصيل ضرائب عن تنفيذ هذه المنحة.

كما توقف التنسيق لإدخال آليات جديدة لجمع وترحيل النفايات الصلبة لصالح البلدية، الأمر الذي يزيد من صعوبة الوضع القائم، ويزيد مصروفات البلدية لصالح دفع رواتب لتشغيل عمال نظافة لجمع النفايات عبر عربات الكارو.

نتيجة لما سبق فعلى البلدية أن تقليص استهلاك السولار، في ظل توقف المنح الخارجية لتزويدها بالمحروقات، وانخفاض إيراداتها، ما سيؤثر على خدماتها الأساسية المقدمة للمواطنين، ووقف برنامج شركاء لتشغيل الخريجين، بسبب عدم قدرتها على دفع أي مبالغ مالية إضافية في ظل الضائقة المالية المتصاعدة، فضلاً عن إيقاف مجموعة من البرامج والأنشطة الأخرى والتي كان مقررًا تنفيذها ضمن خطتها السنوية[17].

يؤكد الباحثان هنا ان عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على الموائمة بين متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي وبين دعم صندوق البلديات ،ذلك يجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها أمام تقديم الخدمات العامة لجموع المواطنين، وحتى تستطيع الحكومة من تحقيق العدالة في التوزيع يجب عليها أن تساهم بميزانية أكبر لصندوق دعم البلديات مستفيدة في ذلك من تجارب دولية ، كمدينة كولالمبور ، ومدينة دبي ،بما شكلته هذه المدينين من نهضة حضارية ومعمارية اضافة الى خدمة المعلومات الإلكترونية ،التي أصبحت اليوم تسمي المدينة الإلكترونية نظراً لارتباطها بعامل الزمن الأكثر سرعة حيث توفر البلديات خدمة الحصول على التأشيرات وحجز مقاعد الطيران واستخراج جوزات السفر و الميلاد والدفع الإلكتروني ،بكل سهولة ويسر ، لذلك إن الايرادات والنفقات طالما تصرف لخدمة الانسان وللإنسان تبقي تحقق مبدأ العدالة في التوزيع بين الجميع يجعل من عمليات النمو التنمية المستدامة طريق نحو الرفاهية والتطوير الإلكتروني ، وعلى الصعيد الفلسطيني يرى الباحثان هنا أن ايرادات الضرائب والجباية بلغت في بلدية رام الله والبيرة 800.000 مليون دينار أردني هذا الإيراد لو صرف على نفقات تطويرية وفتح مشاريع اقتصادية تعود بالفائدة على المواطنين ، وتبني مشاريع خلاقة تسهم في عمليات التنمية والنمو المستدام لكان أفضل، بدل من الصرف على نفقات تشغيلية ، كرواتب، وبدل سفر، ونثريات، وهدايا، ومؤتمرات ، لذلك على ادارة البلديات المفاضلة بين المصلحة الوطنية وبين المصلحة الاعتبارية أو الخاصة في تقديم خدماتها وتوسيعها لتصبح دور البلدية أشمل من كونه لجني الجباية

والضرائب وشق الطرق والمياه فقط بل يجب توسيع خدمات البلدية لتصبح خدمات إلكترونية في شتى المعاملات اللوجستية وتسهيل من عناء المواطنين والعمل على التطوير العام مستفيدة من خبرات دولية.[18]

يؤكد الباحثان أن قيمة العجز في موازنة البلدية حسب تقرير البلدية 2017م بلغت 3.6 مليون شيكل، حيث أن قيمة العجز أكبر من قيمة الايرادات التي يبلغ 2.6 مليون شيكل هذا يدل على أن هناك مشكلة هيكلية في البنية الاساسية القائمة في العمل البلدي وهذا يتطلب من البلدية غزة اتباع مبدأ الشفافية والنزاهة في نفقاتها الجارية ، حيث لا شك فيه أن المشكلة تكمن في الانقسام السياسي بين أرجاء الوطن الواحد ، ناهيك عن سياسة الخصم 30-50% من رواتب الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية والعسكرية والتي تشكل النسبة الأكبر من القاعدة الوظيفية العامة ،هذا بالتأكيد ساهم في ضعف ايرادات البلدية والالتزام بدفع الضرائب والرسوم ، لذلك شكل هذا عائق كبير في عمل البلدية وتقليل من خدماتها اتجاه المواطنين. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى هناك ما تقوم البلدية من مصروفات ادارية وانشائية خاصة بالبلدية والتي تستهلك جزء كبير من قيمة هذه الإيرادات ومن قيمة المساعدات المقدمة مما يشكل من ضعف في تقديم خدماتها، أضف الى ذلك ان مساهمة البلدية في الناتج المحلي الاجمالي لا تتعدى 3% حسب دائرة الاحصاء المركزية،[19]وهذه المساهمة ضعيفة بمقدار قيمة الإيرادات والمساعدات والهبات التي تحصل

قدم الباحثان مجموعة من الحلول التي من الممكن ان تساهم في تعزيز إدارة البلديات في فلسطين وهي:

1. زيادة حصة البلديات من الموازنة الحكومة المقدمة لوزارة الحكم المحلي والتي تشرف على عمل البلديات حيث لا تتعدى قيمة الموازنة المقدمة 7% من قيمة الموازنة المقدمة لوزارة الحكم المحلي والتي من خلالها تدعم البلديات حسب عدة عوامل الديمغرافية والمساحة والخدمات المنوطة بكل بلدية.
2. زيادة الخدمات المقدمة لصالح البلدية بحيث يمكن لها التوسع الافقي في تقديم خدمات مثل خدمات لم الشمل وخدمات السفر واستخراج جوزات السفر والميلاد ومعاملات الزواج والطلاق، هذه الخدمات جميعها تقدمها معظم دول العالم الاجنبي. حيث ذلك يزيد من قيمة ايراداتها وتحصيلاتها وتساهم بشكل أفضل في تقديم خدماتها والرقي بعملياتها التنموية والاقتصادية.
3. دمج قطاع الكهرباء بالبلدية وجعلها تحت ادارة البلدية حيث من مهام البلدية تكمن خدمة توفير المياه والصرف الصحي والطرق فتبقي خدمة الكهرباء من اولي خدماتها حيث عند دمج قطاع الكهرباء بالبلدية يسهم في تقليل تبعثر النفقات وتقليل من النفقات الادارية والانشائية التابعة لقطاع الكهرباء هذا بالتأكيد سيساهم بشكل كبير في تقديم خدمة أكبر وبنفس الوقت تزيد من تحصيلاتها التي لم تستطع البلدية الحصول عليها ، ذلك لان تحصيلات المياه والصرف الصحي قليلة جدا لدرجة لا تتعدي 2% من قيمة الاجمالية لتحصيل فاتورة المياه ، لذلك عند دمج فاتورة المياه والكهرباء بفاتورة واحدة من السهل جدا الالتزام بدفع كامل المستحقات الموجودة بحوزة المواطن ناهيك على أن البلدية ستقوم بدورها الاكثر أهمية في زيادة مساهمتها سواء في الناتج المحلي أو من خلال مساهمتها في عمليات النمو التنمية الاقتصادية .
4. تبني سياسة توسعية قائمة على انشاء مشاريع اقتصادية تعود بالفائدة على المواطنين وعلى البلدية بما تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير.

نتائج الدراسة:

1. الانقسام السياسي والبيئة الغير مستقرة كانا عاملين سلبيين في تراجع ايرادات البلدية وتأخر الأعمال المنوطة بها فيما يتعلق بتقديم خدماتها للمواطنين. حيث شكلت عمليات الخصم للموظفين الحكوميين 30-50% سبب في تدني ايرادات البلدية وانعكس ذلك على الخدمات العامة.
2. ضعف البيئة التشريعية والقانونية الداعمة شكل سلبياً في النهوض بدعم البلديات من خلال عدم اقرار موازنات كافية للوزارة الحكم المحلي والتي بدورها تقوم بدعم البلديات والرقي بها.
3. تعتبر عمليات التنمية والنمو الاقتصادي المحرك الأساسي لأي عملية تنموية تعود بالفائدة على تطوير والنهوض بعمل البلديات حيث تناسب نظرية الدفعة القوية للوضع الفلسطيني حيث تقر هذه النظرية الى توفر 13.2% من الاستثمارات خلال الخمس سنوات الأولى للنهوض بواقع المشاريع الاقتصادية.
4. تعتبر التجربة الماليزية وتجربة دبي مثال واضح بالرقي بالتطوير واستحداث خدمات اضافية للعمل البلدي حيث كانت بالماضي تقتصر على العمل الخدماتي والنظافة، الى أن أصبح للبلدية الدور الأكبر في متابعة كافة احتياجات المواطن من خلال انشاء منصة إلكترونية (مدينة إلكترونية) لتقديم كافة التسهيلات واستخراج شهادات الميلاد وجوازات السفر. الخ..

التوصيات:

1. زيادة حصة البلديات من الموازنة الحكومة المقدمة لوزارة الحكم المحلي والتي تشرف على عمل البلديات حيث لا تتعدى قيمة الموازنة المقدمة 7% من قيمة الموازنة المقدمة لوزارة الحكم المحلي
2. زيادة الخدمات المقدمة لصالح البلدية من خلال التوسع الافقي في تقديم خدمات لم الشمل وخدمات السفر واستخراج جوزات السفر والميلاد ومعاملات الزواج والطلاق.
3. دمج قطاع الكهرباء بالبلدية وجعلها تحت ادارة البلدية فتبقي خدمة الكهرباء من أولي خدماتها حيث عند دمج قطاع الكهرباء بالبلدية يسهم في تقليل تبعثر النفقات وتقليل من النفقات الادارية والانشائية التابعة لقطاع الكهرباء.
4. تبني سياسة توسعية قائمة على انشاء مشاريع اقتصادية تعود بالفائدة على المواطنين وعلى البلدية
5. الاستفادة من التجارب الدولية كتجربة ماليزيا وتجربة مدينة دبي فيما يتعلق بزيادة صلاحيات البلدية وانشاء خدمات إلكترونية. تعود بالفائدة على المواطنين وعلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي

قائمة الهوامش

1. الراجحي عصام الدين، دور السلطة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، الجامعة التونسية، مقال منشور جامعة تونس،2018م
2. القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن، الطبعة الأولى،2007م ص87.
3. قشيطات، حمور، أثر تعزيز المساءلة والشفافية في البلديات في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية، جامعة البلقاء الاردنية ،2017م
4. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، الطبعة الانجليزية، ترجمة الدكتور محمود حسن حسني، السعودية، دار المريخ للنشر 2008.

5. ماضي عبد، اقتصاديات المياه في قطاع غزة بين الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين 2015م.
6. محسن صالح، قراءة في خلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الزيتونة للدراسات، جريدة عمان 2010
7. الجرباوي علي، البلديات الفلسطينية من النشأة حتى عام 1967، شئون فلسطينية، العدد 221-222، 1991م
8. التميمي رغد سامي، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي الفرص والتحديات، عمان الأردن، 2013م، ص113.
9. حصرية عبد القادر، البلديات ليست فقط لقمع المخالفات، مجلة اقتصاديات،2008م
10. العمرات أحمد صالح، والتنمية منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة، الأردن 2002م، ص97.
11. أبو عمرة، وليد، أثر التمويل الزراعي على التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014.
12. العمرات أحمد صالح، والتنمية منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة، الأردن 2002م، ص97.
13. علاء الدين عمر، التجربة التنموية الماليزية، برنامج صناع نهضة خلق بعنوان صناع نهضة ماليزيا، 2015م، www.woody.my/p تاريخ الزيارة 2019/5/12
14. وكالة الراي الاخبارية، تأثيرات وسلبيات أزمة بلدية غزة http://alray.ps/ar/post/179614/ تاريخ الزيارة 2019/5/18
15. وكالة الأنباء والمعلومات وفا، p://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=65iD3sa25269993903a65iD3s تاريخ الزيارة 2019/5/18
16. دائرة الاحصاء المركزية، http://www.pcbs.gov.ps/ تاريخ الزيارة 2019/5/22